المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

مضبطة الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الثلاثاء

17 صفر سنة 1436هـ

الموافق 9 ديسمبر 2014م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بدء الحياة النيابية

[525 / ف15 / د]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

(مضبطة الجلسة الرابعة)

المعقودة يوم الثلاثاء 17 صفر سنة 1436هـ

الموافق 9 ديسمبر سنة 2014م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- **الافتتاح وكلمة معالي الرئيس :**	7
الأول	**الاعتذارات**	6
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة /2014/25م:**	9
	- تصديق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	9
الثالث	**الرسائل الصادرة إلى الحكومة : .....**	9
	- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة	9
	- تلاوة نص الرسالة وإحاطة المجلس علما بها	9
الرابع	**الأسئلة :**	10
	1. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين	10
	- تلاوة نص السؤال	10
	- رد معالي الوزير شخصيا على كل سؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	11
	2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تحرير التجارة "	22
	- تأجيل السؤال لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة	22
	3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة من سعادة العضوة / عائشة أحمد اليماحي حول " التعقيم في المستشفيات	23
	- تأجيل السؤال لاعتذار سعادة العضوة مقدمة السؤال عن عدم حضور الجلسة ...	23
	4. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين	24
	- تلاوة نص السؤال	24

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	- رد معالي الوزير شخصيا على كل سؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	24
	5. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية	29
	- تلاوة نص السؤال	29
	- رد معالي الوزير شخصيا على كل سؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	29
	6. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة	32
	- تلاوة نص السؤال	32
	- رد معالي الوزير شخصيا على كل سؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	32
الخامس	**الموضوعات العامة :**	36
	- **مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين .....**	36
	- تلاوة نص الموضوع وأسماء مقدمي الطلب	36
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة	37
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي الوزير عليها	45
	- إحالة التوصيات إلى اللجنة مرة أخرى لصياغتها على ضوء مناقشة الموضوع خلال الجلسة	101
الملاحق	**ملحق رقم (1) :** القرارات التي تم عرضها من قبل سعادة حمد أحمد الرحومي في شأن السؤال الأول	103
	ملحق رقم (2) : تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن الموضوع العام	107
	ملحق رقم (3) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الرابعة المعقودة بتاريخ 2014/12/9م	126

جدول أعمال الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الثلاثاء : 17 صفر سنة 1436هـ

الموافــق : 9 ديسمبر سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25م .

البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس :

- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة ".

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .
2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تحرير التجارة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة من سعادة العضوة / عائشة أحمد اليماحي حول " التعقيم في المستشفيات " .
4. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية " .
6. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة" .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الرابعة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (9) من صباح يوم الثلاثاء 17 صفر سنة 1436هـ الموافق 9 ديسمبر سنة 2014م برئاسة معالي الأستاذ / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / سالم محمد هويدن
3. سعادة / د. شيخة عيسى العري
4. سعادة / مصبح سعيد الكتبي

كما اعتذر عن حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / د. شيخة علي العويس
2. سعادة / عائشة أحمد اليماحي
3. سعادة / د. عبدالله أحمد الشامسي
4. سعادة / عفراء راشد البسطي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / د. راشد أحمد بن فهد	" وزير البيئة والمياه "
معالي / حسين ابراهيم الحمادي	" وزير التربية والتعليم "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / مروان أحمد الصوالح	" وكيل وزارة التربية والتعليم "
سعادة / سلطان علوان	" الوكيل المساعد لوزارة البيئة والمياه لشؤون المناطق "
السيد / صلاح عبدالله الريسي	" مدير إدارة الثروة السمكية – وزارة البيئة والمياه "
السيد / عبيد حميد سيف القعود	" مدير إدارة الموارد المالية – وزارة البيئة والمياه "
السيد / خميس سعيد الشحي	" نائب مدير إدارة الموارد البشرية – وزارة البيئة والمياه "

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وشهدها عدد من طلبة كلية الشرطة وطلبة وطالبات عدد من المدارس الثانوية ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – أمين عام المجلس ، وسعادة الأستاذ / عبدالرحمن حميد الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية بالمجلس .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه ، ومعالي / حسين إبراهيم الحمادي - وزير التربية والتعليم ، وبالإخوات والاخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والاخوة ،

شهدت الإمارات احتفالات بهيجة باليوم الوطني الثالث والأربعين أحياها شعبنا العزيز وكل المقيمين على أرضنا الطيبة ، وغمرت جميع أرجاء وطننا العزيز في مشهد وطني جسد بأبهى الصور ما يمثله الثاني من ديسمبر عام 1971 اليوم الذي أعلن فيه قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في وجدان جميع أبناء الإمارات ، وجسدت هذه الاحتفالات كل معاني الولاء والانتماء لقيادتنا الحكيمة ، وللوطن، ولمسيرتنا الاتحادية المجيدة ، مستذكرين جهود الآباء المؤسسين وعلى رأسهم المغفور له " بإذن الله تعالى " الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه الكرام " رحمهم الله تعالى " ومستلهمين رؤاهم الخالدة التي قهرت وتجاوزت كل الصعوبات ، وأسست لتجربة وحدوية ناجحة بكل المقاييس لتنطلق بعدها مسيرة البناء والتنمية والتقدم والنهضة المباركة ، ويواصل السير على نهجها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة "يحفظه الله" وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات ، ويتوالى تحقيق الإنجازات للوطن والمواطنين على كل صعيد بما يدعو كل إماراتي للفخر والاعتزاز ، ويضع دولة الإمارات العربية المتحدة في المكانة الرفيعة التي تليق بتاريخها وتراثها الحضاري العريق .

لقد جاءت كلمة صاحب السمو رئيس الدولة في اليوم الوطني لترسم بكل وضوح معالم الطريق في المرحلة المقبلة في كل ميدان ، حيث شدد سموه على أن صون التجربة الاتحادية هو هدف وطني يتطلب من الجميع وعيا ووحدة وتلاحما وإعلاءا لقيم الاتحاد وترسيخا لثوابته ، وتمكين مواطني الدولة ، وتأكيد التفاعل والتكامل القائم بين الدولة الاتحادية والحكومات المحلية لتمكين أجهزتها من التصدي للمسؤوليات الوطنية بكل أمانة وشفافية لبناء الوطن القوي والحفاظ على إنجازاته الحضارية .

الأخوات والاخوة ،

يعرب المجلس الوطني الاتحادي عن تمنياته لقمة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والثلاثين التي تبدأ اليوم في دولة قطر الشقيقة بالتوفيق والنجاح

والتوصل إلى قرارات وتوصيات تلبي طموحات شعوبنا وتحقق المزيد من الإنجازات في إطار الرؤى الواحدة والمصير المشترك ، لقد دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة التي انطلق منها مجلس التعاون وعبر المراحل المختلفة التي مر بها على دعم مسيرته وبذل كل الجهود باستمرار لتطويره وتحديث آليات عمله نحو مزيد من تفعيله لإيمانها العميق بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل إطارا فاعلا وأساسيا للتنسيق بين دوله على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية ، وبناء مواقف محددة في مواجهة التحديات المحيطة ، واستثمار إمكانات التعاون الضخمة فيما بينها بما يعود بالفائدة على شعوبها .

الأخوات والاخوة ،

حققت الشعبة البرلمانية الإماراتية ممثلة بأعضاء مجموعة البرلمان العربي مكسبا جديدا وذلك بإعادة انتخاب سعادة الأخ أحمد محمد الجروان - رئيسا للبرلمان العربي لفترة ثانية ، وإن المجلس ليعتز بالثقة العربية الغالية في ممثل دولة الإمارات بالبرلمان العربي بهذا الفوز المستحق الذي ناله بالإجماع ، ويمثل هذا الفوز حافزا للشعبة البرلمانية لتحقيق المزيد من النجاحات والنهوض بمسيرة البرلمان العربي باتجاه تحقيق أهدافه في لم الشمل العربي ودعم وتفعيل العمل العربي المشترك .

الأخوات والاخوة ،

لقد كانت دولة الإمارات على الدوام وسوف تبقى - بإذن الله - واحة من الأمن والأمان والاستقرار للمواطنين ولكل من يعيش على أرضها الطيبة وفي كنف قيادتها الحكيمة وشعبها الكريم ، إن إرادة دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا تستعصي على من يحاول النيل منها ومن مكانتها واستقرارها وإثارة القلاقل عبر استهداف الأبرياء ، فالتفاف الشعب حول القيادة واختياره بأن يكون يداً واحدةً ضد الإرهاب والتطرف والعنف والتعبير عن دعمه للجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة التي تسهر على أمن وسلامة البلاد كان ولا يزال وسوف يبقى الصمام الأول والدرع الحصين الذي يقف حائلا صلبا قويا أمام من تسول له نفسه بتعريض أمن البلاد والناس للخطر .

إن المجلس الوطني الاتحادي يثمن عاليا جهود الدولة وأجهزتها الأمنية التي تجسد نهج الرقي والحضارة الإنسانية الرفيعة التي تنتهجها قيادة الإمارات وحكومتها الرامية لخدمة الوطن وحماية أمنه من عبث العابثين ، وإلى تعزيز أمن واستقرار الإمارات وجميع من يقيم على أرضها الطيبة، ويستظل تحت شجرة أمنها الوارفة من مواطنين وضيوف على حد سواء ، وفي هذا المقام نحيي جهود رجال الأمن المخلصين ، وعلى رأسهم سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان - نائب رئيس

مجلس الوزراء - وزير الداخلية على جهودهم الكبيرة في توفير الأمن للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول اعمال هذه الجلسة فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات .**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25.**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على مضبطة الجلسة الثالثة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25 .

*** البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس :**

- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة ".

معالي الرئيس :

ليتل نص الرسالة الواردة .

تليت الرسالة ونصها :

" معالي الأخ / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنيا لكم دوام التوفيق والسداد ، وفي إطار الحرص على التنسيق المسبق لجلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة ، يسرني أن أحيط معاليكم علما بأنه قد تم تنسيق وتأكيد حضور ممثلي الحكومة لجلسات المجلس لمناقشة الموضوعات التي انتهت من دراستها لجان المجلس كما هو موضح أدناه :

1. موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم بشأن المعلمين " بحضور معالي / حسين بن ابراهيم الحمادي - وزير التربية والتعليم - جلسة المجلس بتاريخ 2014/12/9 .
2. موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " بحضور معالي / مريم بنت محمد خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية - جلسة المجلس بتاريخ 2014/12/16م .
3. مشروع قانون اتحادي بشأن اعتماد اضافي للميزانية العامة للاتحاد والميزانيات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014 ومشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014 بحضور معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية - جلسة المجلس بتاريخ 2014/12/23 م .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "

معالي الرئيس :

هذه الرسالة في مجال التنسيق للجلسات القادمة كما اتفقنا مع الحكومة، والآن ننتقل إلى البند الرابع.

*** البند الرابع : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

"إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه : أصدرت الوزارة قرارا بمنع الصيادين المصرح لهم الصيد بواسطة الشباك باستخدام طريقة الصيد بواسطة القراقير ، وحظر تركيب الرافعات البحرية (الأوناش) على قواربهم . فما هي دوافع الوزارة في إصدار هذا القرار ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، معالي الرئيس ، أصحاب السعادة ، الأخوات والاخوة .

بداية اعتذر عن أني لم أستطع حضور الجلسة السابقة للرد علي سؤال سعادة العضو الموقر ، واستهل هذه المناسبة لأكرر تقديم التهنئة باليوم الوطني المجيد سائلا المولى عز وجل أن يعيده علينا وعلى قيادتنا الرشيدة باليمن والبركات ، وكذلك نهنئ سعادة العضو أحمد الجروان لانتخابه رئيسا للبرلمان العربي ، وهذه ليست بجديدة على أبناء الإمارات ، فهم دائما في المراكز الأولى ، ونحن نفتخر بهم جميعا .

أشكر سعادة العضو الأخ حمد الرحومي على سؤاله ، وكما بينا - معالي الرئيس - لسعادة العضو الموقر في ردنا السابق أن قطاع الصيد البحري شهد نموا كبيرا خلال العقود الماضية ، وزاد عدد الصيادين من خمسة آلاف صياد - ربما - في السبعينات إلى - الآن - أكثر من (25) ألف صياد ، وكذلك زيادة عدد قوارب الصيد العاملة في الدولة ، وطبعا هذا تترتب عليه استنزاف لهذه الثروة الطبيعية ، وهذا يمثل بعض التحديات البيئية التي نواجهها في دولة الإمارات نتيجة للنمو السريع والمتسارع في الدولة ، فتم استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية ، ولا يخفى عليكم موضوع المياه والثروات الطبيعية الأخرى ومنها الثروات المائية الحية ، وتشير الدراسات إلى أن أكبر انحدار واستنزاف هو في مخزون الأسماك القاعية حيث يمثل ذلك أكثر من 90% في الخليج العربي ، وكذلك بحدود 90% في بحر عمان في المنطقة الخاصة بدولة الإمارات ، وهذا انعكس - للأسف - في المؤشرات الدولية حيث بينت انحداراً كبيراً وتراجعاً لموقع الدولة في التصنيف في مؤشر الأداء البيئي نتيجة للصيد الجائر بشكل خاص ، وفي هذه المناسبة أود أن أنوه بجهود مجلسكم الموقر وتبنيه لموضوع الثروة السمكية ومجتمع الصيادين والذي سبق مناقشته تحت هذه القبة المباركة حيث قام مجلسكم الموقر برفع عدة توصيات لمجلس الوزراء الموقر والتي اعتمدها في قراره في عام 2012م في الجلسة رقم (3) بخصوص الموافقة على (26) توصية تم رفعها من مجلسكم الموقر في شأن استراتيجية توفير الأمن الغذائي متضمنة توصية بتنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر ، وعليه قامت وزارة البيئة والمياه بالتنسيق مع الأطراف المعنية بالدولة بإصدار قرارات تنظيمية للمحافظة ووقف الصيد الجائر في دولة الإمارات ، وهذا ما بيناه من خلال تنظيم طرق الصيد ، وهذه - إن شاء الله - هي إحدى الإجراءات تسهيلا للإجراءات التي بدأنا بتطبيقها منذ عدة سنوات ، وهذه الإجراءات - إن

شاء الله - تعود بالنفع ، فهي تعتبر إجراءات تصحيحية لمعالجة الخلل الكبير في موضوع الثروات الطبيعية ، هذا ما أردت توضيحه لسعادة العضو الموقر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله .

بداية أشكر معالي الوزير على تكرمه بالحضور ومن ثم طرح الموضوع ، بداية أنا أتفق مع معالي الوزير على أن المحافظة على الثروة السمكية مطلب رئيسي للأجيال القادمة ، وبالفعل هذه الثروة الوطنية تم اهدارها في فترات معينة والآن معاليه يقوم بالتصحيح ، وهذا ليس عيه أي خلاف ، وبالعكس نحن في يوم من الأيام – ومعالي الوزير يعلم ذلك - كنا مسؤولين عن هذا الأمر وقمنا بأعمال كبيرة جدا ، وأود أن أطرح هذا الموضوع - فقط – حتى تتضح الرؤيا حيث أننا لسنا ضد هذا الأمر بل نحن فاعلين في هذا الأمر ، وكنا في يوم من الأيام مسؤولين في لجان تنظيم الصيد ، وسأتكلم فقط عن نقطة واحدة حتى نبين المعنى ، ففي دبي كان عندنا (4500) وسيلة صيد ، ونحن كنا موجودين في هذا المكان وفي هذه اللجان وتم تخفيض هذا العدد من (4500) إلى (850) وسيلة صيد الآن ، وهذه جهود نحن اشتركنا فيها مع الوزارة بشكل مباشر، وهذا يعني أننا مع الوزارة في حماية المخزون ، ولكن نحن نختلف في الطريقة ونختلف في الأولوية يا معالي الرئيس ، ولو أعرف أنني أتكلم اليوم في موضوع يضر الثروة السمكية فسأسحب سؤالي الآن ، وأرجو من معالي الوزير إذا اتضح له الأمر وأنه بالفعل الكلام الذي أتكلمه غفلت عنه الوزارة وهو أن هذا القرار تسبب في استهلاك أكثر واستنزاف أكثر في للمخزون السمكي القاعي ، وأنا أتكلم وأوجه الكلام لمعالي الوزير على أساس أن يرى ، وأنا أعرف أن الوزارة فيها أناس مختصين وفنيين في هذا الأمر وقد يكونوا رفعوا وجهة نظرهم بهذا الشأن ، وأنا الآن أحاجج في وجهة النظر هذه ، فأنا أقول إذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة سندعمها مائة بالمائة وأسحب سؤالي الآن ، وإذا كانت وجهة نظري التي سأوضحها حيث أنني شخص فني في هذا الأمر وعملت في هذا المجال لفترة طويلة ، وأتكلم من واقع ميداني وليس من واقع اداري ، فبداية – معالي الرئيس – أقول أن هناك طرق كثيرة لمحاولة الاستنزاف وتخفيض جهد الصيد ، وجهد الصيد هو مصطلح في الوزارة يعني قوة العمل في البحر وكيف تستنزف أكثر ، فكلما كان جهد الصيد مرتفع كلما كانت هذه الوسيلة أو هذه الطريقة مؤثرة على المخزون السمكي ، والآن هذا المصطلح من الضروري أن يعرفه المجلس الموقر لأنني سأتكلم بهذا

المصطلح في أمور كثيرة ، فعندما نرى أن المواطن صاحب المال يدخل هذا المجال بنفسه ، فنحن نعرف الآن يا معالي الرئيس ويا معالي الوزير بأن الرخص التجارية هي بأسماء المواطنين لكنهم ليسوا تجارا ، وكثير من الناس وحتى – مثلا - من هم في المجلس الآن يملكون مزارع ولكنهم ليسوا مزارعين ، لذلك يجب أن نميز ما بين الصياد وما بين مالك القارب ، فنحن نتكلم عن الصياد الذي يعمل بنفسه وسواء كان متفرغ أو غير متفرغ لهذه المهنة فجهد الصيد عنده محدود حيث يدخل لمدة ثلاث ساعات أو أربع أو خمس ساعات ، وأنا أتكلم عن الوسائل الأخرى وهي اللنشات التي تكمل عشرة أيام في البحر وجهد الصيد مرتفع جدا عندها ، وأستطيع أن أثبت هذا بأي شيء يريدونه ، فالآن أنا أتكلم عن القرار ، فالقرار يا معالي الرئيس قال باختيار طريقة الصيد : إما بالقرانين أو بالليخ ، وأنا أعطي مثال ، وهذا مربط الفرص في الموضوع كله ، والمثال يقول أن هذا الصياد يذهب للصيد بالليخ وبالقرقور ، وأنا أحاول توضيح هذه المسألة لأعضاء المجلس ومعالي الوزير على أساس استنباط النقطة التي نتكلم فيها ، هذا الإنسان يدخل البحر مدة ساعتين للصيد بالقراقير ، ولنفترض أن لديه مائة قرقور ، وفي كل مرة يدخل بها يرفع بها عدد (30) قرقور ، لذلك فهو بحاجة لأن يبقي القراقير مدة ثلاثة أيام حيث أن لديه مائة قرقور كما ذكرت ، وباقي الوقت يصيد بالليخ ، وطبعا عندما نتكلم عن الصيد بالليخ – معالي الرئيس – فكما تفضل معالي الوزير أن هناك الأسماك القاعية ، وتكلم عن الأسماك السطحية المهاجرة ، فنحن نتكلم – معالي الرئيس – لو تلاحظ أن هذا قرار وزاري وفيه صيد الأسماك السطحية المهاجرة ، فالآن هذا يتكلم عن اسماك سطحية مهاجرة ، بمعنى أنها تدخل الدولة ومن ثم تخرج خارج الدولة ، فهذه الأسماك غير مستقرة وإنما هي أسماك سطحية مهاجرة ، بمعنى أنها تعبر من الخليج ، فإذا لم يصطادها مواطنينا فستخرج خارج الحدود ويستفيد منها طرف آخر ، وهذا يعني خسارة على الصياد وهذه لا توفر في المخزون السمكي القاعي لأنها سطحية كما تفضل معالي الوزير في القرار الذي أشار إليه أنها مهاجرة ، بمعنى أنها تخرج من عندنا ، فأنا أتكلم أنه إذا أنت منعتني من الصيد بالليخ ، وأنا عندي مائة قرقور وليخ ، فالآن قلت لي اختار طريقة الصيد ، فاخترت القرقور ، ولكن بدل المائة أنا عملت (300) قرقور لأني تفرغت لهذه المهنة وتفرغت للصيد بالقرقور ، وبذلك يرتفع جهد الصيد على الأسماك القاعية ، فهل القرار بهذا الشرح والتوضيح يساعد على الحفاظ على المخزون السمكي القاعي ؟! أعتقد أن الجواب واضح للجميع ، فأنا الآن بذلك رفعت جهد الصيد على الأسماك القاعية وفي نفس الوقت يخسر المواطن الأسماك السطحية المهاجرة ، لذلك أنا أقول نعطيه مجال للصيد بالليخ لفترة خمس أو ست أشهر فيقل جهد الصيد على المخزون السمكي القاعي ، وهذا الذي نتفق فيه مع الوزارة في المحافظة عليه ،

فبالعكس أنا أشجعه على الصيد بالليخ وبذلك أقلل الجهد على الصيد القاعي لأنها هي الأسماك المستوطنة وهي الأسماك التي تتكاثر ، فعندما يرتفع جهد الصيد عليها يعمل على استنزاف المخزون السمكي القاعي ، فما أود قوله أن القرار بهذه الطريقة جاء بنتائج عكسية لما ترغبه الوزارة ، وإذا لم يكن كلامي واضحا فأنا مستعد لإعادته ، فبمجرد أن القرار يخيرني بالصيد بإحدى الطريقتين إما القرقور أو الليخ فإذا اخترت الصيد بالقرقور وأمنع من الصيد بالليخ فأجبر بهذه الحالة لوضع قراقير أكثر حتى أغطي تكاليفي ، وبذلك يرتفع جهد الصيد على المخزون السمكي القاعي ، كذلك – معالي الرئيس – الصياد يطلع من موقعه إلى البحر فالتكلفة كلها تكون في هذه الرحلة من بترول ووقت وغير ذلك من التكاليف ، فهو عندما يذهب عادة يرفع بعض القراقير لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات بحد أقصى ومن ثم يرمي الليخ ، وبذلك تقل التكلفة عليه ، ولا أعتقد أنه لا توجد هناك أحد لم يسمع أن الصيادين يعانون ويتكلمون عن ارتفاع التكاليف وأنهم من الممكن أن يتركوا مهنة الصيد لأن جدواها الاقتصادية ليست جيدة ، فالآن هذا القرار بالفعل أثر عليهم بشكل سلبي ، وأنتم سمعتم أن الكثير منهم يتذمرون من هذا الموضوع ، وأنا أتكلم من واقع ميداني بحت ، وأرجو من معالي الوزير إعادة النظر في هذا الموضوع لأنه بالفعل هناك إشكاليات، فقد يكون القرار درس بطريقة معينة وأنهم رأوه من زاوية معينة قد تكون من زاوية نظرية ، وقد تكون هذه الزاوية اجتهاد جيد ، لكن أنا أعطي الآن الدليل أن هذا القرار رفع جهد الصيد على الأسماك القاعية مما انعكس سلبا على الهدف الذي تريده الوزارة ، وعندي مداخلة ثانية فيما بعد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، أنا أشكر سعادة العضو على مشاطرته لنا في هذا الموضوع ودعمه ، وبالفعل ما وجدناه أن جميع شرائح المجتمع وبالأخص جمعيات الصيادين والاتحاد التعاوني للصيد كلهم يدعمون هذا القرار لأنه لا يختلف اثنان على وضع الثروة السمكية بدولة الإمارات ، والقرار – معالي الرئيس – لا يمنع وإنما ينظم الصيد في الموسم ، فالصيد في دولة الإمارات حسب الموسم ينقسم إلى موسمين هما : موسم الأسماك السطحية ، وطبعا الآن نحن لا نستخدم مصطلح الأسماك المهاجرة ، وحتى في القرار لعام 2014 يطلق عليه الأسماك السطحية ، وهذا يمتد تقريبا لمدة ستة أشهر ، فالقرار أتاح للصياد الخيار في صيد الأسماك المهاجرة والأسماك القاعية ، وطبعا الهدف من القرار هو تخفيف الضغط على البيئة

البحرية ، وحتى مصطلح الجهد هذا من المصطلحات الذي تم التوجيه بشأنه في الوزارة لعدم استخدامه لأنه لا يعكس الواقع ، فنحن مطالبين بتخفيف الضغط على البحر ، فالبحر فيه – صراحة – استنزف بما يشمل هذا المعنى ، فهذه اجراءات اتخذت من قبل الوزارة للتصحيح ، ونحن مطالبين في الوزارة خلال الفترة القادمة باتخاذ اجراءات تصحيحية لوقف الاستنزاف لهذه الموارد الطبيعية ، وهذه النتائج – إن شاء الله – ستكون ملموسة ، وأنا أشاطر سعادة العضو أن الصيادين يواجهون الكثير من التكاليف ، لكن هذه التكاليف تأتي من ضعف المصيد ، فكمية الصيد قليلة مقارنة بالتكاليف ، ولكن هذا لا يبرر أن نتوسع ونستنزف الموجود ونصيد كل شيء موجود في البحر ، لذلك فالقرار يهدف لتخفيف الضغط على البيئة البحرية ، ونحن نأمل من خلال هذا القرار أن يساعد على تنظيم هذه المهنة بما يعود بالنفع على مجتمع الصيادين والمحافظة في نفس الوقت على هذه الثروات الطبيعية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، سأبدأ بما انتهى به معالي الوزير كلامه عن ضعف الصيد وضعف العائد على الصياد ، بطبيعة الحال – معالي الرئيس – هناك معادلة ، فعندما أفتح لزيادة أعداد الصيادين، فإذا كان عندي (1000) صياد في الدولة ، فمعنى هذا أن الصيد سيتوزع على هؤلاء الألف صياد ، وأنا – الحقيقة – أتفاجأ من بعض القرارات التي تم اتخاذها ، فأنا كنت لمدة عشر سنوات مواكب لمعالي الوزراء الثلاث ، والآن سأتكلم فقط عن قرار حتى أوضح ما اريد توضيحه ، فالتوضيح رقم (3) أنا أتكلم – معالي الرئيس – أنه من البديهي عندما تحصل إشكالية عندي في الصيد أن أجمد الأمر ، ففي عام 2003م كان معالي الوزير الرقباني " الله يذكره بالخير " ورد بما يلي : " وبناء على نتائج الدراسة المسحية – كما هو مذكور الآن - التي قامت بها هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في أبوظبي بالتعاون مع الوزارة – وأنا كنت حاضر هذا البحث ورأيت كيف يعملون هذه الأمور – للمخزون السمكي ، وبناء على المراسلات المتبادلة – فهو يتكلم أن هناك تأثر في المخزون السمكي وهذا في عام 2003 يا معالي الرئيس – اتضح أن هناك تأثر في المخزون السمكي ، وبناء عليه تم وقف تسجيل قوارب جديدة " فهذا هو الوضع الطبيعي في حال وجود إشكالية في المخزون السمكي ، فأول شيء يتم هو وقف تسجيل قوارب جديدة ، ومن ثم إذا كنا بالفعل نتكلم عن الأولوية فالأولوية هي أن لا يسجل أي قارب إضافي ونحافظ على الصيادين الموجودين والمتوارثين لهذه المهنة ، لكن الآن الوزارة بعد هذا

القرار فتحت وسجلت قوارب جديدة ودخلت أناس جدد لهذا العمل ، والآن نغلق مرة ثانية ، إذاً لماذا فتحتم التسجيل ؟ فهل تمت الدراسة التي يتكلمون عنها والتي أوضحت أن الوضع الآن أفضل وبناء عليه يتم فتح باب التسجيل لقوارب جديدة ، فهذا قرار متخذ من عام 2003م ، فمعالي الوزير في ذاك الوقت كان موجود لفترة ثلاثين سنة في الوزارة وعرف ذلك وبين أن عنده بالفعل ضرر على المخزون السمكي ، وهذا نتفق عليه ولا نختلف فيه ، وبناء عليه أغلق باب تسجيل قوارب جديدة للصيد ، فلماذا فتحت الوزارة هذا الأمر الآن ؟ فبناء على ماذا فتحت الوزارة هذا الأمر ؟ فقد فتحت باب التسجيل ثم خرج تصريح آخر لسعادة وكيل الوزارة أنهم سيغلقون باب تسجيل قوارب جديدة ، وكذلك هناك قرار في عام 2013م – لو سمحتم وضعه على شاشة العرض - ، * ففي عام 2013 خرج نفس القرار السابق بأنه سيتم إغلاق باب التراخيص الجديدة، فلماذا تعطون تراخيص للناس إذا كان جهد الصيد عندنا عالي وعندنا إشكالية في استنزاف المخزون السمكي ؟! وقد أدى هذا الفتح لتراخيص جديدة إلى دخول أناس دخلاء على هذه المهنة حيث تأذى الصيادين الذين مضى عليهم عشر سنوات من بداية القرار الأولي إلى القرار الثاني حيث دخل أشخاص لا يعرفون شيء عن البحر وليس لهم شغل به ، فحتى الذين دخلوا جديدا عددهم أكبر لأن الصيد بدل أن يكون على ألف أصبح على (1200) ، فأنا أتكلم - معالي الرئيس- عن الأولوية في اتخاذ القرارات – لو سمحت بوضع التوضيح رقم (1) على شاشة العرض – فالأولوية – أنا أتفق معهم – ليست الأولوية في الصياد الذي يدخل بنفسه وإنما الأولوية تتضح في هذا الفيلم لو ترونه والذي حصل بالصدفة ونحن قادمين في 2 ديسمبر ، لاحظوا اللنشات الكبيرة وعدد القراقير الموجودة فيها ، إذا لم تكن مائة بالمائة فـ 99% منها يعمل عليها نواخذة وليسوا مواطنين ، فهؤلاء يستهلكون البحر ويستنزفون المخزون القاعي ، ومعالي الوزير يعرف هذا الأمر ، ويعرف من الذي يدخل فيها ، ويعرف أن هؤلاء لا يعملون إلا في الأسماك القاعية ، ورحلاتهم تمتد من خمس أيام إلى عشر أيام ، وطول النهار وكل قارب فيه ما لا يقل عن (10 – 12) شخص ، وجهد الصيد الذي لا يريد استخدامه كمصطلح أنا أقول أن جهد الصيد لديهم أكثر شيء مرتفع في الدولة ، فمن بداية القانون إلى اليوم لم يتم اتخاذ قرار فاعل بحق الناس الذين يستنزفون الثروات ، فعندما تثلج السمك لمدة عشرة أيام فما هي القيمة الغذائية المتبقية له ، وما هي القيمة المادية أصلا له ؟ فسمك مثلج لمدة عشرة أيام من يأكله ، فهذا يصبح نفس السمك الذي يأتينا من خارج الدولة من عمان ومن غيرها ، وهو من نفس النوعية ، فلماذا لا أحافظ على

* الصور والقرارات التي عرضت على شاشة قاعة المجلس ملحق رقم (1) بالمضبطة .

المخزون ونأتي بما نريده من هذه الجهة ؟ هذا مخزون للأجيال – يا معالي الرئيس – وهذا ما لا يعمل فيه المواطنون ، هؤلاء – كما قلنا – المزارعين الذين يملكون المزارع وليسوا مزارعين ، الصيادين الذين يملكون القوارب وليسوا بصيادين ولا يعملون بأنفسهم على قواربهم ، نحن في إمارة دبي استطعنا أن نحصل على رواتب للمتفرغين لمهنة الصيد بحدود 15 ألف درهم وعشرين ألف درهم ، ومنعنا عنهم النوخذة واستقروا ومن ثم فلماذا فتحت الوزارة مسألة النواخذة مرة أخرى ؟ هذا كله يصب في خانة التناقض ، أن أضر أو أحمي وأشدد على المواطن الذي يدخل البحر بنفسه وجهد الصيد محدود فهو أربع أو خمس ساعات بحد أقصى ، وأتكلم عن عشر أيام رحلات بحرية واستنزاف للأسماك القاعية وهؤلاء الناس ليسوا بصيادين ، أنا أتحدى من يقول بغير ذلك وسأدلك على ذلك وهذه جاءت مجرد صدفة في العيد الوطني عندما أتينا وقمنا بتصوير هذا الأمر ، هذا الأمر أعتقد أنه لا يرضي أحداً ، هؤلاء محدد لهم تنظيم محلي في إمارة أبوظبي ويتكلمون عن 120 قرقور في اللنش ، أنا أتحدى إذا لم يكن لديهم أقل شيء 1000 قرقور للنش الواحد ، وفي الليل يعملون بالخيط لصيد الأسماك القاعية ، فنحن مع الوزارة ولكن نقول أن الأولوية ليست لهؤلاء وليست لمن يعملون بأنفسهم وليس جهد الصيد محدود ، أو هؤلاء لهم الأولوية ، فهؤلاء الذين يجب الحد منهم والتخلص منهم لأنهم يستنزفون الثروة السمكية ، 90% من العاملين ليسوا من أهل البحر ومعاليه يعرف مشكلة النواخذة – يا معالي الرئيس – ويعرف من يدخل بهذه اللنشات ولا يدرون بأي شيء ، وبالنسبة للقوارب الصغيرة نحن نطالب بأن يكون فيها المواطن بنفسه وليس النوخذة ، فهذا كله يصب في نفس الجهد الذي تكلم عنه معالي الوزير وهو المحافظة على المخزون ، المواطن الذي يدخل البحر بنفسه لديه وقت محدد ويعود لأهله ، أما النوخذة فهو يرقد في اللنش لمدة عشرة أيام ويستعملون أموراً كثيرة وقضايا كثيرة موجودة في الشرطة ، أنا أتكلم من واقع واضح وعملي وأطالب معالي الوزير بأن يعيد دراسة هذا القرار ، لأنه بالفعل إذا رأينا وتأكدنا أن هذا القرار مضر بالصيادين فنحن لا نقبل بالضرر لهم ، وقد يكون القرار قد اتخذ من زاوية معينة لأنه إلى الآن أقول أن الكلام بالمحافظة على الثروة السمكية فهؤلاء لا يستطيعون الصيد ، وصاحب الشباك يفوته الموسم إلى شهر(5 أو 4) ويسمح له الصيد بالقرقور ، فكيف يستطيع أن يعيش هذا الإنسان ؟ .

معالي الرئيس ، الأسماك المهاجرة تمر على دفعات ، وهذه أمور فنية هم يعرفونها وربما خلال ثلاثة أو أربعة أيام يحصلون فيها على الصيد ويمر أسبوع ولا يحصلون على الصيد ، حسناً خلال هذا الأسبوع كيف يصرف الصياد على عماله وعلى أهله ؟! فبالوسيلتين كان الصيادون يشتكون ويعانون والوزارة تعرف أن لديهم مشكلة ، قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق الآن نحن لدينا

إشكالية كبيرة ، ونحن معكم لكن – كما نقول – هذه هي الأولوية وليسوا أولئك ، فؤلئك مواطنون يدخلون البحر بأنفسهم ، وانظر من يملك هذه القوارب ؟ ورثة ، مسؤول كبير في الدولة كيف يعتبر أنه من الورثة ويرخص له كنوخذة ؟ كل هذه أسئلة سنناقشها في تعديل القانون ، لكن أنا أتكلم الآن أن هناك أناس متضررين في الخارج ، وأنا عليّ ضغط كبير بالكلام الذي يأيتيني وأنا من واجبي أن أتكلم وأوصل المعلومة واضحة وشفافة لمعالي الوزير ومن ثم المسؤولية وكل شيء يكون عليهم ، أنا نقلت بالحرف الواحد بإمكانياتي المتواضعة التي أستطيع بها التوضيح للمسؤول أو للوزير أو لمجلسكم الموقر بأن هذا الأمر فيه ضرر على الصياد والقرار غير صحيح – وأنا لا أريد أن تسمع مني هذه الكلمة – لكن القرار غير صائب ، هو اجتهاد ولكنه غير صائب ، وأنا أقول لكل مجتهد أجر ولكنني أتمنى من معالي الوزير أن يأخذ ذلك بحكمة وليس بيننا وبين معالي الوزير إلا كل أمر طيب ولكن هذا الأمر فيه ضرر على أرزاق الناس وأرجو أن يعيد التفكير بهذا القرار ولدي توصية حول هذا الأمر فيما بعد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، معالي الوزير تفضل بالتعقيب الأخير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، وللتوضيح أن قرار 2003 – كما عرضه سعادة العضو – بالفعل أوقف التسجيل واستثنى فئات من ضمنها العجزة والورثة والبيع ونقل وبيع الرخص ، فلذلك استمر الاستثناء أو استمر سريان القرار ، ولكن في سنة 2013 تم إصدار قرار بوقف التسجيل للعجزة والورثة ، فلذلك القرار خلال الفترة الماضية لم يفتح التسجيل، بالعكس القرار ساري أصلاً منذ 2003 بوقف التسجيل ، وفي 2013 تم وقف الاستثناء ، هذا ما أحببت توضيحه لسعادة العضو .

معالي الرئيس :

بالنسبة لزيادة الأرقام التي ذكرها الأخ العضو وزيادة القوارب هل كانت بسبب الاستثناءات ؟

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

القرار في سنة 2003 أعطى استثناء إصدار الرخص للعجزة والورثة والنقل ، وفي 2013 تم وقف هذا الاستثناء ، لذلك فالقرار السابق مازال سارياً وهو وقف إصدار أي رخص جديدة وهذا للتوضيح .

النقطة الأخرى ، عرض سعادة العضو في الفيديو صورة للنشات ، ومن المعروف أن في الدولة وسيلتين للصيد وهما الطرادات واللنشات ، وحالياً لدينا عدد اللنشات بحدود 720 لنش ، وفي المقابل لدينا أكثر من 5600 طراد ، لذلك تعتبر نسبة اللنشات قليلة .

من جانب آخر ، هذه اللنشات لا تصيد في المناطق القريبة بل في المناطق البعيدة ، وحتى الآن نحن في دولة الإمارات لم نتخذ قرارات تنظيمية ولكنها قادمة – إن شاء الله – فيما يتعلق بتحديد عدد القراقير وهذا في الطريق ، فلذلك كل وسائل الصيد يملكها مواطنين وهذا للتوضيح .

بالنسبة للطرادات فإن أكثر من 50% منها يوجد بها نواب نوخذة وهم كبار السن وخلافه ، فإذا كان سعادة العضو يرى إصدار توصية أن يكون من يخرج على القارب هو نفس المالك ولا يكون نائب النوخذة فنحن ندعم هذه التوصية وهي تساعد في هذه الجهود ، لكن هذا جانب تنظيمي نحن نسير فيه وقد بدأنا بتنظيمه ، وسنوياً – تقريباً – نحن نلغي بحدود 200 إلى 300 رخصة لا يتم استخدامها وقد جرى قبل سنتين أن ألغينا أكثر من 400 رخصة صيد ، فلذلك هذا عمل مستمر وربما لم توجد المعلومة لدى سعادة العضو ، ولكن لابد من اتخاذ إجراءات لتخفيف الضغط على البيئة البحرية وهذا ما أود ذكره لسعادة العضو ، لكن لا يمكن أن لا نتخذ إجراءات أو نترك الصياد يصيد بشتى الطرق ، لا ، الصيادون مطالبون بتحمل دور في ذلك ، والدولة والحمد لله استثمرت الكثير في مجتمع الصيادين ولا يخفى عليكم ما تم استثماره كبنية تحتية وكدعم مباشر للصيادين والضمان الاجتماعي وخلافه ، لذلك هذا يتطلب بذل جهود من فئة الصيادين أنفسهم للمحافظة على هذه الثروة لأنها تعود إليهم في النهاية ، وأنا أعد سعادة العضو أن نعمل يداً بيد مع كل الأطراف ذات العلاقة لتطوير هذه البرامج لأنه بالفعل نحن بحاجة لاتخاذ إجراءات ، حيث بدأنا في 2012 ولأول مرة أصدر مجلس الوزراء الموقر لائحة بالعقوبات الإدارية للمخالفات وهذه لأول مرة تصدر ، وفي البداية كان الصياد لا يعاقب سواء بسبب الصيد في مكان محظور أو ممنوع أو استخدام عدة مخالفة ولكن الآن بدأ التنظيم لحماية مناطق المحميات الطبيعية وتم منع الصيد فيها ، فهناك جهود تبذل ، كذلك – على سبيل المثال – تم تنظيم الضغوة في الساحل الشرقي والإخوان الأعضاء في الساحل الشرقي يعلمون ذلك ، حيث كان الصيادين يضغون ليل نهار ، وقد تم تنظيمها بمنع ضغوة الليل ومن ثم بمنع ضغوة النهار ، كذلك بالنسبة للصيادين في رأس الخيمة ، وكذلك حتى الحال بالنسبة للإخوة الصيادين في المناطق الأخرى فقد تم اتخاذ إجراءات لتنظيم وحماية الثروة السمكية من حيث أطوال الشباك حيث تم تقنينها ، وهذا فيه تعاون مع دول مجلس التعاون ، ودول مجلس التعاون أخذت بمقترح دولة الإمارات في تقليل أطوال الشباك .

أما بالنسبة للمخالفات فصحيح هناك مخالفات تحدث ولكن مجموعة حرس السواحل وحماية المنشآت يقومون بجهود خارقة وهم الموجودين في البحر لمراقبة تنفيذ القرارات ، حيث تم منع استخدام المناشل لأنها تدمر الشعاب المرجانية وهذا لم يكن موجوداً من قبل لكن تم تطبيقها الآن ، نحن نقول أن هذه إجراءات نأمل – إن شاء الله – أن تساهم في تخفيف الضغط على البيئة البحرية وإعادة تأهيلها لتكون أكثر حيوية ، وقد تم الآن تخصيص الكثير من المناطق الساحلية حيث يمنع الصيد فيها لأنه كما هو معروف فقد تم التشغيل التجريبي لمركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية وهذا المركز – إن شاء الله – سينتج أكثر من عشرة ملايين اصبعية وكلها موجهة للطرح في البحر ، لذلك لابد من حماية المناطق الساحلية القريبة التي يستخدمها أكثر صيادي الطرادات ، وهناك جهود تبذل وكلها – إن شاء الله – تتكامل بما يعود بالنفع على الصيادين – إن شاء الله - ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

لقد انتهى التعقيب يا أخ حمد وبإمكانك عند طرح التوصية التي اقترحتها أن تتكلم ، ولكن الآن حول هذا الموضوع حسب اللائحة لك – فقط - تعقيبين ...

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

لو سمحت لي يا معالي الرئيس ، رقم (2) على أساس أن معالي الوزير تكلم بأن الجمعيات ...

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعقيب ثالث للأخ حمد ؟

(موافقة)

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

معالي الرئيس ، بالنسبة للجمعيات فهناك على الأقل أكثر من جمعيتين لا توافق على هذا الأمر واعترضوا عليه وهذا هو كلامهم في الجرائد ، أرجو عرض الشريحة الثانية على الشاشه ، هذه جمعيات المنطقة الشرقية ومن ضمن مطالبهم المطلب رقم (3) ، حيث طالبوا بعدم تصنيف ممارسة الصياد للمهنة حسب نوع المعدات ، وهذا تم في الاجتماع وأعتقد أن وكيل الوزارة كان موجوداً ، هذه الجمعيات في المنطقة الشرقية وهي أكثر من ثلاث أو أربع أو خمس جمعيات وهم يعرفونهم ، جمعية دبي للصيادين في الشريحة الثانية ، رئيس الجمعية الآن يتكلم بشكل واضح : " وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية ... اللواء محمد سعيد ... أن الجمعية ليست مع استنزاف الثروة السمكية وتنفيذ القرارات الحكومية المنظمة لعملية الصيد مشيراً إلى أن هذا القرار يلحق الضرر

بالصيادين ..."، الموضوع واضح – يا معالي الرئيس – وهو ليس من عندي وليس من عند الصيادين – فقط – ولكنه – كذلك – من ممثليهم هذا كلامهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل تود التعقيب يا معالي الوزير ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، أرجو العودة إلى الصفحة الأولى من جريدة البيان وسيتضح فيها مطالبات الجمعيات ، النظر في قرار نائب النوخذة الذي حدّ منذ صدوره في نشاط المهنة ، فلذلك لو نتكلم عن قضية معينة ، فإن الصيادين يطالبون دائماً بنائب نوخذة أي يطالبون بأحد ليعمل عنهم ، فلذلك أتمنى أن تكون النقطة واضحة لدى سعادة العضو ، لذلك نحن نتكلم من أجل حماية الثروة السمكية وليس الصيادين بل لأن هذه الثروة للبلد ، ولا يجب أن نحصر الثروة السمكية بالصيادين ، فهذا ظلم ، وكذلك لا نحصر الثروة النباتية للمزارع ، ولا يجب أن نحصر المياه للمزارع ، هذه ثروات ورأس مال طبيعي للدولة ، وربما أن الصياد لا يعي مصلحته فلابد من أخذ قرارات واتخاذ إجراءات تحميه وربما هو يجهلها ، وقد ذكر سعادة العضو ذلك فمن هو المتحكم في هذه المهنة ؟ العمالة ، يجب أن لا تغيب عنا هذه المعلومة الخطيرة ، العمالة هي من تتحكم بهذه المهنة، فلابد من اتخاذ إجراءات ونحن نطالب – صراحة – بدعم مجلسكم الموقر في المضي قدماً لاتخاذ إجراءات تعود بالنفع على هذا القطاع ، والدول المجاورة الخليجية اتخذت إجراءات مشابهة أو أكثر صرامة ، فسلطنة عمان منعت الخروج للصيد لغير العماني بتاتاً ، ودولة قطر تطبق نفس النظام وقد منعت الجمع بين الوسيلتين في الصيد ، ودول عريقة لديها سواحل بآلاف الكيلومترات اتخذت نفس الإجراء ، وجميع دول العالم – معالي الرئيس – تستخدم نفس الإجراء وهو الفصل في عدة الصيد حيث لا يمكن استخدام عدتين لأن كل نوع له صيد معين ، فلذلك هذا لابد أن نأخذه بعين الاعتبار ، وصحيح ربما مجتمع الصيادين مازال لا يدرك ذلك ولكن الآن الذي رأيناه من كثير من الصيادين ولا أقول أن 100% منهم موافقين ولكن الأغلبية تدعم هذا القرار ، والاتحاد التعاوني للجميعات أصدر بياناً ودعم هذا القرار ، ونحن لا نقول أن هذه الإجراءات كاملة فالكمال لله وحده ولكن نحن نسعى بجهود الإخوان وبجهود الجميع إلى أن نصل إلى إيقاف الاستنزاف – على الأقل – حتى نبدأ مرحلة التعافي لاحقاً ، وشكراً لسعادة العضو معالي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى السؤال الثاني .

2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تحرير التجارة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد :

يملك مجلس الوزراء سلطة تحرير التجارة تبعا للمادة (32) من القانون رقم (18) لسنة 1987م وتعديلاته بشأن تنظيم الوكالات التجارية وهو ما يترتب عليه شطب الوكالات التجارية بشأن المواد المحرر التجارة فيها .

فلماذا لا يتم التوسع في هذا الأمر تعزيزا للمنافسة وخفضا للأسعار وتنشيطا للتجارة ؟ " .

معالي الرئيس :

وردت إلى المجلس رسالة من معالي الوزير باعتذاره عن عدم حضور هذه الجلسة ليتل نصها .

تليت الرسالة ونصها :

" معالي الأخ / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهديكم وزارة الاقتصاد أطيب تحياتها وتقديرها ،،، وتثمن جهودكم المبذولة في العمل المشترك القائم مع مجلسكم الموقر ، بالإشارة إلى كتاب معاليكم بشأن سؤال حول " تحرير التجارة " والذي من المقرر إدراجه ضمن الجلسة التي ستعقد بتاريخ 09 ديسمبر 2014م .

يؤسفنا إحاطتكم بعدم تمكننا من المشاركة في هذه الجلسة وذلك نظراً لارتباطنا في مهمة رسمية خارج الدولة والتي تزامنت مع نفس تاريخ انعقاد الجلسة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد "

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد أن اللائحة نصت على تحديد موعد خلال أسبوعين ، فهل تم تحديد موعد ؟ هل أعطاكم معالي الوزير موعداً لحضوره أم ستبقى مفتوحة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة الأستاذ / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً نص اللائحة واضح وإن شاء الله بعد أسبوعين سندرج هذا السؤال على جدول أعمال الجلسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعرف أنه سيتم إدراجه ولكني أتكلم عن تحديد الموعد ...

معالي الرئيس :

إدراجه يعني تحديد موعد مع معالي الوزير وهذا هو القصد ...

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

هذا يعني خلال أسبوعين ، هل في الجلسة القادمة أم التي بعدها ؟

معالي الرئيس :

بعد أسبوعين حسب اللائحة ، والآن ننتقل إلى السؤال الثالث .

3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة من سعادة العضوة / عائشة أحمد اليماحي حول " التعقيم في المستشفيات " .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

معالي الرئيس ، كان هناك سؤال موجه لمعالي وزير الصحة ولكن لاعتذار سعادة الأخت عائشة فقد طلبنا من معالي وزير الصحة تأجيل مناقشته لجلسة قادمة .

معالي الرئيس :

حسناً ننتقل إلى السؤال الرابع .

4. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم :

يعتبر الطلبة المتفوقين طاقات وطنية يجب رعايتها وتنمية قدراتها لمواكبة التقدم وتحقيق الإنجازات للوطن والمجتمع .

فما هي جهود الوزارة في رعاية هذه الفئة من الطلبة المتفوقين ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، معالي الرئيس ، أتوجه بالشكر لكم على هذه الجلسة وعلى تقرير التعليم الذي تم استلامه من قبل المجلس الموقر ، وبالنسبة لسؤال الأخ العضو ، بخصوص رعاية الطلبة المتفوقين فإن الوزارة حالياً بصدد عمل دراسة حول هذا الموضوع ، والنظام الحالي لرعاية المتفوقين هو إعطاؤهم بعض الجرعات الإضافية والأنشطة في اليوم الدراسي ولكن مع توجه الدولة للابتكار ووجود صناعات جديدة في دولة الإمارات وبالتعاون مع الجامعات يتم حالياً دراسة فكرة جديدة لرعاية المتفوقين عن طريق خيارين ، الخيار الأول هو : عمل صفوف متخصصة للطلاب المتفوقين والمتميزين أكاديمياً على أساس أن يتم اختيارهم من الصف الثامن وإنشاء مناهج متطورة ومتقدمة لهم تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم مما يمكنهم من الإبداع ، ويكون هناك تعاون صريح مع الجامعات الوطنية خاصة جامعة الإمارات وجامعة البترول وجامعة خليفة ، حيث تكون هذه الجامعات الحاضنة المستقبلية لهؤلاء الطلاب أو الابتعاث لخارج الدولة .

وهناك توجه آخر وهو : إضافة مواد إضافية لهم تكون مقننة ، وهذين الخيارين حالياً تحت الدراسة وإذا كان لدى أي أحد من المجلس أية أفكار أو آراء أخرى فنحن سعداء كوزارة تربية وتعليم لاستقبالها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ علي تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول - كذلك – لمعالي الوزير على تواجده معنا اليوم لمناقشة الأمور التربوية المتعلقة بالتعليم ومنها موضوع هذا السؤال ، كما أنه يسعدني أن أكون أول من يتداخل مع معالي الوزير منذ توليه وزارة التربية والتعليم في شهر يوليو من هذه السنة ، فله مني كل التهاني والتبريكات على تولي هذا المنصب ، وإن شاء الله نتعاون معه لما فيه الخير للوطن والمواطنين .

معالي الرئيس ، طبعاً من خلال السؤال فإنه من الواضح بأني أسأل عن الطلبة المتفوقين وليس الطلبة الموهوبين ، حيث أن الطلبة الموهوبين لديهم آلية عمل قامت وزارة التربية والتعليم بإطلاقها من خلال برنامج لاكتشاف الموهوبين والمبدعين والمتفوقين ضمن خطة عملهم 2015-2021 ، وهذه خطة طموحة – في الحقيقة – وأتمنى أن تقوم الوزارة بتحقيق الأهداف التي وضعتها ضمن استراتيجيتها الجديدة .

حقيقة سؤالي هو بخصوص فئة الطلبة المتفوقين تحديداً من المواطنين ، بحيث يعتبر هؤلاء الطلبة فرصة لتحويلهم إلى طلبة موهوبين ، حيث كما هو معلوم فإن التفوق يدل على وجود موهبة وليس العكس ، فالمتفوق يكون موهوباً وليس كل موهوب متفوق .

معالي الرئيس ، مما لاشك فيه ضرورة زيادة الاهتمام بفئة المتفوقين وخصوصاً بعد تخرجهم من المرحلة المتوسطة واتجاههم للمرحلة الثانوية ، خصوصاً مع قيام الوزارة بإلغاء التشعيب واستحداث المسارين هما المسار العام والمسار المتقدم لصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر ، حيث يجري التركيز لاستقطاب فئة الطلبة المتفوقين وحصولهم على منح دراسية بعد انتهائهم من المرحلة الثانوية بصورة تلقائية وذلك لمواصلة تعليمهم الجامعي سواء داخل الدولة أو خارجها وذلك حسب التخصصات التي تناسب حاجات الدولة ، حيث من الممكن أن يتحول هذا الطالب ليصبح أحد علمائنا المواطنين أو متميزاً في أحد المجالات التي تحتاجها الدولة ، وفي الحقيقة فقد ذكر معالي الوزير أنهم بصدد إجراء دراسة لرعاية هذه الفئة من الطلبة ، وذكر – كذلك – أنه لديهم مبادرتين ولكن الناظر لهاتين المبادرتين – في الحقيقة – يرى أنه من الممكن أن تؤثر بصورة سلبية على الطلبة لأن – مثلاً – إضافة مواد تعليمية أو حصص تعليمية إضافية للطالب ربما تجعله يتراجع في مستواه ولا يستمر على نفس المستوى الذي هو متفوق فيه ، كذلك إنشاء صفوف متميزة لهؤلاء الطلبة ربما يؤثر عليهم بصورة أن لا يكون أحد متميز ، فالفصل فيه طالب في المركز الأول وطالب في المركز الثاني وهذه الفئة هم الطلاب الذين معدلاتهم فوق

التسعين ، والإخوة في الوزارة أدرى مني بذلك ولكن ما هي الدول المجاورة لنا التي تطبق هذا ؟ هل هذا يعتبر من أفضل الممارسات للاهتمام بالمتفوقين ؟ لأننا نريد أن ننمي هذه الفئة من المتفوقين .

وكذلك من ناحية - ثانية - موضوع التشجيع لهم ، فالتشجيع ربما يكون على صورة مكافآت نقدية أو شهادات تقديرية ، فهذه ربما تكون من ضمن الأفكار ، وأنا - في الحقيقة - لدي استفسار لمعالي الوزير من ضمن هذا السؤال وهو بالنسبة للطلبة المواطنين الذين هم في المدارس الخاصة: هل توجد لدى وزارة التربية والتعليم آلية للاهتمام بهذه الفئة من الطلبة المتفوقين في التعليم الخاص بالتحديد؟ لأننا نعرف في التعليم العام ربما يكون هناك اهتمام ورقابة ولكن في التعليم الخاص هناك العديد من الطلبة المواطنين وهم يعانون بعد تخرجهم من مرحلة الثانوية من أنه ليس هناك أحد يهتم بهم ويوجههم للجامعات المناسبة ، والذي يحصل أنهم يدخلون في مسارات ومن بعد ذلك يدركون أن التخصص الذي اختاروه خاطئ وبالتالي تضيع سنوات من عمرهم ، فبالنسبة للطلبة في التعليم الخاص هل توجد هناك رقابة أو آلية عمل تقوم بها وزارة التربية والتعليم ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ علي النعيمي ، معالي الوزير ، الأخ علي علق على ملاحظاتكم بالنسبة لصفوف المتفوقين ، وأعتقد أن هناك دراسة عالمية في هذا الموضوع وأن النتائج منها ناجحة وبعضها غير ناجحة فلا أدري بالضبط ، وربما الدكتورة أمل والإخوة المختصين لديهم إدراك أكبر بهذا الموضوع حيث كانت هناك دراسات عديدة حول مسألة الصفوف الخاصة للمتفوقين وأعتقد أنه لم يكن هناك إجماع عليها ، على كل حال فهذا أحد المواضيع المطروحة ، والأخ علي استفساره عن مسألة أبناءنا المتفوقين من ضمن المدارس الخاصة ، فما هو جهد الوزارة في الاهتمام بهم وكذلك بتوجيههم جامعياً بعد الانتهاء من مرحلة الثانوية العامة ؟ تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

أتوجه بالشكر لسعادة العضو على هذا السؤال ، وبالنسبة للمدارس الخاصة فهناك توجه بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي على توحيد المعايير في الرقابة والتفتيش على هذه المدارس والاعتماد ، وجزء من هذه المنظومة هو إصدار قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص في دولة الإمارات ، وهذا القانون – الذي هو تحت الدراسة – ينظر إلى الموهوبين ورعايتهم سواء في التعليم العام أو في التعليم الخاص والتكامل بين التعليميين لرعاية وحضانة الموهوبين لأنهم هم القوة البشرية وهم اقتصاد البلد الحقيقي لتنمية الاقتصاد المعرفي في المستقبل ، وحالياً

يتم إجراء إرشاد مهني للطلاب في المدارس الحكومية ويتم دعوة المدارس الخاصة لحضور هذه الورش ، وتقوم بعض الجامعات – مشكورة – بعمل ورش تثقيفية وتعليمية عن التخصصات المتاحة ، وكذلك يوجد توجه لإعداد قانون لرعاية الموهوبين والمتفوقين في دولة الإمارات وهذا فيه توجيه من مجلس الوزراء والقانون تحت الدراسة – إن شاء الله – وسيتم عرضه عليكم ، قانون التعليم الخاص وقانون رعاية الموهوبين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، تعقيب أخير أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول – كذلك – لمعالي الوزير على هذا الرد ، طبعاً نحن عندما ألقينا نظرة على خطة الوزارة الجديدة وكان فيها إشارة لموضوع الموهوبين والمتفوقين من ضمن الخطة الجديدة ، وطبعاً هناك ملاحظة على هذه الخطة حيث لم تقم الوزارة بتحديثها في موقع الوزارة الالكتروني وربما هذا يفكر فيه الإخوان في الوزارة .

وبالنسبة للخطة الجديدة للوزارة فقد أشارت إلى أنه سيكون هناك إعفاء للطلاب المتفوقين والمتميزين من ساعات دراسية في السنة الأولى من دراستهم الجامعية و- طبعاً - هذه مبادرة جيدة إلا أنها غير واضحة ، وهذه مبادرة – في الحقيقة – ربما تشجع الطلبة على بذل الجهد حتى يكونوا من المتفوقين لأنهم يعلمون أن هذا يعفيهم من بعض الساعات الدراسية في السنة الأولى الجامعية .

من جهة ثانية هناك – الحقيقة – بعض الدول المجاورة استحدثت نظاما خاصا للمتفوقين حيث يتقدم هؤلاء الطلبة لاختبارات نظام التسريع ، وفي حال اجتياز الطلبة لهذه الاختبارات يتم ترفيع الطالب أو الطالبة من صف إلى صف دراسي أعلى ، وهذا النظام يعتبر من الأساليب العلمية للاستجابة لما يبديه الطلبة من تفوق ونبوغ علمي يفوق أقرانهم مما يمكنهم من التعلم والاستيعاب بشكل أسرع ، فإذا أمكن للإخوة في الوزارة أخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار ودراستها ، وفي ختام مداخلتي أتمنى كل التوفيق للإخوة ، وإن شاء الله نناقشهم في مواضيع أخرى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ العضو يتكلم عن موضوع الترفيع للمتفوقين وأيضا مساعدتهم على تقصير المرحلة الجامعية ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لموضوع إعفاء المتفوقين من بعض المواد الحقيقة فإن هذه الفكرة لم تأت من الوزارة - فقط - وإنما جاءت بناء على لقاء مشترك ما بين التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم حيث حضره ممثلين عن جميع الجامعات ، وقسم المناهج في الوزارة ، وتم النقاش كما تفضل سعادة العضو لموضوع المسار العام والمسار المتقدم ، فهذا تشجيع للطلاب للالتحاق بالمسار المتقدم ومكافأتهم على صعوبة المواد التي تكون في هذا المسار وقد تم الاتفاق مع الجامعات على مخرجات الثانوية العامة في بعض المواد سواء كانت الفيزياء والرياضيات والمواد العلمية بالأخص ووجود مواد اختيارية أخرى - كذلك - للإدارة والمحاسبة ، وهذه المواد يتم التوافق بيننا وبين التعليم العالي فيها ، حيث أن هذه المواد تكون شبيهة للمواد الموجودة في التعليم العالي ، فإذا تمكن الطالب من النجاح في هذه المواد والحصول على علامة معينة فالجامعات ستعترف بهذا التحصيل العلمي وبناء عليه يتم إعفاء الطالب من بعض الساعات الدراسية في حال توجهه للتعليم العالي للحصول على البكالوريوس ، هذا النظام – معالي الرئيس ، سعادة العضو – موجود في دول العالم ، فهو موجود في أمريكا وفي أوروبا وحتى في شرق آسيا ، ويبقى أن نطبقه في الإمارات حتى نحفز الطلاب الموهوبين والمتفوقين على أن يحصلوا على جائزة على مجهودهم الذي سيبذلونه في الثانوية العامة مقارنة بإخوانهم الطلاب الذين يكونون في المسار العام.

بالنسبة للتسريع - الحقيقة - هذه فكرة جيدة ، ولكن التسريع يحتاج لوجود امتحانات وطنية موحدة لاكتشاف الطلبة المتميزين والمتفوقين ، والوزارة حاليا في المرحلة النهائية من إعداد امتحانات وطنية جديدة تعتمد على قياس الكفاءات العلمية والقدرات ولا تعتمد على الحفظ والتلقين ، وهذه الامتحانات تم تجربتها على (5000) طالب حتى الآن لقياس مدى جودتها وكفاءتها ، ويتم مقارنة هذه الامتحانات بامتحانات عالمية في بريطانيا وأمريكا حتى نتأكد من عمل هذه الامتحانات بكفاءة وفعالية جيدة ، وإن شاء الله من السنة القادمة سوف يتم تطبيق هذه النوعية من الامتحانات على مراحل معينة كمرحلة تجربية ، حيث ستكون – إن شاء الله – في الصف الثالث والخامس والسابع والتاسع والثاني عشر ، ولكن الثاني عشر هو فقط لإعطاء الوزارة مرجعية لمخرجات التعليم وكفاءة التعليم حتى نطور ونعدل المناهج باستمرار ، والسنة التي تليها – إن شاء الله – سوف يتم تعميمها على جميع المراحل ، فإذا تمكن الطالب من الحصول على علامات معينة في الامتحانات الوطنية فيحق له في هذه الحالة الدخول في نظام التسريع إن شاء الله ، وهذا النظام بتفاصيله سوف يتم رفعه لكم للتباحث معكم فيه ، وشكرا .

5. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم :

يعد اجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية والتي تعتبر من متطلبات التعليم الجامعي من أكبر التحديات التي تواجه خريجي الثانوية العامة ، وتؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير سنوات دراستهم الجامعية .

فما هي جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز هذه الاختبارات ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأتوجه بالشكر لسعادة العضو على هذا السؤال ، في الحقيقة أن المشكلة ليست فقط في اللغة الإنجليزية ، فالمشكلة أكثر من ذلك ، فهي - في الواقع - في اللغة الانجليزية واللغة العربية والرياضيات ، ولذلك فالوزارة - حاليا - في هذه السنة وفي السنة الماضية قامت بعمل برامج مكثفة لتقوية الطلاب في هذه المواد ، لكن هذا كان عبارة عن حل مؤقت ، ولكن الحل الصحيح هو الذي سيكون – إن شاء الله – مع نظام التعليم الجديد " المسار العام والمسار المتقدم " والذي سيبدأ بالتركيز على مهارات الطلاب بدءا من الصف العاشر لأن المدة غير كافية للتدخل في مرحلة الثانوية العامة لقلة عدد الحصص المتوفرة في اليوم الدراسي حيث أنها لا تمكن الطالب من الوصول للمستوى المطلوب من التعليم العالي ، لذلك – إن شاء الله – كل سنة سيرتفع مستوى الطلاب في مادة اللغة الانجليزية واللغة العربية والرياضيات بناء على خطة طموحة أنه خلال ثلاث سنوات – إن شاء الله – نبدأ التخلص من مسألة السنة التأسيسية في الجامعات ، وهذه البرامج التدريبية والمناهج تم التنسيق فيها مع التعليم العالي حتى تتناسب مع مدخلات المواد الموجودة في التعليم العالي ، وسيكون هناك تدريب للمعلمين إن شاء الله لتطوير قدراتهم

وإمكانياتهم لتمكينهم من أداء التعليم المتميز في هذه المواد الثلاثة التي يهتم بها التعليم العالي بشكل خاص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول – كذلك – لمعالي الوزير على رده .

في الحقيقة أنا كان سؤالي بالتحديد عن موضوع الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية ، لأنه في الوقت الحالي هناك الكثير من الطلبة بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية – وأنا اقصد الطلبة المواطنين في التعليم الخاص والتعليم العام – يتعرضون للاستغلال من قبل بعض مراكز تعليم اللغة الانجليزية ويدفعون الكثير من الأموال حتى يتمكنوا من اجتياز امتحانات " التوفل " أو الـ "آيلتس " حيث تبلغ التكلفة الرسمية لأداء امتحان الـ " آيلتس " (660) درهم ، أي تقريبا (115) باوند ، أما " التوفل " فيكلف الامتحان (865) درهم ، أي (235) دولار تقريبا ، وهذه المراكز موجودة لدينا في الدولة ، وهي طبعا تفكر بطريقة تجارية وتحاول استغلال الوضع والتكسب بأكبر قدر ممكن من طلابنا المواطنين وذلك من خلال تصيد أخطاء الطلبة وجعلهم يعيدون الامتحان عدة مرات ، ومع كل إعادة امتحان – طبعا – تحقق هذه المراكز الكثير من العوائد والتي تدفع كرسوم لأداء الاختبار ، وبعد فشل الطالب وعدم نجاحه في هذه الاختبارات تقوم هذه المراكز الخاصة باللغة الانجليزية بإقناع الطلبة بضرورة خضوعهم لدورات في اللغة الانجليزية تكلف الواحدة منها أكثر من (2000) دولار أو (7300) درهم ، وطبعا يضطر الطالب وأهله دفع هذه المبالغ حتى يجتاز الطالب امتحان " التوفل " أو الـ " آيلتس " .

معالي الرئيس ، طبعا هذه الإشكالية موجودة في الحقيقة ، وتم إثارتها عدة مرات من قبل العديد من أولياء أمور الطلبة ، وعلى هذا الأساس أردت الاستفسار من معالي الوزير بخصوص هذا السؤال إذا كانت هناك – في الحقيقة – أية رقابة تقوم بها وزارة التربية والتعليم على هذه المراكز للتحقق من عدم قيامها باستغلال الطلبة المواطنين خاصة أن ترخيص هذه المراكز التعليمية من المفترض أن يصدر من خلال وزارة التربية والتعليم ؟

كذلك لماذا لا تقوم الوزارة بإطلاق مراكز خاصة بها للغة الانجليزية بحيث تكون مخصصة للمواطنين – مثلا – حتى يطور هؤلاء الطلبة لغتهم الانجليزية وتأدية امتحانات " التوفل " والـ " آيلتس " من خلالها ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الوزير ، سعادة العضو بالنسبة لامتحانات " التوفل " والـ " آيلتس " فكما ذكرت سيكون هناك امتحانات وطنية وسيتم التنسيق فيها مع الجامعات ، ففي المستقبل – إن شاء الله – عندما يثبت نجاح هذه الامتحانات الوطنية سيتم الاستغناء عن امتحانات " التوفل " والـ " آيلتس " ، وسيكون قبول الجامعات للطلاب بناء على نتائج الامتحانات الوطنية في اللغة الانجليزية إذا كنت تتكلم عن اللغة الانجليزية بشكل خاص .

النقطة الأخرى بالنسبة للمراكز التي تقوم بتدريس اللغة الانجليزية فهذه عبارة عن معاهد خاصة منتشرة في دولة الإمارات ، ومع إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات فقد بدأت هذه الهيئة بوضع معايير لهذه الدورات ، وحاليا هناك تنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة على أن يكون اعتماد هذه البرامج التدريبية بطريقة علمية صحيحة تضمن جودة ومخرجات التعليم في هذه الدورات ، صحيح أن هذه الامتحانات هي امتحانات ربحية ، والبديل – إن شاء الله – سيكون في الامتحانات الوطنية ، ففي أغلب دول العالم القبول في التعليم العالي مبني على نتائج امتحانات وطنية وليست امتحانات دولية .

النقطة الأخيرة التي أود إضافتها أنه مع رخصة المعلم – إن شاء الله – الواردة في مشروع القانون والذي حاليا في مراحله النهائية وسيرفع كقانون جديد سيساهم في رفع جودة مقدمي خدمات تدريس اللغة الانجليزية ، وسيحافظ على حقوق الطلبة المتقدمين ، وإن شاء الله سيوفر المال والكفاءة في تعليم الطلبة ورفع مستواهم العلمي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ علي لو سمحت ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة بقي لدي استفسار بسيط ، وأشكر معالي الوزير مرة ثانية على إجابته ، وهذه هي الإجابة التي كنت – في الحقيقة – أتطلع لها ، فقد ذكر معاليه موضوع الامتحانات الوطنية ، وهذا شيء جيد وبشرى لأولياء أمور الطلبة في الفترة القادمة أنه سيكون هناك – فعلا – امتحانات وطنية ، فقط استفساري هو : هل هذه الامتحانات الوطنية ستكون للتعليم العام والخاص ؟ أي هل كل الطلبة سيدخلون في هذه الامتحانات الوطنية ، وهل يوجد برنامج زمني لتطبيقها ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، سعادة العضو ، بالنسبة للامتحانات الوطنية – كما أشرت سابقا – هذه السنة هي مرحلة التجربة ، وفي السنة القادمة سيتم تطبيقها ، وستكون شاملة لجميع الطلاب الدارسين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والهدف منها هو ضمان جودة المخرجات التعليمية سواء في التعليم العام أو التعليم الخاص ، وهناك تنسيق مع الجامعات حتى نحدد المعايير التي تحتاجها هذه الجامعات للقبول في كل تخصص ، أي كل جامعة تحدد ما هي التخصصات الموجودة فيها ونسب القبول المطلوبة في نتائج الامتحانات الوطنية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا وننتقل إلى السؤال التالي .

6. سؤال موجه إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة" .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم :

خلت اللائحة التنظيمية للتعليم الخاص رقم (29) لسنة 2008م من وضع حد أدنى للأجور الأمر الذي ترتب عليه حصول بعض العاملين بالهيئة التعليمية والإدارية بالمدارس الخاصة على رواتب ضعيفة لا تكفي لسد احتياجاته الأساسية ، والتأثير على سلامة العملية التعليمية .

فلماذا لا يتم تعديل اللائحة ووضع حد أدنى مناسب لظروف المعيشة ؟ "

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر سعادة العضو على هذا السؤال ، الحقيقة أن هناك شريحة كبيرة من المواطنين متأثرة بالتعليم الخاص ، وتوجه الوزارة في هذا الموضوع هو على ناحيتين : فحاليا نحن نراعي سنويا في ترخيص هذه المدارس الخاصة ، وكذلك هناك تنسيق بين مجلس أبوظبي

للتعليم وهيئة المعرفة في دبي والوزارة حول مراجعة والتأكد من رواتب الموظفين العاملين في هذه المدارس في الهيئات التعليمية والإدارية .

الشيء الثاني هو القانون الذي تكلمت عنه سابقا وهو قانون التعليم الخاص وهو الذي سينظم هذه المسألة وسيحكمها – إن شاء الله – بطريقة صحيحة ، وهذا القانون يغطي الكثير من الجوانب منها رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية في المدارس الخاصة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة/ سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (28) لسنة 1999م بخصوص مؤسسات التعليم الخاص جاءت في المادة (74) بنص على أنه يحدد الراتب والمؤهلات والخبرة بحيث لا يقل الحد الأدنى للراتب الأساسي الشهري للمعلمين والإداريين والفنيين في المدارس الخاصة عن (2000) درهم ، وإضافة على ذلك ... مع عدم الإخلال بما ينص عليه عقد العمل من امتيازات أخرى ، هذه اللائحة كانت معمول بها لدى المدارس الخاصة وبعضهم إلى الآن يعمل بها وملتزم بالـ (2000) درهم ، وهذا الكلام من سنة عام 1999م وإلى عهد قريب ، ولكن - يا معالي الرئيس - ألغيت اللائحة المذكورة سابقا بصدور اللائحة الجديدة التنظيمية للتعليم الخاص والتي جاءت مختصرة مقارنة باللائحة السابقة ، فاللائحة السابقة يا معالي الرئيس كان بها مواد كثيرة ، وكانت تتطرق لأبسط الأشياء في التعليم الخاص ، أي أنها كانت واضحة في أشياء كثيرة ، والمادة (18) من اللائحة الجديدة التي صدرت تنص على : " يحدد بقرار من الوزير المتطلبات والشروط الواجب توافرها في المعلمين في المدارس الخاصة سواء كانوا مدراء أو أعضاء هيئة تدريسية أو عاملين إداريين بما في ذلك تحديد الحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات الفنية اللازمة لهؤلاء بهدف الارتقاء بجودة التعليم " ، إذاً الارتقاء بجودة التعليم ناقص عليه هنا تحديد الحد الأدنى بحيث يتم استقطاب خبرات مؤهلة وقادرة على القيام بعملية التعليم .

معالي الرئيس ، أنا نزلت إلى الميدان في إمارة عجمان ووجدت مدارس فيها تعطي رواتب (2000) درهم وبعضهم يأخذ (1800) درهم إذا كانت المعلمة - مثلا - على كفالة زوجها ، واللائحة الجديدة لا تستطيع محاسبتهم بناء عليها ، واللائحة القديمة ملغاة ، كذلك المدارس التي تقدم المنهج الآسيوي كالمدارس الهندية والباكستانية والمدارس التي تقدم منهاج الوزارة كل هذه المدارس الموجودة حاليا وتعطي رواتب ضعيفة خاصة في الإمارات الشمالية ، وهذا يؤدي يا

معالي الرئيس إلى ممارسات غير صحية في مجال التعليم الخاص ، فالمعلم الذي يقبل بـ (2000) أو (2200) درهم ماذا لديه من الخبرة التي تمكنه من تخريج طلبة أو تدريسهم ؟! كذلك مسألة الرضا الوظيفي غير موجودة لديه ، فسائق الباص - يا معالي الرئيس - اليوم يستلم أكثر من ألفي درهم فكيف يستلم المعلم (2000) درهم في المدارس الخاصة ؟! فهو يأتي من بلده بعقد عمل على أساس انه سيستلم راتب وامتيازات ، وعندما يأتي هنا ويواجه الواقع يجد أن راتبه لا يكفيه لنصف الشهر ، فيجبر إما أن يرجع لبلده ويسبب لهم إشكالية عن طريق وزارة العمل والعمال ويأخذ راتب شهر بالفصل ويخرج من عندهم أو ينتقل إلى مدرسة أخرى ، وكل هذا يؤثر على العملية التعليمية .

معالي الرئيس ، نحن نطلب من معالي الوزير الالتفات إلى هذه الممارسة الموجودة حاليا بحيث يقوموا بعمل دراسة ميدانية تحدد الرواتب ، وأنا أتكلم عن الإمارات الشمالية ، فربما تخلو إمارتي أبوظبي ودبي من هذه المسألة ، ولكن نحن نطلب منه - ان شاء الله - أن يلتفت لهذه المسألة مستقبلا وأن يتم عمل دراسة ميدانية يحدد فيها الراتب على أساس أن يتم تحديد الراتب حسب الخبرة ، فمن يقبل براتب ضعيف يكون ذلك دليل على عدم وجود خبرة كافية لديه أو أنه خريج حديث ، فيقبل بهذا الراتب القليل على أساس أنه يعتبره موطئ قدم ومن ثم يبحث عن وظيفة في مكان آخر .

الشيء الثاني - يا معالي الرئيس - الرقابة على الامتحانات إلى الصف الحادي عشر كلها تتم في المدارس الخاصة ، أم الصف الثاني عشر فطبعا هناك رقابة من وزارة التربية التعليم ، ومن ضمن الممارسات الخاطئة الدروس التعليمية الخاصة ، وهذه كلها نتيجة ضعف الراتب المصروف للمعلمين في المدارس الخاصة ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا سعادة العضو ، بالنسبة للرواتب في المدارس الخاصة فكما ذكرت سابقا أن الوزارة وهيئة المعرفة في دبي ومجلس أبوظبي للتعليم قبل ترخيص أي مدرسة يتم تحديد الرواتب للوزارة أو لمجلس أبوظبي للتعليم أو لهيئة المعرفة في دبي .

بالنسبة للمؤهلات فمن شروط مؤهلات المعلم أن يكون متخصصا في مجاله ، وعنده كفاءة وقدرة تعليمية على أداء الرسالة التعليمية المطلوبة منه ، لكن ما سيحدد ويطور في هذه المسألة هي رخصة المعلم ، فرخصة المعلم - معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء - ستكون عبارة عن تنظيم

جديد في دولة الإمارات يحكم هذه العملية ، ويكون عبارة عن تقنين لهذه المهنة وتحويلها إلى حرفة بدلا من الوظيفة ، فسيكون هناك معايير يتم الاتفاق عليها بين جميع الجهات المختصة بالعملية التعليمية والهيئة الوطنية للمؤهلات .

بالنسبة لتطوير قوانين التعليم الخاص ستأتي مع الطرح الجديد لإصدار قانون جديد للتعليم الخاص مع لائحة تنفيذية تفصيلية تغطي جميع الجوانب ، وليس الراتب فقط وإنما هناك جوانب أخرى كثيرة تتعلق بالتعليم الخاص يجب تضمينها للائحة التنفيذية الجديدة .

بالنسبة لجودة التعليم فكما أشرت سابقا هناك تنسيق جديد بين مجلس أبوظبي للتعليم والوزارة وهيئة المعرفة في دبي لتوحيد معايير الرقابة والاعتماد لجميع المدارس الخاصة وكذلك المعاهد الخاصة الموجودة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ سلطان لو سمحت ، تفضل .

سعادة/ سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده ، ولكن أنا أتكلم على الراتب ، فبالنسبة للمؤهلات - فعلا - المدرس قبل أن يباشر عمله في المدرسة الخاصة يتم مقابلته والتأكد من مؤهلاته لدى قسم التعليم الخاص في أي إمارة من الإمارات الشمالية ما عدا دبي وأبوظبي ، فنظامهما مختلف ، لكن نحن نتكلم فيما يخص الرواتب فالوزارة حاليا غير مسؤولة عن الراتب في المدارس الخاصة ، فهذه مسألة تتم بموجب عقد العمل بين المدرسة والمدرس ، وحتى لو كان العقد بـ (1500) درهم فهم يستطيعوا تطبيق ذلك ، ويعتبره الشخص موطئ قدم له للحصول على وظيفة أخرى ، وبهذه الطريقة وبتدني الراتب الشهري الذي يتقاضاه يؤدي ذلك إلى استقطاب خبرات غير كفؤة للقيام بعملية التعليم ، وهذا في النهاية يعود على على الطلبة المواطنين وغير المواطنين في الدولة ، ونحن لدينا أعداد خيالية من الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة ، فنحن عندنا رقابة ممتازة على المدارس الحكومية ولكنها ليست كذلك في المدارس الخاصة والتي تستقطب أعداداً مضطردة من الطلبة المواطنين سنويا ، فنحن نتكلم على هذا الأساس يا معالي الرئيس ، وربما تكون بعض المدارس المصنفة بشكل ممتاز في الوزارة تعطي رواتب عالية ، فالمعيار الموضوع من قبل الوزارة لتقييم المدارس الخاصة يعطي نسبة بسيطة لا تزيد عن 10% بالنسبة لمسألة التوطين ، وأيضا فيما يخص الرواتب ، فالرواتب أساسية في عملية معيار زيادة الرسوم السنوية ، فالمدرسة الخاصة عندما تأتي وتطلب زيادة الرسوم السنوية فلا يوجد هناك معيار لرواتب المعلمين ولا ينتبه له في الوزارة ولا يصدقون على عقود العمل ولا يخصهم شيء

في هذا الموضوع ، فآخر كلام أقوله في هذا الشأن هو أننا نطلب من معالي الوزير أن ينظر في اللائحة الجديدة على أن يكون الراتب لا يقل عن رقم معين مدروس بحيث يؤدي أتوماتيكيا إلى استقطاب شريحة ممتازة وكفؤة من المعلمين للقيام بهذه العملية خاصة أننا عمليا نهتم بتطوير التعليم الخاص في الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا معالي الوزير لو سمحت .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا سعادة العضو ، سوف يتم الأخذ بهذه التوصية عند إعداد اللائحة التنفيذية ، وسيتم عرضها عليكم - إن شاء الله - في المستقبل حيث ستكون ملحقة بقانون التعليم الخاص الجديد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، وننتقل إلى البند الخامس .

*** البند الخامس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين" .

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" مما لا شك فيه أن التوطين في قطاع التعليم يلعب دورا هاما في بناء الكوادر المواطنة ، والحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية ، لكن يلاحظ أن هناك تدنيا ملحوظا في نسب التوطين في قطاع التعليم وخاصة بين المعلمين الذكور ، وهذا الأمر بدوره يحتم ضرورة إيجاد استراتيجية واضحة ومعلنة على مستوى الدولة لتغذية الحقل التعليمي بمعلمين مواطنين خلال السنوات القادمة .

لذا نرجو مناقشة سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين ضمن المحاور الآتية :

- **شروط استقطاب المعلمين المواطنين .**
- **معايير تقييم الكادر التعليمي الخاصة بالمعلم المواطن والأجنبي .**
- **الكادر المالي للمعلمين المواطنين كوسيلة لاستقطاب المعلمين الذكور .**
- **خطة الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين .**

مقدمو الطلب

سعادة / د. منى جمعة البحر

سعادة / د. شيخـــة العـري

سعادة / أحمـــد الجـروان

سعادة / رشـــاد بوخـــش

سعادة / سالـــم بن هويـدن

سعادة / نـــورة الكعبـــي

سعادة / عائشـــة اليماحـــي "

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة إلى المكان المخصص للمقرر لقراءة ملخص تقرير اللجنة في شأن الموضوع .

أشير إلى الكتاب التالي :

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

منى جمعة البحر "

سعادة/ حمد أحمد الرحومي : (مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة)

ملخص التقرير *

أحال المجلس بجلسته الثالثة في دور الانعقاد العادي الثاني المعقودة بتاريخ 2012\12\11 موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول : شروط استقطاب المعلمين المواطنين

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

*تقرير اللجنة كاملا ملحق رقم (2) بالمضبطة .

1. انخفاض نسب التوطين في الوزارة وخاصة الذكور وعزوف المواطنين عن العمل في سلك التعليم ، مما سيترتب عليه عدم نجاح خطة الوزارة في تنفيذ ما هو مستهدف منها لاستقطاب الكوادر الوطنية ، ورفع نسبة التوطين وهذا ما يتعارض مع رؤى واستراتيجيات الحكومة في توطين مهنة التعليم و تنمية الموارد البشرية الوطنية.
2. عزوف الطلبة المواطنين عن الالتحاق بكليات التربية،بسبب غياب خطة واضحة لعمليات الإرشاد والتوجيه المهني في الوزارة،و ضعف أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في تطوير حزمة برامج الإرشاد المهني لطلبة المدارس.
3. عدم كفاية الكادر الإداري في المدارس،وعدم استفادة الوزارة من خريجي مساعدي المعلمين،أدى إلى كثرة الأعباء الوظيفية على المعلمين بحيث لا يقتصر دوره كمعلم،بل يمتد إلى الإشراف الإداري.
4. ضعف مخرجات تطبيق نظام النجاح الآلي أدى إلى عدم قدرة المعلمين على الالتزام بالخطط الزمنية المقررة للمناهج الدراسية ،و ذلك لانشغالهم بإعادة تأهيل المخرجات التعليمية الضعيفة للطلبة،نتيجة لتطبيق نظام النجاح الآلي من المراحل الدراسية (1-5) .
5. عدم تفعيل اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية كالنقل و الجزاءات والإجازات،مما أثر سلبا على الرضا الوظيفي للمعلمين ومخرجات العملية التعليمية.

المحور الثاني : معايير تقييم الكادر التعليمي الخاصة بالمعلم المواطن والأجنبي

انتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور للآتي:-

1. غموض وثيقة أداء المعلم وصعوبة قياس وتقييم أهدافها نظرا لغياب المؤشرات المحددة في هذا الشأن.
2. عدم وجود معايير واضحة بشأن قياس الفجوات بين واقع العملية التعليمية والمستهدف منها، أو تحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لرفع كفاءة المعلمين.

المحور الثالث : الكادر المالي للمعلمين المواطنين كوسيلة لاستقطاب المعلمين الذكور

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

1. انخفاض الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين،أدى إلى ضعف الإقبال على مهنة التعليم ،وخاصة في فئة الذكور،بالإضافة إلى ارتفاع عدد الاستقالات و لجوئهم لوظائف أخرى لضمان حياة أفضل بعد التقاعد.

المحور الرابع : خطة الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين

وانتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

1. النمطية في نوعية برامج التدريب المقدمة و وجود فجوة بين عمليات التدريب التي تتم و الاحتياجات التدريبية الحقيقية المطلوبة للعاملين بالمدارس،وذلك يعود إلى ضعف أوجه التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم و الهيئة الوطنية للمؤهلات في مجال التعليم والتدريب.

بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلُصت إلى التوصيات التالية :

1. إعادة النظر والدراسة لآليات خطط الوزارة بشأن استقطاب الكوادر الوطنية،ورفع نسبة التوطين على أن يتم تضمين هذه الآليات في خطط مرحلية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
2. إعادة النظر والدراسة للكادر المالي للمعلمين ، والعمل على أن يتضمن هذا الكادر حوافز مالية ومعنوية متميزة تعادل الحوافز في هيئات ومؤسسات الدولة الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز تشجيعية إضافية للمعلمين المتميزين.
3. إعادة تقييم عمليات الإرشاد والتوجيه بالوزارة ،خاصة في البرامج المتعلقة بالنمو المهني للمعلمين ، وتطوير قدراتهم ، ومهاراتهم بما يتلاءم مع خطط تطوير التعليم ، وإعادة النظر في دور التوجيه بصفة عامة.
4. زيادة تعيينات الكوادر الإدارية ، ووضع خطط وبرامج للاستفادة من مساعدي المعلمين في الأعباء الإدارية و العملية التعليمية.
5. إعادة النظر والتقييم لنظام النجاح الآلي،بما يضمن إجراء اختبارات للتأكد من حصول الطلبة على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة.
6. الالتزام بتطبيق اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية ،بما يضمن الالتزام بالترتيب الوارد في لائحة الإجراءات الجزائية ، وما أكدت عليه هذه اللوائح في شأن النقل والإجازات.
7. إعادة النظر والتقييم في معايير تقييم الكادر التعليمي وما ورد في نموذج وثيقة الأداء السنوي، بشأن معايير قياس الفجوة بين واقع العملية التعليمية و المستهدف منها ، أو معايير ومؤشرات قياس الأهداف الواردة في نموذج الوثيقة.
8. إشراك المعلمين في السياسات والخطط المقترحة لتطوير العملية التعليمية ودور المعلمين فيها ،من خلال استطلاعات الرأي والتعامل بجدية مع مقترحاتهم ، أو شكواهم.
9. توفير الوسائل و الأدوات التعليمية اللازمة لبيئة التدريس ،وتحقيق الاستفادة الفعلية من المبالغ المالية المرصودة في ميزانية الوزارة لهذا الجانب.

10. إعداد برامج تدريبية تتفق مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي ، والتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات و قطاعات التدريب المختلفة،لتلافي إشكاليات التدريب القائمة حاليا ، والتركيز على الجوانب التطبيقية في البرامج التدريبية ، بالإضافة إلى وضع مؤشرات واضحة لقياس مدى تأثير البرامج التدريبية على تطوير أداء المعلم وزيادة قدراته المهنية.
11. إعادة دور التوجيه بحيث لا يقتصر على زيارات فقط ،وإنما يكون بنظام الموجه المقيم بالمدرسة.
12. دراسة منح المعلمة التقاعد المبكر أسوة بباقي دول الخليج ،وخاصة للأمهات اللواتي لديهن أطفال تحت سن العاشرة. "

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟ تفضل أخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أرحب بمعالي الوزير وبسعادة الوكيل والإخوة في الوزارة ، طبعاً من خلال اطلاعي على مسيرة التربية والتعليم والتطور فيها من بداية التسعينات وحتى اليوم، وأيضاً من خلال الاطلاع على تقرير اللجنة – فالحقيقة – برز أن التقرير جيد وفي مكانه ، وكشف واقع التعليم الذي لم يتغير من التسعينات إلى الآن ، وقد اكتشف – أيضاً – أنه ليست هناك استراتيجية في التعليم تنفذ في برنامج زمني ووفق برامج ووفق ميزانيات ، وقد تبين من التقرير أن العملية متغيرة بتغير الوزير وليست هناك استراتيجية على المدى البعيد ، على الرغم من طلب القيادة الحكيمة في الدولة والحكومة بوجود استراتيجيات تعليمية تواكب التطور الحضاري لدولة الإمارات ، وتلبي الحاجة المستقبلية لخلق هذه الكوادر ، وقد تطرق التقرير – أيضاً – بطريقة غير مباشرة إلى استراتيجية 2020 التي طرحها معالي الأخ الدكتور علي الشرهان ، هذه الاستراتيجية الوحيدة التي تم طرحها في الدولة إلى الآن ولكن – أيضاً – لم تنفذ برامجها ، وبالنسبة لكادر المعلمين – أيضاً - تناولته اللجنة لكن لم أجد من خلال التقرير أنها درست مشكلة، وأن هذه المشكلة وجدت لها حلول من قبل الوزارة أو أن هناك عزم من الوزارة لحل هذه المشكلة، فلذلك رفعت في هيئة توصية وهذه التوصيات مرفوعة منذ عام 2000 ونحن اليوم في نهاية 2014 ، فالنظرة لم تتغير بالنسبة للمدرس ، والمدرس يعتبر موظف مثل أي موظف في أي وزارة ، بينما الدول المتحضرة تنظر إلى المدرس بأنه المبدع وهو الشريك الاستراتيجي لتطور الدولة في كافة المجالات ، أيضاً فإنني آخذ على اللجنة أنها لم تدرس واقع التعليم في فترات

معينة، فهل هي لم تجد هذه الدراسات ؟ أو مراحل تطور التعليم ؟ أو الإشكاليات الموجودة سواء في الميزانية أو في الهيكل أو في البرامج ؟ كان من المفروض أن تعطينا اللجنة شيئاً في هذا المجال بصورة أفضل ، عملية الترقية – معالي الرئيس – لا تنفع ، نحن نتكلم عن استراتيجية تعليمية لدولة الإمارات عبر سنين طويلة فلذلك المفروض ألا تكون المعالجات جزئية ، والمفروض أن تكون العملية مؤسسية وهي برامج واستراتيجيات تقدم على المدى البعيد - وأيضاً- تراقب وتقيم وفق برامج ووفق معايير دولية بحيث نصل للأهداف ، وإذا كان لمعالي الوزير في جلستنا اليوم خطة معينة فيما يتعلق بتطوير الكادر التدريسي والعملية التعليمية فأرجو أن تكون البرامج واضحة – وأيضاً – أن تكون هناك ترجمة مالية لهذه البرامج ، لأن من ضمن الإشكاليات الموجودة في وزارة التربية والتعليم هي عدم وجود الترجمة المالية لكافة البرامج ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، بلاشك أن الإخوة اجتهدوا وكما هو معروف أن المجلس يضع توصيات ولكن على الوزارات المختلفة أن تضع هي الاستراتيجيات وتضع الخطوات العملية لتطبيق هذه التوصيات ، واللجنة ارتبطت بموضوع معين وهو موضوع المعلم ، ومن ضمن هذا الموضوع – أيضاً – محاور معينة ، ويمكن للدكتورة منى أن توضح لنا بشكل سريع مسألة دراسة هذا الموضوع من قبل اللجنة .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الأخ علي جاسم على تعليقه ، وفي الحقيقة بخصوص عما إذا اعتمدت اللجنة على تقارير سابقة فهذه من المسائل الطبيعية جداً لأننا لا نبدأ من الصفر ولكن نبدأ من أين انتهى الآخرون ، فهناك تقارير موجودة استرشدنا بها ومن خلال نزولنا إلى الميدان رأينا أن ما ذكر في التقارير السابقة مازال موجوداً في الميدان لذلك أحببنا أن نؤكد على هذه المسائل ، ووجود دراسات سابقة من تقارير سابقة هذه مسألة طبيعية جداً يعتمد عليها في كل التقارير ولا يستطيع الإنسان أن يبدأ من الصفر ، أما فيما يتعلق باستراتيجيات التعليم واستراتيجيات المناهج فهذا ليس موضوعنا هنا بل نحن ركزنا – كما ذكرت معاليك – على موضوع المعلم بشكل خاص وبعض الحيثيات التي ذكرها الأخ علي جاسم سيتم طرحها أثناء النقاش لكنه – في الحقيقة – سبق الأعضاء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، أكرر مباركتنا لمعالي الوزير بمناسبة توليه مهامه ونسأل الله أن يوفقه .
معالي الرئيس ، أنا أتوجه لإخواني أعضاء اللجنة أولاً بالشكر والتقدير على الجهود التي بذلوها وهم أصحاب تخصص وهم أصحاب باع طويل في هذا المجال فلهم منا الشكر والتقدير ، ولدي استفسارات أربعة أحب من إخواني أعضاء اللجنة الإجابة عليها :
أولاً : حسب المعلومات الموجودة لدينا أن آلية الترقية في وزارة التربية والتعليم لم تتم بعدالة ، فلدينا الهيئة الاتحادية للموارد البشرية وهذه لديها نظام يطبق على الوزارات ، وبالتالي الوزارات ملزمة بالتقييم والالتزام بهذا التقييم ، والآن يتم تقييم المدرسين وترفع نتائج تقييمهم إلى الوزارة والوزارة يفترض أن يتم اجتماع بينها وبين الهيئة الاتحادية للموارد البشرية لتحديد الترقيات بما يتوافق مع القانون الاتحادي أو القوانين الاتحادية بالكامل ، ولكن ما يتم – وهذا حسب المعلومات التي وردتنا من الميدان – خلاف ذلك ، وزارة التربية والتعليم تقوم بجمع الترقيات من جميع المناطق وتتم ترقية البعض ولا تتم ترقية البعض الآخر ، فبالتالي هذه تكون حسب الظروف الخاصة بالوزارة وقد تكون الظروف مالية لعدم وجود مخصصات ، وهذا يؤدي إلى ظلم أو عدم عدالة بين من تمت ترقيته وبين من لم تتم ترقيته بينما كلهم مستحقين للترقية لأنهم حققوا الشروط المطلوبة حسب نظام الدولة المطبق في الموارد البشرية ، هذه الملاحظة الأولى والإخوان في اللجنة لم يتطرقوا لها .
النقطة الثانية - معالي الرئيس : في الحلقات النقاشية لأعضاء اللجنة ذكروا عزوف الكادر الوظيفي أو عزوف المواطن عن التدريس وذكروا نقاطاً كثيرة وأنا اخترت نقطتين منها وهي:تراجع تقدير المجتمع لمهنة التدريس وهذه نقطة مهمة جداً وقد ذكرت في الحلقات النقاشية لكن لم تذكر من ضمن التوصيات ولم تذكر من ضمن ملاحظاتهم ، فنرجو من الإخوان أعضاء اللجنة أن يشبع هذا الموضوع بحثاً لأن هذا دور وطني وواجب على المواطن أن يقدر هذا المدرس حتى يشجع الآخرين على مهنة التدريس ، والنقطة الثانية التي أشاروا إليها هي ضعف الراتب التقاعدي وقد حددوا مبلغ (12) ألف درهم ، فالمواطن المدرس إذا تقاعد من وزارة التربية يصبح راتبه التقاعدي (12) ألف درهم ، نرجو تأكيد ذلك ، وهل هذا يتطابق مع قانون الموارد البشرية وهل هذا صحيح؟ إذاً إذا كان المواطن سيعمل وبعد عشرين سنة يتقاعد ليصبح راتبه 12 ألف درهم فبالتأكيد أنه لن يكون هناك أي مدرس مواطن يعمل في هذه المهنة .
النقطة الثالثة - يا معالي الرئيس ، أن صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " أصدر قراراً سامياً بترقية الكادر التربوي قبل ثلاث أو أربع سنوات ، هناك 30% أو 40% تقريبا ولا أدري كم النسبة بالضبط ولكن إلى الآن لم تتم ترقيتهم ، وبالتالي – أيضاً – اللجنة لم تشر إليهم وهذا

كان سبب من أسباب عزوف المواطنين عن مهنة التدريس لعدم اطمئنانهم على مستقبلهم الوظيفي في عدم تطبيق هذه القرارات رغم أن هذا قرار سامي والحجة كانت هي وزارة المالية .

نقطة رابعة وأخيرة - يا معالي الرئيس : في تقرير اللجنة ذكر الإخوة رقماً خطيراً جداً فيما يخص النسب وهو أن نسبة المواطنين الذكور المدرسين في وزارة التربية والتعليم يعادل 3.5% ، فأرجو من الإخوان أعضاء اللجنة تأكيد هذا الرقم وهل هذا يتناسب مع واقعنا ومع التوطين في مهنة التدريس ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، سعادة المقرر ، الأخ أحمد طرح عدة قضايا لم يناقشها التقرير في مسألة المعلم المواطن محور هذا الموضوع ، أولها عدالة آلية الترقية وثانيها مسألة عدم ذكر تراجع تقدير المجتمع لمهنة التدريس ، وثالثها مسألة التأكد من ضعف الراتب التقاعدي وهناك – أيضاً – النقطة الرابعة وهي أن بعض المدرسين لم تتم ترقيتهم رغم وجود قرار أو توجيه بذلك ، فأرجو تغطية هذه النقاط ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مقرر اللجنة)

إن شاء الله يا معالي الرئيس ، بدايةً هذه النقاط هي النقاط التي ستجيب عليها الحكومة ، ونحن أجرينا ثلاث جلسات نقاشية مستفيضة مع كل المعلمين المواطنين نساء وذكور ، وما تفضل به الأخ أحمد بالفعل عندنا المصادر والمعلومة نشأتها ولكن التأكيد سيأتي من قبل الحكومة والإشكاليات في عدم التنفيذ هي المساءلة التي سيقوم بها المجلس – يا معالي الرئيس - ، وهذه الأسئلة موجودة لدينا وهي موزعة على الأعضاء وتم النقاش فيها ولسنا نحن من يجيب عن هذا الأمر ، نحن الآن سنسأل معالي الوزير عن الترقيات وقضية المعلمين والنظرة لهم ، فبالفعل الواقع يتكلم عن نفسه .

معالي الرئيس ، نحن نتكلم عن المعلم بسبب الراتب وبسبب حجم العمل وبسبب بيئة العمل الطاردة فعلياً ونحن نتكلم عن أرقام ، والنتائج تتكلم عن أقل من 10% وهي نسبة التوطين ، وقد تصل في بعض المدارس 2% أو 3% ، لكن بشكل عام نحن أقل من 10% مع إغلاق كلية التربية وبالتالي ليس هناك أناس جدد ، والموجودين إما إنه قد تقاعد أو يبحث عن فرص أخرى ، فكل هذه الأمور أعتقد ستكون أوضح في النقاش مع الحكومة وستكون الأسئله في هذه الأمور ، وعن أسبابها وما هو علاجها من قبل الحكومة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ راشد الشريقي للتعقيب على التقرير .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، الإخوة والأخوات أسعد الله صباحكم بكل خير .

معالي الرئيس ، أشكر بدايةً اللجنة على الجهد الواضح الذي قامت به في إعداد هنا التقرير ، وكذلك حلقات النقاش التي أجرتها في مناطق مختلفة من دولة الإمارات ، لكن – معالي الرئيس – هذا الموضوع الذي نناقشه اليوم في المجلس يركز على محور واحد وهو محور المعلمين وهي إحدى القضايا الهامة في وزارة التربية والتعليم ، لكن أعتقد أن التقرير أغفل نقطتين مهمتين ، النقطة الأولى : أن التقرير لم يشر بصورة كافية وواضحة لمعلمي الاحتياط ، وأعتقد أن معلمي الاحتياط هي إحدى المشاكل التي يعاني منها التعليم حيث أن هؤلاء يقومون بالمشاركة بالعملية التعليمية دون أي تدريب أو تأهيل وإنما هو شخص جالس في البيت تحتاجه وزارة التربية أو المدرسة ليقوم بأداء هذه المهمة في وقت معين وخاصة في مدارس الإناث .

النقطة الثانية : التقرير لم يتطرق إلى تحليل القرار الذي اتخذته وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بتأنيث الحلقة الأولى وما هي النتائج التي تم الحصول عليها خلال المرحلة الماضية ، وكيف يتم التعاطي معها وهل هي إيجابية أم سلبية ؟ فالتقرير لم يشر لهذا الموضوع بصورة كافية ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة المقرر ، بالنسبة لمعلمي الاحتياط والحلقة الأولى ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

معالي الرئيس ، شكراً للأخ راشد وبالفعل هذه نقاط مهمة تم مناقشتها وطرحها في الجلسات النقاشية التي تمت وسنعرض عليكم خلال النقاش ومن ضمن الأسئلة التي ستناقش مع الحكومة هذه النقاط ، صحيح هي غير موجودة في التقرير ولكنها موجودة من ضمن المداخلات التي سنتكلم عنها وسنسمع لردود عنها ، لأننا سمعنا من طرف واحد الآن وهي وجهة نظر المدرسين ، لأنه بصراحة وبدون أي مجاملة – معالي الرئيس – عندما جاءتنا الحكومة إلى الاجتماع لم نأخذ شيئاً منهم ، الموضوع كان كلام عام ، نعطيهم إشكالية معينة وهم يتكلمون في موضوع آخر وبالتالي لم نستطع أن نحصل على شيء من الحكومة بحيث نضعه في التقرير ، لم يكن الأمر واضحاً ، الآن مع الاستراتيجية الجديدة والوزير الجديد والنظام الجديد أعتقد أننا بحاجة لسماع أمور كثيرة من معالي الوزير وكذلك هذه الأمور موجودة لديه على السطح وعلى أرض الواقع ، وسنسأل حول هذه المواضيع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، نأمل – إن شاء الله – أن تنعكس هذه الأسئلة على التوصيات التي ستأتي وبالتالي ربما تضاف إلى التوصيات الموجودة ، والآن هل هناك ملاحظات أخرى على التقرير ؟

(لم تبد أي ملاحظات)

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المقرر ، ونعطي الآن الكلمة لمقدمي طلب مناقشة هذا الموضوع ، وسنبدأ بالدكتورة منى البحر تفضلي .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أرحب بمعالي الوزير وهذه أول جلسة يحضرها معنا فأهلاً وسهلاً به، وأتمنى أن يتسع صدره لكل المداخلات لأن في - النهاية - الهدف واحد وهو ترقية التعليم.

ولقد اطلعت - في الحقيقة – على خطة الوزارة التي طرحت في جرائدنا المحلية 2015-2017 ورأيت أن الوزارة وضعت مجموعة من المرتكزات أولها اللغة العربية كمرتكز أساسي لتعزيز الهوية الوطنية ، لكن عندما دخلت في الحيثيات لم أجد أي شيء يؤكد على أن هذه اللغة سوف تستخدم فعلاً أو تطور أو ستزاد ساعاتها ، فنلاحظ – مثلاً – عند القراءة – وهذا في الجرائد – أن اللغة الانجليزية ستزيد بنسبة 13% في الحلقة كذا ونسبة 20% في الحلقة كذا ، لكن لم يذكر أبداً أي شيء عن اللغة العربية ، فأنا لا أعرف هل هذا المرتكز وضع – فقط – كمرتكز ولن تكون هناك أي خطوات تطبيقية تتخذ في هذا القبيل أم ماذا بالضبط ؟ هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية : لاحظت – أيضاً – أنه سيتم إلغاء التشعيب الأدبي والعلمي وسيكون هناك مسار متقدم ومسار عام ، ولاحظنا أنه سيكون هناك تركيز على العلوم أكثر من الجوانب الأخرى لأنه قد حدث دمج لمادتي التاريخ والجغرافيا وغير ذلك من هذه الأمور ، وأنت تعرف - يا معالي الوزير – أن نسبة الخريجين المواطنين في المواد العلمية قليلة جداً ، وأن هناك عجز – فعلاً – فكيف ستسد هذه المسألة ؟ هذا رقم واحد .

واليوم خريج العلوم من كيمياء وفيزياء أو غيرها مع الكادر الوظيفي الموجود في وزارة التربية والتعليم الغير مغري – في الحقيقة – أبداً سوف يتوجه إلى وظائف أخرى وسيحصل على رواتب أعلى من رواتب وزارة التربية والتعليم ، فهذه المسألة يجب قبل اتخاذ القرار أن تتم قراءة النتائج في هذه الأمور .

نقطة أخرى – معالي الرئيس – أيضاً كشفت وزارة التربية والتعليم عن إعدادها لخطة تهدف إلى زيادة الجاذبية المهنية لوظائف التدريس ، وربما الخلوة الوزارية التي تمت منذ - تقريباً - سنة ونصف خرجت منها بأنه سيكون هناك كادر وظيفي يرتقي بالمعلم وسيعطيه دفعة أو عرض

مادي وأمور مختلفة ، لكن منذ سنة ونصف لم نسمع أي شيء ، وفي لقائنا مع الوزارة - الحقيقة - تكلموا أن هذا العرض أصبح قيد الإعداد ويفترض تطبيقه ولكن إلى الآن لم يحدث التطبيق ، وأعتقد – من وجهة نظري ومن خلال الميدان – عدم التطبيق يرجع إلى عدم وجود الميزانية ، واليوم – يا معالي الوزير – أنت لديك موظفين معلمين يستقطبون من مهنهم ويعمل الواحد منهم كرئيس قسم أو كذا ، ويريد تعديل وضعه ولكن لا يتم ذلك ، وعندما يتقاعد فإنه يتقاعد كمعلم وراتبه عشرة آلاف درهم ، وحسب كلام هؤلاء المعلمين وأنا في مسرح وزارة الثقافة في الفجيرة نسأل المعلمين – وهو أول سؤال سألتهم إياه – حيث كانوا بحدود 200 معلم في المسرح ، سألتهم من منكم يؤهل أبناءه لدخول هذه المهنة ؟ والجواب كان بصوت واحد حيث قالوا لا أحد ، فقلت لماذا يا جماعة الخير ؟ قالوا لا نريد أن يمر أبناؤنا بنفس المآسي التي نمر بها .

ألهذه الدرجة أصبحت مهنة التعليم ، هذه المهنة النبيلة ، هذه المهنة التي تخرج الموارد البشرية المسؤولة عن عصب أساسي من عصب أمننا القومي ، هل من المعقول أن تصبح بيئة التربية طاردة لهذه الدرجة ؟! هذه مسألة – في الحقيقة – جداً خطيرة ، وربما لو ننظر اليوم إلى عدد المنتسبين في جامعاتنا في كليات التربية سنلاحظ أن الذكور صفر وهذا منذ كذا سنة ، ولما نأتي للإناث نرى أنه منذ عشر سنوات كانت كلية التربية تستقطب في حدود من 4000 الى 5000 طالبة لدخول مجال التعليم ، ومع مرور السنوات أصبح هناك انخفاض ، اليوم فعدد الطالبات المنتسبات هو 600 طالبة فقط ، وهذا - أيضاً – متوقع أن يكون في انخفاض ، وربما سنصل بعد 5 سنوات إلى أنه لن يكون هناك إقبال على كليات التربية ، وأنا أتكلم عن جامعة الإمارات ، والآن هناك كلية التقنية تخرج المعلمين ولا أعرف كيف تقوم كلية التقنية المهنية بتخريج معلمين؟! هذه وقضية أخرى .

اليوم – معالي الرئيس – في لقائنا من خلال الورش المختلفة هناك تذمر كبير من قطاع المعلمين، وهناك تذمر من كثرة الأعباء الملقاة عليهم ، وهناك تذمر من كثرة ساعات العمل الملقية عليهم ، وهناك تذمر من وضعهم المادي ووضعهم الاجتماعي ، وهناك أشياء كثيرة يمكن أن تحل ، فاليوم أنا كوزارة تربية وتعليم ألا أستطيع أن أعمل بطاقة للمعلم حتى أعطيه نوع من الاعتبار مثل منح لهم خصم في الطيران أو خصم في الفنادق ، أو على الأقل أعطيه شيء من الاعتبار أو شيء من الدعم المعنوي الذي يحركه ، الآن ليس لديهم ميزانية ليرفعوا الرواتب لكن ربما يفعلون أموراً مختلفة للتعويض عن ذلك ، ففي كوريا – مثلاً – وعبر سنوات مختلفة تفوز فيها كأفضل دولة في التعليم ، ولماذا كوريا بالذات ، وما هو سبب تطور التعليم في كوريا ؟ لأن الحكومة الكورية عرفت أن المفتاح الوحيد للتطور والتزاحم بين الدول العظمى هو التعليم وليس شيء آخر غيره ..

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، هذه النقاط الرئيسية سيعقب عليها معالي الوزير ، معالي الوزير ، سعادة الأخت الدكتورة منى طرحت خمس نقاط تقريباً ، مسألة الاهتمام بمدرسي اللغة العربية باعتبار أن من استراتيجيات الحكومة الاهتمام باللغة الوطنية ألا وهي اللغة العربية ، وثانياً بالنسبة لماهية وضعية مدرسي العلوم والرياضيات المميزة في ظل عزوف طلبتنا عن هذه المواد الهامة التي تؤهلهم لتخصصات جادة في دراستهم الجامعية ، وثالثاً بالنسبة للموضوع الذي يطرح – كما ذكر الأخ علي جاسم وكما ذكر كل الإخوة – وهو موضوع الحوافز المادية والرواتب ، وتذمر المدرسين الذكور من هذا الموضوع ، والموضوع الرابع هو انخفاض طالبات التربية والأرقام التي أشارت إليها الدكتورة سوف تؤدي مستقبلاً إلى عدم وجود مدرسات مواطنات . أما الشيء الخامس فهو الميدان التدريسي الذي يعج بالتذمر من عدم وجود التقدير المادي بل وحتى التقدير المعنوي وإمكانية الوزارة في أن تضع – بالإضافة إلى المحفزات المادية – محفزات معنوية وتنظيمية ترتفع عن طريقها بمعنويات العاملين في هذا القطاع ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وأتوجه إلى اللجنة بالشكر على الدراسة القيمة التي تم إعدادها ونحن قرأنا الدراسة بشكل مستفيض وإن شاء الله سنستفيد منها ، في البداية يطيب لي أن أسجل كلمة شكر وتقدير وثناء للدور التاريخي المهم الذي يقوم به المجلس الوطني الموقر لخدمة وطننا والحفاظ على مسيرتنا التنموية وهويتنا بشكل عام ، والشكر موصول لاهتمام المجلس والأعضاء الكرام بقضايا التعليم وشؤونه ، وهذا مما يساعدنا في وزارة التربية والتعليم على تحقيق أهداف الدولة ويدعم توجهاتنا الرامية إلى الوصول إلى نظام تعليمي من الطراز الأول ، ويكون هو الحاضن لأجيال من العلماء والمبدعين والموهوبين من أبناء الدولة ، ولاسيما مع ما يحظى به التعليم من رعاية كريمة من قيادتنا الرشيدة والدعم اللامحدود الذي توفره الدولة لتطوير التعليم ، وإيماناً وإدراكاً بأهمية مسيرته في تحقيق التنمية الشاملة وذلك في ظل الرؤية الحكيمة لقائد مرحلة التمكين صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – رئيس الدولة " حفظه الله " ، والمتابعة المباشرة والحثيثة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – نائب رئيس الدولة – رئيس مجلس الوزراء – حاكم دبي " رعاه الله " ، كما أود في البداية التأكيد على أن المعلم – كما ذكر الأعضاء – هو مفتاح تطوير العملية التعليمية وهو العنصر الأساسي والرئيسي الذي تعول عليه الوزارة في بناء شخصية الطالب وتعليمه ، وهو من أهم مقومات نجاح جهود التطوير التي نستفيد من ورائها الوصول إلى نظام تعليمي يكون من الطراز الأول الحاضن لأجيال من العلماء

والموهوبين من أبناء الدولة ، ولقد قطعت الوزارة شوطاً كبيراً في استقطاب المعلمين وخاصة المواطنين من خلال إعطاء الأولوية للتوطين والتعيين للمواطنين وإتاحة الفرص للمتميزين في الترقي للوظائف الإدارية ، وبالنسبة لنسب التوطين في الوزارة حالياً ، فإن نسبة التوطين في الهيئة التعليمية بشكل إجمالي هي 60% ، ونسبة التوطين في مديري المدارس الذكور والإناث 100% ، ونسبة التوطين في الهيئة التعليمية للمعلمات 80% ، ونسبة التوطين في صفوف الهيئة التعليمية الذكور 9% ، وبالنسبة للنقاط التي ذكرت حول اللغة العربية ، فهي اللغة الأم لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي اللغة الحاضنة للتعليم وبدونها لن يتمكن الطالب من الحصول على المعرفة والتعلم والرقي ، وفي الفكر الجديد في اللغة العربية سيتم تطوير واستخدام أساليب حديثة في تدريس اللغة العربية والاستفادة من تجارب الدول المختلفة التي قامت بتطوير مناهج اللغة العربية واستخدام أساليب حديثة في اللغة العربية ، وبالنسبة لعدد المواد والحصص المتحدة للغة العربية فهي عبارة عن نظام تعليمي متكامل بين اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية وكلها تعمل معاً لتكوين وتقوية اللغة العربية لدى الطالب ، والتعليم – كذلك - سيكون باللغة العربية وليس باللغة الانجليزية ، فجميع هذه المواد تساهم في تطوير اللغة العربية بشكل مباشر أو غير مباشر وفي الرقي بمستوى الطالب في اللغة العربية .

لقد سألت الأخت العضوة عن معلمي الرياضيات والعلوم وسوق العمل ، والحقيقة أن الوزارة دورها ليس تخريج طلاب من المدارس للعمل في وزارة التربية والتعليم إنما عليها واجب وطني لرفد خريجين مواطنين من الثانوية العامة بقدرات وإمكانيات للولوج في التخصصات التي تحتاجها الدولة حسب استراتيجية الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتوطين قطاع التعليم هو جزء لايتجزأ من هذه المنظومة الشاملة ، ولكن للدولة أولويات في اختيار وانتقاء المواطنين للعمل في وظائف عدة ، وهناك تنسيق في هذا الشأن قد تم حديثا بين التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم، وهذا تم حديثا لأول مرة حيث كان هناك اجتماع في هذا الشأن قبل شهرين كفريق مشترك نتعاون مع بعضنا البعض ، ونناقش هذه الأمور ونناقش التخصصات ، فظهر لنا في الواقع شيء جديد - حتى أنا شخصيا لم يكن عندي فكرة عنه - وهو أنه توجد منظومة تعليمية في دولة الإمارات لتخريج مدرسين في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، فكل التركيز الحاصل في تخريج وتطوير المعلمين هو - فقط - في الحلقة الأولى ، لذلك يوجد ضعف ونقص شديد في الحلقة الثانية والثالثة نظرا لعدم وجود برامج تدريبية في كلياتنا سواء في الجامعات الاتحادية أو الخاصة لتأهيل وتدريب المعلمين لهذا التخصص .

بالنسبة لمسألة انخفاض نسبة الذكور - الحقيقة - هذا يخضع لسوق العمل ، ففي البداية يجب أن تنافس في سوق العمل ، والحقيقة في سوق العمل هناك مهن معينة الدولة تعطيها أولوية والقطاع الخاص يعطيها أولوية في التوطين ويدفع الرواتب العالية لاستقطاب الذكور ، وكما ذكرت سعادة العضوة أن عدد الخريجين قليل فالتركيز هو على خريجي العلمي ، والكل يتنافس عليهم ، وحاليا إذا حسبنا كم طالب يتخرج من التخصص العلمي وبمجموع فوق السبعين نجد أن العدد قليل جدا ، ولا يكفي حتى احتياجات الجامعات لتوفير قوة بشرية مواطنة لاستقطابها للعمل في جميع القطاعات، لذلك فجميع القطاعات تعاني من نقص شديد ، فليست فقط وزارة التعليم وإنما أيضا وزارة الصحة فيها نقص شديد في الممرضات ، فنسبة التمريض ضعيفة جدا في الإمارات ، كذلك قطاعات النفط والغاز ، فهناك قطاعات كثيرة متأثرة بشدة بسبب جودة ونوعية خريجي الثانوية العامة ، لذلك قامت الوزارة بالتسريع في تطوير مخرج الثانوية العامة ، والتطوير جاء بعد دراسة مستفيضة والتنسيق مع الجامعات ، وبناء على توجيهات القيادة الرشيدة كان القرار بإلغاء التشعيب، أي إلغاء تشعيب الأدبي والعلمي حيث لا نظلم الطلبة ، ونعطيهم القدرات والإمكانيات على الولوج في التعليم العالي بقدرات وإمكانيات تؤهلهم من دخول تخصصات معينة ، ولو نظرنا إلى المخرجات التي نطمح إليها من المسار العام نجد أن هذا المسار فيه رياضيات ومادة علمية تمكن الطالب من دخول أي تخصص في كليات التقنية أو جامعة زايد أو بعض التخصصات في جامعة الإمارات ، فهذا يشجع الطالب المواطن على الالتحاق في التخصصات الفنية والتقنية التي تحتاجها الدولة ، وهذا جزء مهم للأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

بالنسبة للميدان التربوي - صراحة - أنا مضى على وجودي في الوزارة خمسة أشهر ، وأشكره على التقرير الجيد ، فيا ليتني حصلت على هذا التقرير قبل خمسة أشهر ، فلو كنت حصلت عليه لكان قد وفر علينا مجهود كبير ، فنحن قمنا بزيارات للمدارس مع الوزارة ودرسنا الحالة على الواقع ، فمسألة تحفيز الناس من الناحية المعنوية هذا مهم جدا وله أثر كبير .

بالنسبة للميزانيات : الميزانية تعتمد سنويا ، وميزانية عام 2015م تم اعتمادها من مجلس الوزراء ، ومكرمة الشيخ خليفة " الله يحفظه ويرعاه " سنويا كلما حصل وفر في الميزانية يتم ترقية الذين يستحقون الترقيات ، وقد أشار العضو إلى عدم وجود عدالة في الترقيات وأقول أن النظام المتبع حاليا هو أن هناك لجنة خاصة من الوزارة للنظر في أي ترقيات حيث تكون هناك دراسة مستفيضة قبل أية ترقية ، وأن يتم التنسيق كما تفضل الأخ العضو مع هيئة القوى البشرية للتأكد من وجود الترقيات في وقتها المناسب ووجود وفر مالي لهذه الترقيات .

بالنسبة للذكور وتأنيث الحلقة الأولى : كانت - صراحة - تجربة ناجحة والحمد لله ، ونرى ثمارها في الميدان ، لكن هذا أثر سلبا على نسبة الذكور في التعليم كون الوظائف المتوفرة - الآن - للذكور أصبح فقط في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، ومع عدم وجود كلية تخرج لهاتين الحلقتين صار هناك بعض التدريب البسيط أو الارتقاء ببعض المدرسين وتحويلهم للحلقة الثانية والثالثة ، وهنا يوجد الخلل ، فالإنسان الذي يقوم بالتدريس للحلقة الثانية أو الثالثة يجب أن يكون مدرس متمكن ومؤهل لنقل المعرفة للطالب ، وهذا يكون عن طريق رخصة المعلم ، فوجود رخصة المعلم - إن شاء الله - ستنقل المهنة من وظيفة عادية إلى مهنة حرفية .

بالنسبة للرواتب : كما تعلمون قام مجلس أبوظبي للتعليم بتعديل رواتب المدرسين ، لكن الرواتب أيها الإخوة لا تضمن لك جودة تعليم ، فالرواتب هي عامل من عدة عوامل تؤثر على المخرج التعليمي ، فإذا لم يتوفر المعلم المؤهل القادر على استلام هذه الوظيفة فمهما رفعت الرواتب لن يأتيك هذا الشخص لعدم وجوده في الميدان ، وفي هذه الحالة إما أن تستورد من خارج الدولة ، وهذا أصبح فيه شح في العالم ، فالعالم يعاني بأجمعه من نقص المعلمين المتمكنين القادرين وبالأخص في الحلقة الثالثة، فحلقة الثانوية العامة بها نقص شديد وهناك صراع كبير بين الدول لاستقطاب معلمين للحلقة الثالثة ، وقد تم عقد اجتماع مع جامعة الإمارات - وأتوجه بالشكر لهم - وقد وافقوا على أن يبدأوا في السنة القادمة - إن شاء الله - بطرح برنامج جديد للحلقة الثانية والحلقة الثالثة .

بالنسبة للراتب التقاعدي : طبعا الوزارة هي جزء لا يتجزا من المنظومة الاتحادية ، ويطبق عليها قانون الموارد البشرية الاتحادية ، وراتب التقاعد هو حسب قانون القوى البشرية ، وهناك دراسة للنظر لرواتب المعلمين ، ورفع مقترحات بذلك ، وقد تم رفع مقترح لهذا الموضوع من قبل إلى مجلس الوزراء ، بهذا الموضوع ، لكن الآن نريد أن نقوم بدراسة جديدة - إن شاء الله - نقيس فيها بالفعل المهارة المطلوبة مع رخصة المعلم ، والكفاءة المطلوبة لهذا المعلم ، وكم يجب أن تكون المزايا لهذا المعلم ، والنظر إلى مهنة المعلم كمهنة احترافية ، لذلك يجب أن يكون راتب المعلم مربوط بعدد الساعات التي يقوم بتدريسها والمهارات الأخرى التي يقدمها حسب الحلقات الأولى والثانية والثالثة ، فهناك أمور كثيرة تدخل في هذه العملية ، ودول كثيرة عندها أنظمة تعليمية ونظام قوى بشرية متكامل يخدم المعلمين ويخدم تطوير العملية التعليمية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة/ د. منى جمعة البحر :

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على رده ، فهناك دراسة - في الحقيقة - تمت منذ ثلاث سنوات ، وأنا شخصيا كنت أقود هذه الدراسة وهي حول العنف ضد الأطفال في الدولة ، واكتشفنا من خلال هذه الدراسة أن نسبة تعرض الأطفال ليست كبيرة ، ولكن للأسف ما صدمني أن ثاني شخص يتعرض الطفل على يده للعنف هو المدرس ، وكانت النسبة كبيرة ، وقد حصلت دراسة ثانية في العام الحالي 2014 وانتهت تقريبا من شهر ، وكانت النتائج - أيضا - أن نسبة العنف ليست كبيرة ولكن أول شخص يتعرض الطفل على يده للعنف كان المعلم حيث بلغت تقريبا نسبة 29% ، وأيضا من الإداريين ، وهذه المسألة - في الحقيقة - صادمة بالنسبة لي ، وأنا لا أستغرب ذلك إذا كان وضع المعلم - أرجع وأؤكد - بالشكل الذي رأيناه ولمسناه في داخل الميدان مع كل الأعباء التي عليه وضعف الراتب وأشياء كثيرة حيث أن البيئة التربوية تعتبر غير صحية تماما ، فأتصور ان هذا سبب لممارسة العنف ضد الطالب ، وهذا ليس مبرر في الحقيقة ولكن أتصور أنها من الممكن أن تحدث مع كل هذا الضغط على المدرس .

معالي الرئيس ، معالي الوزير قال أن الرواتب لا تخلق المعلم ، أنا أتفق معه في هذه المسألة لأنها هي بيئة تربوية متكاملة ، فإذا كان الراتب يلعب دوراً أساسياً في الاستقرار الوظيفي للمعلم وفي استقرار اسرته ، فبالتالي لا يمكن أن يؤدي دوره بالشكل المطلوب هذا المعلم إذا لم يكن مستقراً مادياً ، وهذه مسألة لا نختلف عليها ، واليوم - سيدي الرئيس - معالي الوزير أمامه تحدٍ كبير حيث أن مجلس الوزراء أقر بأن يكون عام 2015 هو عام الابتكار ، والإنسان لا يولد ولديه قدرة على الابتكار وإنما يتم تأسيسه ، وتلعب المدرسة تقريبا الجزء الأكبر في تأسيس الابتكار أو حس الابتكار عند الطالب ، فإذا كان الوضع بهذه الطريقة وإذا كانت البيئة المدرسية بهذه الطريقة وإذا كان المدرس بهذه الأعباء الكثيرة فلن يستطيع أن يؤسس هذه المسألة ، فاليوم المعلمين يشتكون من أنهم لا يستطيعوا الإنتهاء من المنهج لكثرة الأعباء الأخرى الخارجية مثل الملفات الأخرى التي يقومون بها ، فكيف يمكن لهم أن يعملوا على تأسيس الابتكار لدى الطلاب ؟! فلا شكل المدرسة ولا البيئة تسمح بذلك ، والتعليم يرتكز على ثلاثة أشياء هي المنهج والمعلم والطالب والمعلم يحتل المركز الأول في ذلك وهو الأساس ، وهو الذي يخلق البيئة وهو الذي يزرع حس الابتكار وهو الذي يوصل المعرفة وهو الذي يغير المنهج حتى لو كان المنهج أيا كان ، فالمدرس هو المحور والمفتاح الأساسي ، فإذا لم تتوفر له الأشياء التي ذكرناها - ولن أعيدها هنا - سواء من راتب أو أعباء دراسية أو تكريم معنوي وغير ذلك ، فكل الخطة التي عرضت في الصحافة لا نستطيع تحقيقها يا معالي الوزير مع أنها خطة جميلة جدا على الورق ، لكن بدون الأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعايير الناقصة التي ذكرناها في المعلم فلن نستطيع تحقيق هذه الخطة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الاستفسار هو عن العنف من قبل المدرسين ، وكذلك عن الأعباء الإدارية على المدرس والمربوطة طبعا بحوافز التدريس الأخرى ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة للعنف في المدارس ذكرت سعادة العضوة عن وجود نسبة 29% من العنف ضد الأطفال وأكون شاكراً إذا حصلنا على هذه الدراسة وما هو تعريف العنف ، طبعا الوزارة لها سياسة في هذا الموضوع سواء كان في التعليم العام أو الخاص ، وهناك قوانين وعقوبات رادعة لهذا الشيء ، فيا حبذا لو تزودنا الأخت العضوة بهذه الدراسة لنرى هذه النسبة التي ذكرتها وهي نسبة الـ 29 % .

وبالنسبة لأعباء المدرسين ، فهناك طرح سنراه في الميدان قريبا - إن شاء الله - خلال الاشهر القادمة وهو عبارة عن إعادة هيكلة المدارس ووجود إداريين في كل مدرسة للقيام بالأعباء الإدارية وتفريغ المعلم فقط للعملية التعليمية حتى لا يتأثر أداؤه ، وكذلك خلق وظيفة نائب مدير أكاديمي لدعم وتطوير العملية التعليمية ، وكذلك لتخفيف الأعباء سيتم عودة الموجهين للميدان ، فلاحظنا أن الموجهين كان دورهم - سابقا - رقابي فقط ، ولكن تم اتخاذ قرار بإعادة الموجهين للميدان والمساهمة في العملية التعليمية والمساعدة في تطوير مهارات المعلم ودعمه في العملية التعليمية ، فنحن نريد أن نخلق بيئة محفزة مشجعة تمكن المعلم من الإبداع والإبتكار ، وكما ذكرت سعادة العضوة مشكورة أن الخطة الجديدة هي خطة طموحة وكبيرة لكن نجاح الخطة مرتبط بتعاون المجتمع ككل وليست وزارة التربية والتعليم فقط ، وهنا يسعدني توجيه الشكر لكل الجهات التي تدعم الوزارة في هذه المرحلة الانتقالية سواء كانت جامعات أو وزارات اتحادية أو حتى حكومات محلية ، فإن شاء الله تنجح الخطة ، وحصلت تجربة سابقة في هذا الموضوع قبل ست سنوات عندما طلب منا تطوير التعليم الفني ، فقد وضعنا خطة والكل قال أن هذه خطة طموحة ستفشل ولن تنجح ، والآن بعد مرور ست سنوات اصبح التعليم الفني من أفضل وأجود أنواع التعليم الموجود في منطقة الخليج العربي ، فإن شاء الله تطوير الوزارة وتطوير التعليم في الوزارة يتم كما نرغب ، صحيح أن الخطة طموحة ولكن بكفاءة وولاء واخلاص العاملين في هذه الوزارة ، وإن شاء الله ستكون الخطة على أرض الواقع في القريب العاجل ، وإن شاء الله تكون ناجحة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ فيصل الطنيجي .

سعادة/ فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

طبعا في البداية بالنسبة للمهام الإدارية أعتقد أن معالي الوزير قد أجاب عن السؤال الذي هو حول كثرة الأعباء الملقاة على المعلم والهيئة الإدارية .

وسؤالي الثاني هو حول مكانة المعلم في المجتمع : فلقد أكد معلمون ومعلمات أن احترام المعلم اصبح مفقودا لدى معظم الطلاب عازين ذلك إلى ضعف العقوبات وتغير نظرة المجتمع لمهنة المعلم ، وتهاون الأهل واعتبار رضا الطالب عن المعلم برهان على جدارته ، مما يطرح تساؤلات هي :

السؤال الأول : ما هي خطة الوزارة لتعزيز مكانة المعلم في المجتمع ، ودعم دوره وتوفير كل السبل التي تساعده على الوفاء بواجباته والقيام بمسؤولياته على الوجه المنشود ؟ هذا فيما يخص مداخلتي الأولى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير للإجابة على السؤال حول دور الوزارة في تعزيز مكانة المعلم سواء ضمن الإطار التدريسي أو ضمن الإطار المجتمعي .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئس ، واتوجه بالشكر لسعادة العضو على هذا السؤال ، كما أشرت سابقا أن المعلم - وأشار بعض الإخوة الأعضاء كذلك - هو المحور الاساسي للعملية التعليمية والتربوية ، ولذلك فالاستثمار يجب أن يكون في المعلم ، ولذلك فالوزارة هناك اجراءات تأخذها لرفع مكانة المعلم في المجتمع أو تخفيف الأعباء عنه ، وسأعطي أمثلة بسيطة ، فمثلا هناك توجه لعمل يوم خاص سنويا هو يوم المعلم حيث يعتبر يوما وطنيا يتم فيه الاحتفال بالمعلمين المواطنين وتكريمهم، وكذلك تخفيف الأعباء الإدارية عنهم بتعيين إداريين في المدارس للقيام بالأمور الإدارية ، وكذلك فإن رخصة المعلم ستحول المهنة إلى مهنة احترافية وترفع من مقدار المعلم ، وتكون هذه المهنة عبارة عن مهنة خاصة وليس كما أشار بعض الأعضاء أن هناك العديد من الأشخاص في المدارس يأتون ويدخلون في مهنة التعليم وهم غير مأهلين وغير قادرين على ذلك، بالإضافة إلى ما ذكرت - سابقا - أننا ننظر للحلقة الأولى والثانية والثالثة وسلم الرواتب والمزايا والمكافآت ، فكل هذه الأمور مجتمعة مع بعضها - بإذن الله - سوف تعيد للمعلم مكانته ، ومهما يكن فالمعلم له تقديره والكل يحافظ عليه ويهتم به .

وبالنسبة للائحة السلوكية للطلاب فهناك تطوير شامل للائحة السلوكية للطلاب وضع فيها بطريقة إيجابية وليست سلبية أمور لتمكين المعلم من إدارة الصف بطريقة مثلى والإدارة المدرسية وتشجيع الطلاب وأولياء الأمور على تمكين الطلاب من السلوك الإيجابي في المدرسة وتحفيز الطلبة على العمل المشترك مع المعلمين ، والربط الإلكتروني الذي سيتم إن شاء الله ، وهو الآن مطبق على (125) مدرسة ، لذلك سيتم ربط كل المدارس الكترونيا ، وبناء عليه سيكون هناك تواصل كما كان هناك تواصل بين المعلم والطالب وأولياء الأمور ، فهذا سيؤدي إيجابيا - كذلك - لرفع مكانة المعلم، وفي النهاية أود التأكيد على أن الوزارة قبل أي شيء تتخذه فهي دائما تستشير المعلمين وتتواصل معهم ، وقد تم الإعلان عن إنشاء مجلس خاص للمعلمين يتكون من (277) معلم يتم اختيارهم من مدارس الدولة ، ويكون هذا المجلس عبارة عن مجلس تشاوري تعرض عليه جميع الأفكار والقرارات التي ستنزل للميدان ، فيكون لهذا المجلس دور في تقديم المشورة في هذه الأمور ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ فيصل الطنيجي .

سعادة/ فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، ونتمنى أن يعود دور المعلم كما كان . أما مداخلتي الثانية - معالي الرئيس - : فقد اتضح للجنة عدم وجود أسلوب عقاب رادع للطلبة حين يتعدى الطالب على المعلم لفظيا والاكتفاء بالعقاب الكتابي ، فلماذا لا تتبنى الوزارة عقوبات رادعة تحفظ هيبة المعلم في المجتمع ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأتوجه بالشكر للأخ العضو على هذه التوصية ، وحاليا نحن نعمل على تطوير لائحة سلوك الطلاب ، والهدف منها هو أن تعطي المعلم والمدرسة الممكنات بطريقة إيجابية وليست سلبية في تطوير العملية التربوية ، وإعادة مكانة المعلم والمدرسة إلى المجتمع ، وهذه اللائحة السلوكية فور الانتهاء منها سوف تكون على صفحة الوزارة لأخذ آراء المجتمع حولها قبل تطبيقها على أرض الواقع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخت نورة الكعبي .

سعادة/ نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أن محور التعليم أصبح متغيرا خاصة - لنقل - في الـ (11) سنة الأخيرة ، حيث ظهر التعليم الإلكتروني ومدى أهميته ، وطبعا الطفرة الإلكترونية من أجهزة الكمبيوتر والموبايل أثرت على مراحل التعليم وأيضا على قدرة التلميذ في الاستيعاب والتعلم ، فسؤالي موجه لمعالي الوزير وهو : بسبب هذه التطورات هناك بعض المنظمات العالمية خارج دولة الإمارات اصبحت تنظر إلى ما بعد هذا التعليم الالكتروني ، فهناك زاويتين لذلك : زاوية التعليم نفسه المتلقي والمعلم وهو جزء أساسي ، وهناك دائما تساؤلات هل المعلم سيكون دوره أقوى أم أنه سيتقلص ؟ ونحن نقر طبعا أن دور المعلم مهم جدا في التوجيه والإرشاد ، وأيضا دوره في توصيل هذه المعلومة حتى لو كانت بنموذج الكتروني وتفاعلي في نفس الوقت .

هناك أيضا الكثير من الطرق في جمع المعلومات ، فاليوم - مثلا - أنا دخلت على موقع الوزارة الإلكتروني ومشكورين على جهودهم في وجود بعض المناهج بطريقة الكترونية ولكنها موجودة كأنها (PowerPoint presentation) وليس تفاعلي ، ومعالي الوزير بالنسبة لخبرته نحن عملنا مع بعض في بعض مشاريع التعليم الالكتروني ، وأنا متأكدة أن له نظرة أخرى في كيف يكون هذا المحتوى ذو فائدة أفضل ، فما هي الاستراتيجية والخطوات التي تتبعها الوزارة سواء في التعليم الالكتروني أو في - أيضا - المعلومات التي تحدد مستوى الطالب عندما يكون خلف الشاشة ، فمن خلال هذه الشاشة يجب أن أعرف مستوى الطالب ومدى سرعته في التقاط المعلومات وكيف يستطيع الحل بطريقة أخرى ، وبذلك نقيس استيعاب الطلبة ليس فقط بالشهادات ولكن - أيضا - بالدروس والمهارات التي لديه ، فهذا بالنسبة للطالب .

المدرس - أيضا - هو الحجر الأساسي في الفصل ، فكيف نضمن أن يكون المدرس - أيضا - مطلع على هذه الأمور وكيف يكون متبكر لمهارات سواء كانت في الألعاب أو اطلاع الطلبة إلى مواد تعليمية ليس فقط أن يكون صناعة المحتوى محلية ولكن أيضا عالمية ، فما هي الخطط وما هي الاستراتيجية في التعليم الالكتروني للطلبة - طبعا - ولكن الأهم من ذلك هو المعلم الذي يوصل هذه الفكرة ويقدم الدروس بهذه الطريقة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخت نورة تركز على ما هو دور الوزارة في إعداد المدرس في عصر التعليم الالكتروني المتزايد وما هو دوره في ذلك ؟ فدوره بلا شك سيكون موجود ، لكن هل سيكون موجود بالطريقة الشاملة الكاملة التي كان فيها في الماضي أم أن دوره سيكون توجيهي فقط للطلبة في هذا المجال ؟ فنرجو توضيح هذين الموضوعين ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخت نورة ، بالنسبة للتعليم الالكتروني هو عبارة عن تكنولوجيا دخلت التعليم تقريبا من عشر سنوات ، حيث دخل الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث حاليا ، والوزارة توجه الشكر لسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد على إطلاق مشروع التعليم الذكي الذي يطبق في وزارة التربية والتعليم ، ونحن حاليا في الجيل الثاني من التطبيق ، وسننتقل إلى الجيل الثالث ، والفكرة الجديدة هي التحول إلى الوزارة الذكية الكاملة الشاملة التي يرتبط بها الطالب والمعلم والإدارة ببيئة تعليمية الكترونية متكاملة فيها التقييم المستمر والتدريب والكتب التفاعلية ، وكما أشار الأخت العضوة أن الكتب الحالية هي عبارة عن كتب جامدة ، لذلك سوف يتم التحول إلى الكتب التفاعلية في المستقبل القريب إن شاء الله مع دخول المناهج الجديدة في التعليم العام والتعليم المتقدم حسب المسارات الجديدة وكذلك في الصفوف الدنيا .

بالنسبة لتأهيل المعلمين هناك موافقة كريمة على إنشاء كلية لتطوير المعلمين في الإمارات الشمالية، ويتم التنسيق مع مجلس ابوظبي للتعليم في هذا الموضوع - كذلك - حتى تكون عبارة عن مركز للتعليم المستمر وتطوير المعلمين في الإمارات الشمالية ، وتم – كذلك - التنسيق مع الجامعات لتطوير المناهج التدريبية في – على سبيل المثال - كلية الإمارات ، جامعة الإمارات ، وكلية التربية ومعلمي الحلقة الأولى والحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، فهناك لقاءات بين الوزارة والجامعة لتطوير المناهج في هذه التخصصات .

كذلك هناك جامعات أخرى - كما ذكر بعض الأعضاء - مثل كليات التقنية العليا وجامعة زايد وجامعة السوربون ، فكل هذه الجامعات تتطرح تخصصات تؤهل المعلمين لدخول سوق العمل .

وأخيرا تم التباحث مع جامعة خليفة لتطرح تخصص الرياضيات والفيزياء لتخريج مدرسين للثانوية العامة للمسار المتقدم ، فهذه عبارة عن جهد مجتمعي متكامل ، والتكنولوجيا ستكون ركيزة أساسية فيها .

أما المعلم فدوره سيكون - أيضا - موجود ودوره محوري في العملية التعليمية ، إلا أن يتغير دوره وتركيزه يتغير من مرحلة إلى مرحلة ، فكلما تغيرت التكنولوجيا يتغير دور المدرس ويتطور ، لذلك يجب أن نواكب العملية التعليمية والتدريبية للمعلم وتعديل مهاراته من كل مرحلة إلى مرحلة أخرى ، ففي المستقبل سيكون دور المعلم كما يسمونه بالانجليزي (navigator " أو الملاح للطالب حيث يوجهه للمسار الصحيح ، فهذه التغيرات التكنولوجية تفرض على الوزارة أن يكون لديها القدرة على المواكبة لهذه التحديات الجديدة والتغيرات المتواصلة ، ولن تتم المواكبة إلا إذا

كانت الوزارة على تواصل مستمر مع الجهات التعليمية وتواصل مع الشركات ومقدمي الحلول التكنولوجية وتوطين هذه الصناعة ، فهذه الصناعة أصبحت - صراحة - يجب أن تكون صناعة وطنية ، ونشكر الأخت نورة على الاهتمام بهذا الموضوع ، وهناك مجهود طيب في أبوظبي ودبي لإنشاء شركات وطنية لها القدرة على إخراج محتوى تعليمي ذو جودة عالية من الممكن أن تستفيد الوزارة منه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، أخت نورة هل لديك تعقيب ؟

سعادة/ نورة محمد الكعبي :

لا يا معالي الرئيس .

سعادة/ محمد أحمد محمد المر :

الكلمة الآن للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد احمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على الكثير من التوضيحات التي أبداها مع أنني أختلف معه في بعض النقاط ، وأنا أعتقد – كما تفضل هو – بأن هناك تنافس على المواطنين سواء في الصحة أو في التعليم ، وهذا التنافس المفروض أن تكون الوزارة سباقة فيه لأن التعليم هو الأساس بالنسبة لجميع المخرجات ، فالأمن الوطني الذي تكلم عنه معالي الوزير هو بالفعل سيخرج من الجيل الذي سيأتي وليس من المدرسين – فقط - ، لذلك أنا أرى أنه لابد على الوزارة أن تنافس كما تتم المنافسة بين بقية المؤسسات ونحن نرى الآن عينات من ذلك مثل الصحة والتعليم في المحليات حيث استقطبوا كل الكفاءات كلها وأصبح الإنسان مستعد للخروج للدوام من الفجيرة إلى أبوظبي لأن ذلك فيه مصلحة له وبالذات الشباب في بداية مراحل حياتهم ، وهذا مؤثر سلبي على الوزارة لأن المحليات تستقطب الكفاءات الموجودة في الوزارة الاتحادية ، فبالتالي تجد هناك فرق كلبر في الراتب في الصحة وفي التعليم لذلك ، أنا أرى أن الوزارة لابد أن تنافس فعلياً في هذا الأمر ولا نقول أن هذا مطلوب ونحن مرتبطون بميزانياتنا والمفروض أن نكسر هذا الأمر، فالأمن القومي يتطلب أن يكون المدرس بمقدوره أن يقدم مخرجات تتناسب مع هذا الأمر بالذات ، وأننا نتكلم عن أن التعليم في الرجال 10% أو أقل ، ونحن نتكلم عن الهوية والانتماء للشباب ، فهذه إشكالية كبيرة وعندما نجد أن 80% أو 90% من المدرسين الذين سيدرسون لأولادنا – مع احترامنا لهم ولم يقصروا –لن يستطيعون أخذ دور المعلم المواطن في أي حال من الأحوال ، فلابد أن يكون هناك فرق كبير في هذا الأمر .

كذلك تكلم معالي الوزير عن أنه إذا كان هناك فائض في الميزانيات فستكون هناك ترقيات وأنا أختلف معه في هذا الأمر اختلافاً كلياً ، لاننا ليس من المفروض أن نرضى بواقع يقول أنه إذا كانت هناك أموال فسنعطي وإذا لم تكن هناك أموال فلن نعطي ، نحن نتمنى ونتوقع من الوزير أن يطالب بهذا الأمر ، الأمور لن تأتي بنفسها أو لا أستطيع أن أنقص من المصاريف حتى يصبح لدي فائض في الميزانية حتى أستطيع ترقية المعلمين ، أنا أعتقد أنه من المفروض أن نهيىء بيئة العمل سواء المالية أو الإدارية أو بيئة العمل في نصاب الحصص وكثير من الأمور لن أتطرق إليها ، لكن أعتقد أن المزايا يجب أن تكون أفضل من ذلك .

معالي الرئيس ، بعض الوظائف الشاقة جداً في الدولة من عسكريين ومن أناس يداومون في أماكن معينة هناك فوائض من المواطنين ، وهناك أرقام كبيرة تتقدم ويأخذون خيرة الناس ، فلماذا ؟ لأن بيئة العمل صعبة ومتعبة ودواماتهم أصعب من المدرسين بألف مرة وأنا أتفق مع ذلك لكن هناك مخصصات ووضع اجتماعي معين ، وعندما يأتي الشخص ليتزوج فإنه يكون له كيان في الدولة وقيمة فعلية ، وهذه القيمة نحن نسمعها في الشعر " قم للمعلم ... " ولكن في الواقع نحن لدينا إشكالية بل وحتى المدرسين فهم متذمرون لدرجة كبيرة ونحن نطالب بحلول لهذا الأمر ، فنرجو أن يتفضل معالي الوزير بالإجابة عن هذه الأمور أو يوضح لي كيف ستكون السياسة في هذا الأمر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير لدينا موضوعين ، أولاً بالنسبة للنقطة التي ذكرها سعادة العضو عن ما هي المغريات التي تقدم لأبناء الوطن للالتحاق بهذه المهنة مقارنة بتنافس المحليات مع الاتحادي ، مقارنة بالتنافس في القطاع الخاص ، ومقارنة بالحوافز الكبيرة التي تقدم في قطاعات معينة لأبناء الوطن مع قلتهم في هذا المجال ، والنقطة الثانية بالنسبة للترقية المستحقة وأن هذه الترقية متى استحقت فالمفروض أن يكون هناك مقابل مالي موجود لا أن يعتمد هذا الموضوع على مسألة توفر الجانب المادي ، فإذا ما استحقت الترقية فيجب أن يحصل عليها المدرس المواطن ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وأشكر سعادة العضو ، وإذا تكلمنا عن المواطنين الذكور في التعليم فقد أشرت سابقاً أن الوظائف الموجودة حالياً في الوزارة هي عبارة عن حلقة ثانية وحلقة ثالثة ، وهذه الحلقات – كما أشرت سابقاً – لا يوجد نظام تعليمي حالياً يخرج للحلقة الثانية والثالثة - وأريد أن أؤكد مرة أخرى على هذه المقولة - ، وفي حالة وجود مواطنين مؤهلين للعمل في الحلقة الثانية والثالثة وهذا هو التعاون الذي صار بيننا وبين جامعة الإمارات حالياً لإيجاد هذه الكلية وتخريج

طلاب مواطنين للحلقة الثانية والثالثة نظراً لتأنيث الحلقة الأولى ، والحلقة الأولى حالياً مؤنثة وصحيح يوجد خريجين مواطنين ولكن المشكلة أن هذه الحلقة مقصورة على النساء للتدريس فيها، وإذا أردنا أن نرجع الرجال مع النساء للتدريس في المدارس فهذا موضوع آخر ويمكن للمجلس أن يناقشه ويعطينا فيه توصية أو رأي .

وبالنسبة للمنافسة بين الوزارة والجهات والأخرى فنحن مع النظام الجديد في الثانوية العامة وهو تغيير جودة الخريجين من الثانوية العامة وهذا سيخلق أعداداً كبيرة من الطلاب المؤهلين وبالتالي سيكون رافداً كبيراً للتعليم العالي لتخريج طلاب ذو مهارات وكفاءات أعلى ، كذلك تتوجه الوزارة إلى التنسيق مع جامعة الإمارات للضمان الوظيفي للخريج ، في حالة إذا ما أراد أن يذهب للحلقة الثانية والثالثة في البرنامج التعليمي لديهم وبالتالي تضمن الوزارة الوظيفة للخريج .

وبالنسبة للمزايا في المستقبل فإنه سيتم حسب الخطة المستقبلية والنقاش حول تطوير السلم الوظيفي للمعلمين مع رخصة المعلمين وهو مشروع متكامل سيتم رفعه لمجلس الوزراء – إن شاء الله – لدراسته وإقراره .

وبالنسبة للترقيات ، أقول : إذا كان الموظف في وزارة التربية والتعليم يستحق الترقية فإنه يتم ترقيته ، وأنا كنت أتكلم عن المكرمة التي أشرنا لها سابقاً وأشار لها أحد الأعضاء فإنه تم ترقية المعلمين آلياً بناءً على مكرمة سيدي سمو الشيخ خليفة رئيس الدولة " حفظه الله " وتم ذلك على دفعات والدفعة الأخيرة – إن شاء الله – ستتم الترقية لهم هذه السنة إن شاء الله ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على رده ، لكن نحن نتكلم الآن عن وجود بطالة ما بين المواطنين ووجود شواغر ، فكيف يتم التنسيق ما بين هذا الأمر ؟ فمعالي الوزير لديه وضع ولابد من تغييره ولابد من العمل الفعلي ولا ننتظر ردة الفعل بل نخطط للمستقبل وندعم هذا الأمر بتوجيه مباشر ، كذلك بالنسبة للحلقة الأولى والتأنيث فإنا كان لدينا بطالة في المواطنين الذكور ويمكن الاستعانه بهؤلاء فأتصور أن هذا هو الأفضل بغض النظر عن أي شيء والرأي في النهاية لهم وهو كحل موجود ، لكن أنا أعتقد أننا سنعاني من نفس المشكلة لأنه سيكون لدي عدد محدود من المواطنين لأن الإشكالية – معالي الرئيس – موجودة في جميع الحلقات وليس في حلقة واحدة.

معالي الرئيس ، أيضا بالنسبة لتذمر الكثير من المدرسين في الحصول على إجازات دراسية ، الآن نحن في سلك التدريس والتطور والدولة تدعم هذا الأمر بشكل كبير ، لكن القانون الاتحادي

رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية والحكومة الاتحادية يعطي الحق للمدرس بالحصول على إجازة دراسية ليكمل دراساته ، ولدينا إشكالية وهي أن الكثير من المدرسين لا يتم تفريغهم للقيام بهذه المهام التي تطور من قدرات المدرس وتفيده وتفيد الدولة في نهاية الأمر. كذلك لدي سؤال أخير بالنسبة لنظام معلمات الاحتياط حيث تبين للجنة من خلال الحلقات النقاشية قيام الوزارة بإلغاء نظام معلمات الاحتياط – معالي الرئيس – خصوصاً في رياض الأطفال ، وكذلك عندنا الآن عجز في أعداد المعلمين فأصبح المعلم يقوم بالأعباء التعليمية و- كذلك - الإشرافية مثل انتظار الطلبة لحين الانتهاء من دوامهم ، وهذه المهمة المفروض أن يقوم بها المشرفين ، فلماذا لا يتم إعداد هؤلاء المشرفين لذلك ؟ ذلك يعطي بيئة عمل وتكون هذه البيئة سلبية عليهم ، فنتمنى من معالي الوزير أن ينظر إلى هذه الجزئيات لأنها كلها من بيئة العمل ، خاصة إذا انتهى دوام المدرس أو قل حجم عمله ، لأن المدرس مقارنة بأي وظيفة أخرى – معالي الرئيس – فهو يعمل بشكل مختلف عن أي أحد ، يعمل مع 30 بيئة مختلفة ،و30 أو 40 فكر مختلف من الطلبة الموجودين عنده ، وإذا كانت لديه خمس حصص فهذا يعني أنه ملتزم بها ويقف ويشرح وأن يتحمل وأن يكون وباله طويل ، وهذا العمل يختلف عن عمل أي موظف آخر يكون جالساً في مكتبه ويستطيع الخروج والأكل ، أما المدرس فهو مرتبط بهذا الأمر لذلك يكون عمره الافتراضي أقل من العمر في أية وظيفة أخرى لأنه بالفعل يحترق بهذا الأمر ويتعامل مع أطفال ويتعامل مع طلاب في عمر المراهقة وكل هذه الأمور لابد من أخذها بالحسبان ، وبالتالي هو يستحق كادر مختلف عن كادر وظائف الحكومة الاتحادية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، معالي الوزير بالنسبة لتسهيل الإجازات الدراسية للمعلمين ، وبالنسبة – أيضاً – للتخفيف من الأعباء الإدارية عنهم ، وبالنسبة للبيئة التي يجب أن توفر للمعلم لكي يقوم بعمله ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وأتوجه بالشكر للعضو ، بالنسبة للوزارة حالياً الدراسات العليا فيها تسهيلات كثيرة للمعلمين أو الإداريين الراغبين في تطوير كفاءاتهم للالتحاق بالماجستير أو الدكتوراه ، ففي عام 2013 العام الماضي تمت الموافقة ل 38 مواطن ومواطنة لإكمال دراساتهم، والوزارة تشجع المواطنين المعلمين على الالتحاق بالدراسات العليا بشرط أن تخدم هذه الدراسة الميدان التربوي وتكون في تخصصات مناسبة وتحتاجها الوزارة ، وكذلك تكلمنا عن الإبداع ورعاية الموهوبين فهناك كثير من المواطنين و- الحمد لله - يلتحقون بهذه التخصصات سواء في الجامعات المحلية أو جامعات الدول العربية أو في أوروبا .

وبالنسبة للسؤال الثاني حول البيئة التعليمية وأعباء المعلمين فقد تكلمت عنها سابقاً ، وهناك هيكل مدرسي جديد – إن شاء الله – سيطبق قريباً وسيكون فيه إداريين يدعمون العملية التعليمية والتربوية في المدرسة ويخففون الأعباء عن المعلم وكذلك استغلال جميع الناس الموجودين في محيط المدرسة للمساهمة في هذا العمل .

وبالنسبة لمعلمي الاحتياط فإن الوزارة في توجهها لتقنين هذا العمل وإيجاد شريحة من المعلمين الاحتياط الذين لديهم مهارات وقدرات ومؤهلين وتم الموافقة عليهم من قبل الوزارة واعتماد أسماؤهم حتى لا يدخل الصف معلم احتياط غير مؤهل أو غير قادر على تقديم دروس للطلاب ، فحالياً توضع المعايير وإن شاء الله مع رخصة المعلم ستحل هذه المشاكل كلها ، وسيكون الأمر مثل الدكتور فأي معلم لديه رخصة من الحكومة لممارسة هذه المهنة سيعتمد ، في السابق صحيح كانت هناك مشكلة أن بعض الناس مثل مدرسي ومعلمات الاحتياط غير مؤهلين ويتم إدخالهم في الصفوف ورأينا هذا على الواقع ولكن الآن وضعت سياسة لتقنين هذه العملية والتأكد من إمكانية وقدرات معلمات الاحتياط للقيام بهذه المهام المطلوبة منهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن ننتقل للأخ رشاد بوخش تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول – أيضاً – لمعالي الوزير وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديدة خاصة في هذه الوزارة المهمة والمسؤولية الصعبة ، وأبدأ بمقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم " رعاه الله " ، " التعليم أخطر وأهم موضوع في مسيرة التنمية " ، ويقول سموه أيضاً : " أن الاستثمار في قطاع التعليم والمعرفة والثقافة والبحوث والدراسات هو خير استثمار لدولتنا التي تضع الإنسان على رأس أجندة استراتيجيتها الحكومية " ، فلا أحد يشك في مسؤولية وأهمية التعليم ، وكما يقول أحمد شوقي " رحمه الله " :

قم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا	كادَ المُعَلِّمُ أن يَكونَ رَسولا
أعَلِمتَ أشرَفَ أو أجَلَّ مِنَ الَّذي	يَبني وَيُنشِئُ أنفُساً وَعُقولا
سُبحانَكَ اللَهُمَّ خَيرَ مُعَلِّمٍ	عَلَّمتَ بِالقَلَمِ القُرونَ الأولى

معالي الرئيس ، سؤالي بخصوص برامج إعداد المعلمين ، فعالمياً هناك برامج لإعداد المعلمين في الدول النامية ، وهذه البرامج تعطي خبرة عملية في مجال التدريس وتحت إشراف مختصين لإعداد المعلمين مهنياً ، وفي بعض الولايات الأمريكية هناك فصل كامل لمدة أربعة أشهر دراسة

متكاملة للمعلمين ، وهذه البرامج هي برامج لإعداد المعلمين وهي برامج ناجحة جداً ومؤثرة في السلوك التعليمي للطلاب .

سؤالي لمعالي الوزير : ما هي خطة الوزارة المستقبلية في تطوير برامج إعداد المعلمين وكذلك هل تتفق هذه الخطة مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي ، وما هو المدى الزمني لهذه الخطط ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر العضو على هذا السؤال ، المعلم يجب أن يتم إعداده بطريقة علمية تعطيه القدرات والإمكانيات على أداء مهمته بأكمل وجه سواء كان ذلك في المراحل الدنيا أو المراحل العليا ، والحمد لله هناك قرار صدر من سيدي رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه " بإنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات ، فالوزارة اعتمادها وتعاونها مع أي جامعة تشترط أن البرنامج التعليمي الذي يتم إعداده في هذه الجامعات أو الكليات معتمد بواسطة الهيئة الوطنية للمؤهلات وهذا للإجابة والتأكيد على مداخلة العضو أن هذه المهارات يجب أن تكون موجودة خلال التعليم الجامعي ، وأن المعلم عندما ينتهي من البرنامج التعليمي تكون لديه المهارات والكفاءات ليعمل في الفصل ويديره بطريقة صحيحة ، وهناك تجربة ناجحة والحمد لله في مجلس أبوظبي للتعليم عن طريق كلية الإمارات للتطوير التربوي حيث يخرجون حالياً معلمين حلقة أولى ، ومطبق فيها هذه المعايير على أرض الواقع ، وبنفس الفكرة – إن شاء الله – بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وباقي الجامعات سوف يتم تطوير وتعديل البرامج التعليمية في هذه الجامعات والكليات حتى يكون الخريج مطابقاً للمواصفات التي تضعها وزارة التربية والتعليم والجهات التعليمية الأخرى ، والمعلم يحتاج – كذلك - إلى تطوير مستمر خلال عمله ولا يقف التطوير عند التخرج من الجامعة، لذلك توجد خطة موازية لعمل دورات تدريبية باستمرار للمعلمين لرفع كفاءاتهم ومهاراتهم وإدخال الأساليب الحديثة التي تنتج عن طريق دراسات الأمر الواقع وهذا يكون عن طريق إنشاء مركز تخصصي لتطوير مهارات المعلمين والتعليم الاستمراري لهم ، وكما أشرت سابقاً أنه سيكون هناك مركزاً – إن شاء الله – قريباً في الإمارات الشمالية ، وأخيراً بالنسبة للبحوث والدراسات في مجالات التعليم وتطوير التعليم ، فالمفروض أن تركز عليه الوزارة بالتعاون مع الجامعات والمعاهد الخاصة وحتى الشراكات مع المعاهد الدولية في كيفية عمل

بحوث للأمر الواقع للوقوف على الواقع الحالي وكيفية تطوير المعلمين والطلاب - كذلك- وتطوير المناهج في هذا الشأن ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً للعضو على هذا السؤال .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ رشاد تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لمعالي الوزير – أيضاً – وربما سؤالي الأول كان بخصوص المعلمين المواطنين الذين يدرسون في المدارس الحكومية ، لكن سؤالي الآخر هو حول المعلمين في مجال القطاع الخاص أو المدارس الخاصة ، فهل هناك دورات معنية لتعليم هؤلاء الذين يأتون من الخارج حتى يتعلمون بعض الخصوصيات عن مجتمع دولة الإمارات وعن عاداتنا وتقاليدنا ، وهل هناك برنامج مثل هذا للمعلمين في المدارس الخاصة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالنسبة للنقطة التي ذكرها الأخ رشاد وهي أن لكل مجتمع خصوصيته، ومجتمع الإمارات له خصوصيات ثقافية ودينية وحضارية معينة فبالتالي يجب على المدرسين الوافدين الإلمام بها وأعتقد أن الأخ رشاد يقصد الذين يدرسون قضايا التربية الوطنية والتاريخ والكثير من القضايا والمواد الاجتماعية ، هل توضع لهم دورات لدراسة مجتمع الإمارات وخصوصياته ؟ تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على هذه المداخلة ، هناك برنامج حالياً اسمه برنامج " إرشاد " في الوزارة حيث تجبر أي مدرسة خاصة عند استقطاب أي مدرس جديد أن تلحقه في هذا البرنامج ، ولكن بالنسبة لدبي فهناك تنسيق بيننا وبين هيئة المعرفة ولكنني لن أعطي معلومة غير صحيحة في هذا الشأن فأريد أن أتأكد أولاً أن هذا البرنامج مطبق – كذلك - في دبي أم لا ، وبالنسبة لمجلس أبوظبي للتعليم في أبوظبي فلديهم برنامج آخر للمدرسين الوافدين في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة ، ولكن مع رخصة المعلم سيكون – إن شاء الله – هناك ركن إجباري في الرخصة وهو عبارة عن عادات وتقاليد مجتمع الإمارات ، فقبل الحصول على الرخصة لممارسة المهنة في دولة الإمارات سيجبر أي مدرس على حضور دورات تدريبية واجتياز اختبار ، لأن في الرخصة هناك جزئيات صغيرة وجزء من الرخصة هو إدراكه لمهارات وقيم وعادات وتقاليد دولة الإمارات العربية المتحدة وما هو مسموح وما هو غير مسموح في الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل الآن إلى الأخ علي عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، مع قيام الوزارة – في الحقيقة – بإطلاق خطتها 2015-2021 طبعاً مما لاشك فيه أن الأعباء زادت على المعلمين بصفة خاصة حتى أصبحوا – في الحقيقة – مطالبين بحضور ورش عمل والعديد من الأنشطة خارج أوقات عملهم ، وهذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على أسرة المعلم .

كذلك موضوع التقاعد المبكر وعدم ربطه بسن الخمسين للمعلمات وخصوصاً الأمهات اللواتي لديهن أطفال تحت سن العاشرة ، وسؤالي بالنسبة لهذا الموضوع هو : لماذا لا تبادر وزارتنا الموقرة إلى وضع هذا الموضوع من ضمن الحوافز التي تجعل المواطنات يقبلن على هذه المهنة؟

وسؤالي الثاني : هل هناك جهود تقوم بها الوزارة لخلق جو عمل مريح ومنتج للمعلم حتى يقدم أفضل ما عنده على الرغم من ضغوطات العمل ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للعضو على هذا السؤال ، بالنسبة للتقاعد المبكر والمعلمة التي لديها طفل أقل من عشر سنوات فيمكن أن نتواصل مع العضو لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع ، لأن المدرسة عندما تتخرج وتتزوج يأتيها مولود وهو أقل من عشر سنوات فلا أدري ما هو المقصود بهذه العملية ، ولكن فكرة التقاعد المبكر مطبقة في بعض دول الخليج ولكن بقوانين معينة ويمكن أن نأخذ هذه التوصية وندرسها .

وبالنسبة للمواطنات فالحمد لله في الحلقة الأولى نظراً لوجود كلية التربية وكليات أخرى فإن لدينا نسبة توطين 90% ، ولكن الإشكالية هي في الحلقة الثانية والثالثة وإن شاء الله مع طرح البرامج التعليمية الجديدة سنبدأ برفع نسبة التوطين في الحلقتين الثانية والثالثة ، وبالنسبة للذكور فقد ناقشناه كثيراً وله موضوع خاص .

وبالنسبة لاستراتيجية 2015-2021 فلا يوجد فيها زيادة أعباء على المعلمين بل بالعكس فقد قللنا المواد وزدنا العمق فيها وجعلنا المعلم يتخصص بشكل أكبر في مجاله وهذا بحاجة لتدريب مستمر ، صحيح أننا طبقنا شيئاً بسيطاً هذه السنة وهو أن كل معلم يجب أن يحصل على أربعين ساعة تدريب استمراري وهذا حق للمعلم ، ولا نستطيع أن نقول أن المعلم لا يطور نفسه إذا لم نتح له المجال

والفرصة لتطوير نفسه ، وفترة الأربعين ساعة تدريب تمت خلال إجازة الطلاب ، وهو أسبوع واحد في الشتاء وأسبوع واحد في الربيع ويكون هناك – كذلك - تدريب استمراري بالإضافة إلى أننا نقوم بطرح دورات تدريبية بالمجان لمن يرغب من المعلمين بالانتساب لها وليست إجبارية بل اختيارية سواء كانت يوم السبت أو خارج ساعات العمل وهي اختيارية وليست إجبارية للراغبين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً للعضو على السؤال .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا استغربت من نقطة تخفيف الأعباء عن المعلمين ، وأنا عندما اطلعت على خطة الوزارة كان مذكور من ضمنها قرار زيادة نصاب المعلم ، وطبعاً هذه الزيادة حسب علمي أصبحت للحلقة الأولى 24 حصة ، والحلقة الثانية صارت 21 حصة ، والحلقة الثالثة صارت 20 حصة وكانت سابقاً 18 حصة ، فهذا يعني أن النصاب زاد على المعلمين ، وهذه نقطة أولى .

النقطة الثانية : موضوع خلق جو عمل مريح بالنسبة للمعلمين وتشجيعهم على الإبداع والابتكار وهو شيء مهم بالنسبة للمعلمين ، فلا أدري إذا كانت هناك جهود . طبعاً نحن رأينا أن هناك أعباء تلقى على المعلمين وأمور مطالبين بعملها ولكن بالمقابل ما هي الحوافز التي تجعل المعلم يفكر بهذا الموضوع ؟

النقطة الثالثة : هناك بعض المدارس – في الحقيقة – وخصوصاً في التعليم الخاص يوجد لديهم تكدس في عدد الطلبة في بعض الفصول ، وهذا – طبعاً كما تعرف معاليك – له آثار سلبية على التحصيل العلمي من جهة وعلى قدرة المعلم في تدريس المنهج ، فهل يوجد لدى الوزارة خطة لتحديد العدد الأمثل للطلبة في كل فصل حسب أفضل الممارسات العالمية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، معالي الوزير أخ علي لديه نقطتين حول زيادة نصاب المعلم وهل هذا يتناسب مع نظرتكم في تخفيف الأعباء ، والنقطة الثانية حول تكدس الطلبة وزيادة الحمل على المدرس وكيفية تخفيف هذا العبء ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للعضو على المداخلة ، بالنسبة للنصاب فلم يطرأ عليه أي تغيير ولكن ما حصل أن الوزارة ضغطت لتطبيق النصاب ، فالكثير من المعلمين كان لديهم نصاب ستة

أو ثمانية حصص والوزارة طلبت من المدارس بما أن المعلم يستلم علاوة معلم ويدرس في مدرسة فيجب أن يتقيد بالنصاب وكما ذكرت هو النصاب الأعلى ولكن أكثر المعلمين أنصبتهم في المعدل الوسط وفي النظام الجديد لن يزيد النصاب بل سيبقى كما كان سابقاً بالرغم من وجود أنصبة أعلى في المدارس الخاصة وفي جهات تعليمية أخرى ولكن مراعاة للمواطنين أصبحت كما ذكرها العضو .

وبالنسبة للتعليم الخاص فهناك في قانون التعليم الخاص التفصيلي يوجد تحديد لحجم الصف وعدد الطلاب المسموح فيه ، وفيه حد أقصى للطلاب ، وإذا كانت المدارس الخاصة قد خالفت في وجود أعداد طلاب أكثر من الطاقة الاستيعابية المسموح فيها فإنه يتم مخالفة هذه المدارس ، وطبعاً مجلس أبوظبي للتعليم في أبوظبي يغطي هذه النقطة وفي دبي هيئة المعرفة تتولى ذلك ، وفي الإمارات الشمالية يتم عن طريق وزارة التربية والتعليم ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً للعضو الموقر .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل الآن لسعادة الأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أود أن أتوجه بالشكر لمعالي الوزير لوجوده على رأس جهاز وزارة من أهم الوزارات في دولة الإمارات وهي وزارة التربية والتعليم وأتمنى لجهوده كل التوفيق والنجاح .

معالي الرئيس ، كثير من المؤشرات العالمية للمدرسين أشارت إلى أن المدرس هو محور العملية التعليمية وعمودها الفقري بدون أي نقاش ، وكذلك أشارت إلى أن احترام المدرس يعتبر أحد العناصر المهمة للعملية التعليمية ، وهناك كثير من المسوحات والدراسات والتقارير التي تؤكد على هذا الموضوع وتشير إلى أن الدخل الذي يحصل عليه المدرس وكذلك التقدير الذي يحصل عليه سواء من مؤسسته الممثلة بوزارة التربية والتعليم أو من المجتمع أو من المدرسين زملاءه أو من الطلبة أو من ذويهم يعتبر أحد أهم الأمور في هذا الجانب ، وقد تفضل معالي الوزير وأشار في إحدى مداخلاته إلى أن النظام التعليمي في دولة الإمارات لا يخرج مدرسين أكفاء للحلقتين الثانية والثالثة ، وطبعا احتفلنا قبل أيام في الدولة بالعيد الوطني الثالث والأربعين ، وأعتقد أنه إذا لم تتم معالجة هذا الموضوع في وقت سابق فمن المناسب جدا – ولو أننا تأخرنا كثيرا – أن يعالج في الوقت الحالي ، ولكن ملاحظتي بالنسبة للإخوة المدرسين الوافدين الموجودين معنا في العملية التعليمية هل - فعلا - الوزارة قاست أن هؤلاء المدرسين تخرجوا من جامعات أو مؤسسات

تعليمية تفي بهذه المتطلبات ؟ فهذا الموضوع مهم جدا ، فإذا كنا سنطبق هذا الموضوع على المدرسين المواطنين فمن باب أولى أن نطبقه على من نستقطبهم من الخارج ليعلموا أبناءنا ، هذا هو السؤال الأول .

السؤال الثاني – معالي الرئيس - : طبعا وزارة التربية والتعليم مرت عليها تجارب كثيرة كما أشار أحد الزملاء ، فقد بدأت باستراتيجية 2020 التي اقترحها معالي الوزير الأسبق ومن ثم مدارس الشراكة والمدارس النموذجية ومدارس الغد ، والآن سندخل في تطبيق الامتحانات الوطنية ، فكل هذه التجارب مرت على شريحة معينة من أبناء الإمارات ، ولا زلنا نجرب ونجرب ولا نعرف متى سننتهي من التجريب ! ولكن السؤال الذي أود طرحه على معالي الوزير هو أنه يجب أن نفكر باستراتيجية ، ويجب أن نعرف ماذا نريد من مخرجات التعليم ؟ هل نريد أن نصبح دولة صناعية على غرار كوريا وماليزيا وغيرها من الدول مثل فنلندا التي رسمت سياسة للتعليم وخلال 15 إلى 20 سنة استطاعوا أن يحققوا أهدافهم من خلال مخرجات التعليم ، ونحن باطلاعنا على الاستراتيجية الموجودة لوزارة التربية والتعليم والمنشورة حاليا لا تحدد هذا الموضوع بصورة واضحة جدا ، وأعتقد أن تحقيق الهدف لمخرجات التعليم هو من الأهمية بمكان .

السؤال الثالث – معالي الرئيس - : باطلاعي على وثيقة الأداء السنوي للمعلمين ، طبعا وثيقة الأداء السنوي للمعلمين هي وثيقة تعتبر كالعقد بين المدرس وإدارة المدرسة وتتضمن الاتفاق على أهداف والاتفاق على كفاءات ، وتتم مراجعة هذا الأداء في مراحل وأوقات معينة ، لكن هناك ما يعرف بالمنحنى البياني لتقييم المعلمين ، وتلزم المناطق التعليمية إدارات المدارس بحصول فئة معينة من المعلمين على – مثلا – 5% أو 10% من الحاصلين على تقدير امتياز ، وأقل من هذا جيدا جدا ، وهلم جرى ، فأعتقد أن هذا الموضوع يتنافى تماما مع إذا كان هناك تخطيط استراتيجي أو توجه استراتيجي لأن نقيم الأداء ، فإذا كنا سنقيم الأداء فيجب أن يحصل كل مدرس من المدرسين على ما يستحقه من تقييم الأداء ، أما أن يوضع هناك منحنى بياني وتلزم إدارات المدارس به ، والأصعب من هذا والأهم من هذا أن الأمر متروك للإدارات في المدارس ، فكل مدرسة تأخذ وثيقة الأداء السنوي وتقيم معلميها بالطريقة التي تراها مناسبة ، واعتقد أن هذا الموضوع فيه خلل كبير ولا يفي بالعدالة في مجتمع المدرسين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة الأخ راشد يسأل عن مدى تأكد الوزارة من كفاءة المعلم الوافد ، وثانيا بالنسبة لاستراتيجية مخرجات التعليم وهل تفي بالخطة التنموية لدولة الإمارات أو طموحات

الإمارات التنموية ، وكذلك بالنسبة للتقييم الذي يتم في وثيقة الأداء السنوي للمعلمين والثغرات الموجودة في هذه الوثيقة ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، أشكر سعادة العضو على هذا السؤال ، فقد ذكر سعادة العضو أن هناك ضعفا في مخرجات الحلقة الثانية والحلقة الثالثة للمعلمين ، وفقط أود التصحيح أنه لا يوجد نظام لذلك ، فالمسألة ليست مسألة ضعف وإنما لا يوجد نظام أصلا لذلك ، وإن شاء الله سيتم تطبيق النظام بدءاً من السنة القادمة .

بالنسبة للمعلمين الوافدين هناك شروط استقطاب لهم واضحة سواء في الوزارة أو في مجلس أبوظبي للتعليم من الحصول على شهادة واعتماد هذه الشهادة ، وكذلك هناك امتحان ، فإذا اجتاز هذه الشروط يتم استقطابه .

بالنسبة للمدرسين السابقين – ربما الأخ العضو يتكلم عن المدرسين السابقين الذين كانوا في الوزارة فهؤلاء – طبعا - مع صدور رخصة المعلم سيتم إعادة تقييم جميع العاملين في سلك التعليم وبناء عليه يتم تحديد المستوفين لشروط الرخصة وغير المستوفين لهذه الشروط ، كذلك سيكون هناك امتحان كفاءة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات ، وحتى الآن لم يتم اتخاذ القرار بشأنه، وهذا يشبه الطبيب ، فإذا كان يمارس المهنة يكون لديه رخصة لمدة سنة أو سنتين ، وإذا أراد تجديد الرخصة يجب أن يجتاز امتحانات تقويمية للتأكد من أنه يطور نفسه ويستمر في كفاءته ويحصل على الدورات التدريبية اللازمة .

بالنسبة لوثيقة الأداء التي تم تعميمها السنة الماضية عن طريق القوى البشرية : هذه كانت تجربة أولية في وثيقة الأداء ، وطبعا عند وضع أي تجربة موضع التنفيذ يكون لها عيوب ومزايا ، وقد تم الاجتماع مع هيئة القوى البشرية لتطوير وثيقة الأداء التي تتناسب مع المعلمين ، ووضع مؤشرات معينة تخص العملية التربوية وشملها في وثيقة تقييم الأداء .

كذلك عدم حصر التقييم على مدير المدرسة وإنما سيكون التقييم من مدير المدرسة والمستوى الأعلى حتى يكون هناك عدل ، وكذلك من قبل التوجيه الأكاديمي للمعلم .

بالنسبة لمخرجات التعليم واقتصاد المعرفة – طبعا – تم الإعلان بشكل رسمي أن الدولة تتجه إلى الاقتصاد المعرفي ، وهذا القرار اتخذ من أعلى الهرم ، والوزارة هي جزء لا يتجزأ من هذه المنظومة في إيجاد قوى بشرية قادرة على إنتاج القوى البشرية التي نحتاجها لاقتصاد المعرفة ، وكذلك التعليم العالي وجهات أخرى ومراكز بحثية أخرى تتكامل مع بعضها البعض لنقل الدولة من الاقتصاد الحالي إلى اقتصاد المعرفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير على التوضيح ، لكن – معالي الرئيس – أعتقد أنه إذا كانت دولة الإمارات ستتجه إلى اقتصاد المعرفة ، وهذا طبعا هدف معلن كما أشار له معالي الوزير إلا أننا لا نرى في الاستراتيجيات سواء في استراتيجية التعليم العالي أو في استراتيجية وزارة التربية والتعليم ما يعكس تحقيق هذا الهدف ، فإذا كان هناك هدف فهل هو بعيد المنال وممكن تحقيقه بعد خمسين سنة أو بعد مائة سنة ، أم أن تحقيقه في فترة قريبة أو متوسطة ، فيجب أن تعكس الاستراتيجيات أو خطة وبرامج التعليم تحقيق هذا الهدف ، أما الآن فهناك توصية سابقة للمجلس الوطني قبل ثلاث سنوات أو أربع سنوات ذكر بوضوح أثناء مناقشة سياسة وزارة التربية والتعليم أن وزارة التربية والتعليم عليها أن تستقطب الخريجين المواطنين وتقوم بإعداد برنامج تأهيلي لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين كما ترى ، وخلال هذا البرنامج يتم إعادة تكوين هذا المواطن الخريج من جامعة والحاصل على شهادة جامعية ومن مضى من عمره (18) سنة في التعلم والتعليم وبعد انتهاء هذه الفترة هل هو صالح للتعليم أو غير صالح ؟ أما أن يستمر الوضع على ما هو عليه ونقول أننا سنتحول إلى اقتصاد المعرفة ! فكيف سنتحول إلى اقتصاد المعرفة ومعظم الكلام في وسائل الإعلام وفي المناقشات يفضي إلى أن مخرجات التعليم لا تتواءم مع خطط وبرامج التنمية ، وأعتقد أن هذه معادلة صعبة يا معالي الرئيس ويجب أن تؤخذ بكل الجوانب ، ونتطلع إلى اليوم الذي نرى فيه استراتيجية وزارة التربية والتعليم تعكس تحقيق مثل هذه الأهداف.

وعندي سؤال أخير لو سمحت لي يا معالي الرئيس فيما يتعلق بجوائز التميز : طبعا دولة الإمارات تفخر بأن لديها كثير من جوائز التميز يأتي على رأسها جائزة الشيخ خليفة للتعليم ، وكذلك جائزة الشيخ حمدان وجائزة الشارقة التعليمية ، وهذه الجوائز تستنزف أو تستهلك جهد كبير من المدرسين سواء كان المدرس يشارك بصفته الشخصية أو يشارك مساعدة لأحد طلبته ، لكنني أعتقد أن هذه المسألة موضوعة في وثيقة الأداء كهدف اختياري ، ولاحظنا بوضوح أن هذا الأمر يؤثر تأثيرا سلبيا على أداء المعلمين حيث أن كل تفكير المعلم يكون منصبا على الحصول على هذه الجائزة ويهمل الجانب الأهم أو الجانب الآخر ، وهذا الموضوع أدى إلى أنه في أحد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم - ومستعد ان أذكر إسم هذه المدرسة لمعالي الوزير – عندما تقدم (25) طالب نقلوا من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية وكانت نتيجة الموضوع أنهم لا يجيدوا القراءة ولا الكتابة ، فإلى أين نرغب أن نصل في هذا الموضوع ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ راشد طرح نقطتين هما : بالنسبة للبرامج التطبيقية للأهداف السامية للاستراتيجية التعليمية ، والأمر الثاني بالنسبة لترشيد الجوائز التعليمية ، فرغم أهميتها إلا أن هناك ثغرات وسلبيات لذلك ذكرها الأخ راشد ، فما هو دور الوزارة – على الأقل – في نصح الجهات القائمة على هذه الجوائز بترشيدها بالنسبة لأداء المعلمين في المدارس بحيث لا تتعارض جهودهم في هذه الجوائز مع العملية التربوية ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ العضو .

بالنسبة لموضوع مخرجات التعليم وسوق العمل فهذه عبارة عن المرحلة الأولى بالنسبة لوزارة التربية والتعليم التي يمر فيها الطالب ثم يذهب للتعليم العالي والمخرج يأتي من التعليم العالي ، لكن هناك تنسيق كما ذكرت سابقا أنه لأول مرة يحصل اجتماع تنسيقي بين التعليم العام والتعليم العالي للتكامل بين الطرفين ودخلت معنا الهيئة الوطنية للمؤهلات لوضع الجانب التطبيقي الذي أشرت إليه سابقا وموائمة التخصصات مع سوق العمل ، وأنا أدعو إلى تفعيل الهيئة الوطنية للمؤهلات وإعطائها صلاحيات أكثر في اعتماد البرامج ، حيث أنه بذلك نضمن أن يكون الخريج موائم ومواكب لسوق العمل مائة بالمائة .

أما بالنسبة للجوائز فقد تم إنشاء جميع الجوائز – والآن هناك جائزة جديدة ظهرت هي جائزة رأس الخيمة التعليمية إن شاء الله ستكون قريبا موجودة – والهدف من هذه الجوائز والقائمين عليها هو العمل على تطوير التعليم بصورة إيجابية ، ولكن سوء استغلال وسوء فهم الناس لهذه الجوائز وعدم إدراكهم لأهمية هذه الجوائز فإن هذا يتطلب منا – وأشكر الأخ العضو على هذه التوصية – تقنين المشاركة فيها، وكذلك التعاون مع القائمين على هذه الجوائز في وضع معايير تكون واضحة، وأن يكون هناك قياس لأثر هذه الجوائز بحيث يكون الأثر الإيجابي هو في العملية التعليمية .

بالنسبة لتقييم الأداء فكما أشرت سابقا أنه يرجى مراجعته ، واتوقع أن الحصول على الجوائز سوف يتم إلغاؤه كبند لتقييم المعلم لأن هذا خارج عن إرادته كمعلم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

سنرفع الجلسة الآن لمدة عشرة دقائق للصلاة على أن نعود بعدها لمتابعة جلستنا .

(رفعت الجلسة للصلاة حيث كانت الساعة 12.16 ظهراً)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 12.43 من بعد الظهر)

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نعود أيها الإخوة لنواصل اجتماع المجلس في مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين " ، والكلمة – الآن - لسعادة الأخ أحمد عبدالله الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، في وزارة التربية والتعليم هناك ثمانية أهداف استراتيجية ، ورقم (8) من هذه الأهداف هو " 8. تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة عند الطلبة " ، وكذلك هناك وثيقة أداء المعلم يوجد فيها (15) هدفاً منها ثلاثة أهداف إلزامية للمدرس ، وهدفين آخرين يختارهما هو كيفما يشاء ، والأهداف الثلاثة الإلزامية للمدرس هي :

1. رفع مستوى التحصيل العلمي للطلبة بنسبة لا تقل عن 10% .
2. الإلتزام بحضور (30) ساعة تدريبية تخصصية ، و (10) ساعات تدريبية تربوية .
3. العمل على حل مشكلات التعليم بالتجربة والاكتشاف .

وهناك أهداف رئيسية مهمة جدا أنا ارى - باعتقادي - أو أتوجه بالسؤال حولها لمعالي الوزير وهو أولا : حول تعزيز قيم الهوية الوطنية ، هذا واحد ، وثانيا : المشاركة المجتمعية أو تقديم أنشطة تخدم أو تعزز المشاركة المجتمعية في المسيرة التعليمية ، هذين الهدفين اختياريين ، فلو كان هذا المدرس أو 10% أو 50% أو 60% أو كل المدرسين لم يختاروا هذين الهدفين واختاروا الأهداف الإلزامية فكيف سنربي أبناءنا وطلبتنا على تعزيز الهوية الوطنية والمشاركة المجتمعية إذا كان المدرس حر باختيار الهدف الذي يدرسه ، وبناء عليه يترقى وبناء عليه يقاس أداؤه في الوزارة ويرقى ، فسؤالي هو : لماذا لا يكون تعزيز الهوية الوطنية والمشاركة المجتمعية هما الهدفين الأساسيين الرئيسيين الملزمين للمدرس ويترك الباقي للاختيار ؟ هذا الشق الأول من السؤال .

الشق الثاني من السؤال : أحد معايير تقييم المعلم في وزارة التربية والتعليم يتم من خلال قياس عدد الأنشطة التي يقوم بها المدرس ، ولا يقاس بها نتائج الأنشطة وإنما فقط العدد ، فلماذا لا يكون التقييم على سلوك الطالب ، وهذا يحقق الجانب التربوي في مهمة او مسؤولية وزارة التربية، وجانب تحصيل الطالب وهذا يحقق الجانب التعليمي في وزارة التربية والتعليم ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، بالنسبة للأهداف لماذا لا تكون مسألة تعزيز الهوية الوطنية والمشاركة الاجتماعية من الأمور الأساسية وليست الاختيارية في أهداف المدرس ؟

والنقطة الثانية هي مسألة التركيز في التقييم بالإضافة إلى عدد الأنشطة على السلوك ؟ تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر الأخ العضو على هذه المداخلة .

بالنسبة لتقييم الأداء فقد تناقشنا فيه سابقا وهو أن هذا كان عبارة عن تجربة في السنة الماضية ، وفي هذه السنة هي عبارة عن تدريب العاملين في وزارة التربية والتعليم على ثقافة تقييم الأداء واسلوب العمل وتطوير مهاراتهم في هذا المجال .

وبالنسبة للمجالات فإنه يتم تطويرها سنويا ، فكل سنة يتم تغيير أساليب التقييم ، وهذه السنة هناك لجنة مشتركة من وزارة التربية والتعليم وهيئة القوى البشرية لوضع معايير تعليمية أكثر والتركيز عليها منها تحصيل الطالب وأثر الانشطة ، وهناك اشياء كثيرة سندخلها - إن شاء الله - في مسألة التقييم ويمكننا أن نرسلها لكم ونعرضها على الأخ العضو .

بالنسبة للمشاركة المجتمعية : المشاركة المجتمعية هي عبارة عن منظومة ، فالهرم هو العمل التطوعي والتفاعل مع المجتمع ، وهناك قرارات تم إصدارها أنه لكل طالب مواطن أو وافد موجود في دولة الإمارات يجب أن يقوم بالعمل التطوعي ، وتحديد عدد ساعات معينة إجبارية وإلزامية على الجميع للخدمة المجتمعية والمشاركة في المجتمع ، وهذه السنة كانت عبارة عن مرحلة تجريب ، وكل سنة سيتم تطويرها ، والهدف أن نصل إلى عشرين ساعة عمل تطوعي من الطلاب و (15) أو (20) ساعة عمل تطوعي من العاملين في الميدان التربوي ويشملهم كذلك هرم الوزارة.

بالنسبة للهوية الوطنية : الهوية الوطنية هي عبارة عن موضوع مهم وحساس جدا ، ولذلك أفردت له الوزارة في الخطة الجديدة مادة جديدة سمتها الدراسات الاجتماعية تبدأ من الصف الابتدائي حتى الصف الثاني عشر على (12) مرحلة ، وتم تخصيص ثلاث حصص اسبوعيا لتغطية الهوية الوطنية ولكن بشكل متكامل يبدأ من واقع الإمارات ويتوسع على المستوى الخليجي والإقليمي ، وفي المرحلة الثانوية يصل إلى المرحلة العالمية ، لكن الهوية الوطنية وتعزيزها هو ركن أساسي في هذه العملية ، وتوجد لجنة مختصة يرأسها الأخ جمال بن حويرب للتأكد من القيام بإنجاز هذه المادة على أكمل وجه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، واشكر معالي الوزير على الأسبقية في تعزيز الهوية الوطنية لدى أبنائنا ، ولكن – معالي الرئيس – معالي الوزير لم يُجب على نقطة مهمة جدا وهي دور المدرس في سلوك الطالب وجعل سلوك الطالب جزء من تقييم المدرس خلال عمله ، هذا واحد .

الشيء الثاني : تشجيع المواطنين للالتحاق بمهنة التدريس : الحقيقة أن هذا الموضوع طرح كثيرا تحت هذه القبة ، والكثير من الإخوة الأعضاء في المجلس الوطني طالبوا بأن تكون هناك مكافأة للطالب المواطن بعد تخرجه من الثانوية العامة والتحاقه بالجامعة حتى يتم تشجيعه على الالتحاق بمهنة التدريس ، فهل هناك مجال لأن تتبنى وزارة التربية هذا الطرح بأن يتم تشجيع الطالب الذي يرغب في الالتحاق بمهنة التدريس بصرف مكافأة معينة له يتم اقرارها من قبل الوزارة بعد الثانوية العامة ، وبالتالي فالطالب الذي يتوجه للدراسة في مجال التربية يضمن جزء من استقراره العائلي خاصة وأن الكثير من التخصصات الأخرى التي تدعم من قبل القطاع الخاص يحصل لها الدعم من جهات أخرى ، وبالتالي يصبح هناك توازي ، لأنه لن يكون هناك أي قطاع خاص أو أي عمل آخر يستطيع أن يدعم الطالب الذي يريد الالتحاق بالتدريس ما عدا الوزارة بنفسها كونها جهة الاختصاص ، فبالتالي التخصصات الأخرى تدعم من قبل جهات أخرى ، وبذلك يتم توجه جميع أبنائنا للدراسة في التخصص الذي يرغبون به ، ولو سألنا أي أب أين ستوجه ابنك فسيوجهه لما هو افضل له وما هو أأمن له اقتصاديا ومعيشيا ، لكن في مجال التربية لا يوجد هذا الشيء ، فلو كان هناك اقتراح ، وهذا طلب من المجلس ، وأعتقد ان المجلس الوطني رفع توصية بذلك بأن تتبنى الجهات الحكومية الاتحادية بتخصيص مكافأة مالية حتى أنها قدرت بأربعة أو خمسة آلاف درهم للطالب الذي يتوجه للدراسة في مجال التخصص في مجال التدريس .

النقطة الثانية – معالي الرئيس – تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم ورفد الجانب التعليمي بالجانبين، جانب الطلبة وإصلاحهم وتحسيسهم بالهوية الوطنية والانتماء والطاعة والسمع للمدرس وتبجيله والاهتمام به ، ومدير المدرسة وجميع العاملين في الهيئة ، وكذلك الانتماء للوطن وللقيادة، فهذا أيضا جانب مهم يجب أن يكون هناك تفعيل لدور هذا المجتمع سواء كان من خلال المجتمع كمواطن أو من خلال المؤسسات المجتمعية الأخرى ، وتفعيل دور مجلس الآباء لنقل هذه الرسالة من وزارة التربية إلى المجتمع أو العكس من المجتمع إلى وزارة التربية والتعليم ، وشكرا.

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، أثناء تقييم المدرس هل يقاس سلوك الطلبة ايضا ومدى تحسنه بالنسبة لتقييم المدرس ؟

النقطة الثانية : هل هناك توجه لمكافأة الطلبة الذين سيتجهون لدراسة التخصصات في مجال التربية؟

النقطة الثالثة : تعزيز المشاركة المجتمعية عن طريق مجالس الآباء وعن طريق تفاعل الوزارة ومدارسها مع المجتمع . تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر للأخ العضو على هذه المداخلة .

بالنسبة لتقييم المعلم ودوره في تعزيز الهوية الوطنية والولاء والتحصيل العلمي هذه كما ذكرت سابقا أننا حاليا نعيد أسلوب تقييم المعلمين ونظام الأداء بشكل كامل ، وحتى الآن لم ننته منه ، وإن شاء الله متى انتهينا منه سنعرضه عليكم ، وسنأخذ توصية سعادة العضو بعين الاعتبار في تقييم المعلم .

أما بالنسبة لتشجيع الطلاب للالتحاق بكليات التربية أو التخصصات التي تحتاجها وزارة التربية فيوجد برنامج " مسار " بالتنسيق مع هيئة القوى البشرية حيث يصرف راتب أربعة آلاف درهم شهريا للراغبين بالالتحاق بهذا المسار ، وتوجد تجربة أخرى أيضا في مجلس أبوظبي للتعليم عن طريق كلية الإمارات للتطوير التربوي وذلك بصرف مكافآت لمن يدرسون في هذه الكلية ، لكن العقبة الأساسية أننا الآن نفكر بالحلقة الثانية والثالثة ، فمع المشروع الجديد - إن شاء الله - أعتقد أن هذه المشاريع ستكون رافد جيد وستشجع الشباب على الالتحاق بسلك التعليم ، لكن من تجربة سابقة في التمريض وصلت المكافآت لـ (12) ألف درهم شهريا ومع ذلك حصلنا صعوبة في تقبل المواطنين أو المواطنات على الانخراط في هذه المهنة ، فالقصد أن الجانب المالي ليس - فقط - هو المحفز في هذه المسألة وإنما هناك أشياء أخرى لإقناع الطالب للالتحاق بهذه البرامج ، وهذا يكون عن طريق الإرشاد المهني وتحسين صورة المعلم في المجتمع ، وهناك مسابقة أطلقناها قبل أسابيع قليلة بمناسبة العيد الوطني تحت عنوان " مستقبلي في مهنتي " وكانت هناك طالبات في الصف الخامس والصف السادس وبعضهم في الإعدادية ، والعدد كان كبير ويمكنكم التأكد عن ذلك من الانستجرام ، فقد كانت لديهم رغبة ليكونوا معلمات في المستقبل ، وكانت المفاجأة أن هناك أعداد لا بأس بها من الأولاد يرغبون ليكونوا مدرسين في المستقبل ، فالحمد لله هناك اقبال لكن المفروض أن نحافظ عليه ونستثمر فيه .

بالنسبة لمجلس الآباء نحن الآن نعمل على تجربة ناجحة كانت تطبقها مدارس الإمارات الوطنية في مجالس الآباء وإدارة مجالس الآباء والوزارة الآن تدرس نقل هذه التجربة المطبقة في مدارس الإمارات الوطنية وتطوير عمل مجالس أولياء الأمور بطريقة تكون تفاعلية مع المدارس وإشراك أولياء الأمور في قرارات المدارس ، وعمل مجلس إدارة لكل مدرسة يكون المدير هو المسؤول عنها والداعي لها ، ويكون أعضاؤه من أولياء الأمور في المنطقة الموجودة فيها المدرسة ، وكذلك العمل التطوعي والاجتماعي والتفاعل مع المجتمع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، نشكر معالي الوزير على الرد على معظم الأسئلة ، ولكن عندي بعض التوضيحات والاستيضاحات من معاليه .

بخصوص أعداد المعلمين المواطنين الذكور في المدارس الحكومية : أنا عندي أرقام سأذكرها لكم حتى نأخذها في رصد حلول للعزوف عن هذه المهنة .

في إمارة دبي (30) مدرس مواطن ذكر ، وفي إمارة الشارقة بجميع مناطقها التابعة لها الشارقة والذيد والساحل الشرقي (20) مدرس مواطن ، وفي إمارة عجمان (12) مدرس مواطن .

في إمارة أم القيوين (4) مدرسين مواطنين ، وبقية الإمارات ليس لدي أرقام عنها ، الحقيقة أن هذه الأرقام تدعونا إلى الاستعجال في التسويق للالتحاق بهذه المهنة ، فمن خلال تفعيل برنامج "مسار" والإعلان عنه من خلال المدارس نفسها ، فخريجي الثانوية العامة يجب أن يكون عندهم تشجيع للالتحاق في هذا ، ويا حبذا لو يكون المبلغ المرصود للتشجيع على ذلك افضل من (4000) درهم ، لأن الطالب منهم لو ذهب للقوات المسلحة أو الشرطة سيستلم من اول أو ثاني شهر ما لا يقل عن (12) أو (15) ألف درهم ، لذلك سيذهب الطالب للشرطة وللتخصصات الأخرى ، ونحن بحاجة للكادر التعليمي ، فيا معالي الرئيس نحن نريد التركيز على هذه المسالة ، وإن شاء الله باهتمام معالي الوزير ننتهي من هذه الإشكالية .

الشيء الثاني - يا معالي الرئيس - عندنا في المدارس الخاصة وهي مجال خصب لاستقطاب المواطنين ، فلو عملنا خطة لإشراك المواطنين في الهيئات التعليمية والهيئات الإدارية في المدارس الخاصة فبذلك سنستطيع استقطاب شريحة كبيرة من المواطنين وخاصة من النساء المعلمات بالذات، فكما تعرفون - يا معالي الرئيس - أن خريجي التربية الإسلامية واللغة العربية والمواد الاجتماعية كثيرون ولا يجدون وظائف حاليا ، فوزارة التربية لا تستطيع استقطابهم جميعهم ، فنحن يا معالي الرئيس نريد من معالي الوزير ومن خلال الضوابط التي يضعها على المدارس الخاصة ، أن كل مدرسة خاصة تريد رفع الرسوم الدراسية تلتزم بنسبة أو باشتراطات معنية ، فيا حبذا يا معالي الرئيس ان الكادر الإداري في كل مدرسة لا بد أن يكون فيه نسبة من المواطنين بالإضافة إلى الثلاث مواد الأساسية التي تكلمنا عنها بحيث تكون هناك أفضلية للمدارس الخاصة ويكون هناك دعم من الحكومة في هذا المجال ، ففي إمارة الشارقة نجد أن عدد الطلبة المواطنين في مدارس القطاع الحكومي هو (20939) ، وعدد الطلبة المواطنين الذين يدرسون في المدارس الخاصة هو (19875) طالب ، فالعدد تقريبا متساوٍ بين من يدرسون في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية ، فمعنى هذا أننا بحاجة إلى أعداد خيالية للرقابة على المدارس الخاصة ، فالمدارس

الخاصة تحتاج لكادر يعادل الكادر الذي يراقب على المدارس الحكومية ، وهذا بنفسه يعتبر مجالا للتوطين ، ويا حبذا لو اسمع رد معالي الوزير على ما تقدم وبعد ذلك أعقب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، بالنسبة لزيادة التحفيز لطلبة التربية ، والنقطة الثانية توطين القطاع الخاص في مجال التعليم خاصة في المجال الإداري وايضا في المجال التدريسي ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو .

بالنسبة لزيادة التحفيز ، فكما أشرت سابقا أنه بالنسبة للذكور في الحلقة الأولى التوطين بنسبة 90% لذلك فالتحفيز نركز عليه لمن يرغب بالالتحاق في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، والآن في السنة القادمة سنبدأ أول برنامج للحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، وهناك توصية لرفع المبلغ من (4000) درهم لرقم اعلى من ذلك ، لكن هذا لا زال تحت الدراسة حتى الآن ، ومسألة أن تنافس جهات أخرى في التحفيز فمهما تزيد فإن غيرك سيزيد ، لذلك لا نريد ان ندخل في مزايدات مع جهات أخرى إلا بالتنسيق إن شاء الله وتوحيد الجهود ووضع أولويات .

بالنسبة لتوطين القطاع الخاص : القطاع الخاص كما ذكرت سابقا هو قطاع ربحي ، والقائمين عليه والذين يديرون هذه المؤسسات يبحثون عن الربح ويبحثون عن التكلفة ، وكما ذكر بعض الإخوة الأعضاء أن الرواتب في هذه المدارس هي أربعة الاف أو ثمانية الاف أو عشرة آلاف ، وهناك توجه الآن بإجبار هذه المدارس على تدريس التربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية بنفس المناهج التي تُدرس في وزارة التربية والتعليم ، وأن يكون المدرس مؤهلاً لتدريس هذه المواد وربما هذا يشجع القطاع الخاص على توطين بعض هذه المواد ، حالياً لا يوجد قانون ينظم هذه العملية والقانون سوف يتم رفعه للإجراء القانوني عليه لاعتماده وهو لتنظيم التعليم الخاص ، ويوجد بعض المدرسين حالياً في بعض المدارس الخاصة التي تدفع رواتب جيدة ولكن أعدادهم قليلة جداً ، وبالنسبة لأعداد الذكور التي ذكرها سعادة العضو فنحن نتكلم عن الأغلبية في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة وهذا صحيح ، وبالنسبة لعزوف المواطنين فإنه لم يكن هناك عزوف لأنه لم يكن هناك نظام تعليمي يؤهل للحلقة الثانية والثالثة ليكون هناك خريجين للعمل في وزارة التربية والتعليم فأغلب المدرسين كانوا حلقة أولى وتمت ترقيتهم للحلقة الثانية والثالثة ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ سلطان .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، نشكر معالي الوزير والله يعينه على المسؤولية الثقيلة ، ولكن – يا معالي الرئيس– أنا أكرر طلبي وهو يتابعه – إن شاء الله – من خلال مجلس الوزراء بأن يزيد الحافز لالتحاق المواطنين في مهنة التعليم ، حتى لو ندفع أكثر ولكن أهم شيء هو أمن البلد وأن تخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين فهو من الأهمية بمكان ، فلو زدنا هذا المبلغ فإننا في النهاية سنحصل على فرص عمل لأن أعداد غير المواطنين الذين يشغلون هذه الوظائف كبيرة جداً وهذا في مجال التوطين .

ثانياً – معالي الرئيس – بالنسبة للمدارس الخاصة : المدرسة الخاصة عندما تطلب رفع مصاريف الدراسة أو الرسوم الدراسية فهناك عدة معايير من ضمنها المرافق التي تكون موجودة في المدرسة وسعة الفصول والأنشطة التي تقدمها ونظام المختبرات ومن ضمنها الالتزام بنسبة التوطين ، ونسبة التوطين الموجودة هي 10% ، وهناك مدارس كثيرة تستطيع الحصول على نسبة كبيرة من التقييم الذي على ضوئه تحصل على موافقة من الوزارة على زيادة الرسوم السنوية ، ولكن نحن نريدهم – من فضلك – زيادة النسبة المخصصة للتوطين ، بالإضافة إلى وجود اهتمام وتشجيع للمدارس الخاصة من خلال برنامج يضعه معالي الوزير أو يتبناه مجلس الوزراء على استقطاب الخريجين وخاصة البنات الخريجات في مجالي اللغة العربية والشريعة الإسلامية والمواد الاجتماعية حيث هناك خريجين بأعداد كبيرة ، فلو يعطونهم راتب معين ويكون هناك نوع من الدعم من الوزارة بدلاً من جلوسهن في البيوت وفي النهاية سنخلق فرص عمل ونخفف العبء كرقابة وأمور كثيرة ، بالإضافة إلى ذلك – يا معالي الرئيس – نحن نطلب – إن شاء الله – الاهتمام بمسالة الرقابة على المدارس الخاصة ، فأنا قلت لكم أن الأعداد توازي – خاصة في إمارة الشارقة – الأعداد الموجودة في المدارس الحكومية ، وهذا يضع عبء إضافي ويااليت أن يكون هناك عدد من المواطنين للرقابة على المدارس الخاصة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا معالي الوزير للتعقيب على نقاط الأخ سلطان .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو ، بالنسبة للمدارس الخاصة والرقابة عليها فقد تم بحمد الله التنسيق بيننا وبين هيئة المعرفة وبين مجلس أبوظبي للتعليم حول توحيد معايير الرقابة والجودة على جميع المدارس سواء الحكومية أو الخاصة ، وفي السنة القادمة – إن شاء الله – أي مدرسة يتم زياراتها سواء حكومية أو خاصة ستطبق عليها نفس المعايير وهذا يعطي لأولياء

الأمور ثقة في التقييم ، وإذا حصلت المدرسة على تقدير معين فسيستطيع المقارنة بين التعليم الخاص والحكومي ولن يكون هناك سوء فهم أن القطاع الخاص أفضل من الحكومي أو العكس لأن المعايير موحدة ، ومن ثم لدينا الامتحانات الوطنية وتطبيقها سيبدأ في السنة القادمة وستكشف للناس حقائق ولا نريد أن نستبق الأحداث في جودة ونوعية التعليم الحكومي وجودة ونوعية التعليم الخاص ، وللأسف أعداد كبيرة من المواطنين يذهبون لهذه المدارس الخاصة ، فستكون هناك وضوح للرؤية للجميع وبالتالي ولي الأمر سيتخذ القرار الذي يناسبه بعد رؤيته للحقائق .

وبالنسبة لتشجيع المواطنين على الالتحاق بسلك التعليم فكما أسلفنا سابقاً أن هناك دراسة لزيادة المبلغ – إن شاء الله – وسنحاول إيجاد طريقة معينة مع وجود تخصصات جديدة للحلقتين الثانية والثالثة لرفد المعلمين الذكور .

وبالنسبة للإناث فلا مشكلة لدينا لأن النسبة عالية ، ولكن كنت أحبذ لو سمعت أحد الأعضاء يقترح أن تدرس الإناث في الحلقة الثانية والثالثة ولكن للأسف لم أسمع هذا الاقتراح .

وأخيراً بالنسبة لزيادة الرسوم في المدارس الخاصة وربطها بمسألة التوطين فسنأخذ هذا الاقتراح – إن شاء الله – في الدراسة ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، عندما تم فتح باب الترقيات تم تثبيت مدراء المدارس على الدرجة (1/1) ولم تراع سنوات الخبرة حيث تساوى المدير صاحب الخبرة بعدد 35 سنة مع المدير صاحب الخبرة لمدة 15 سنة أو أكثر قليلاً في الراتب ، فأين العدالة في ذلك ؟

سؤالي أيضاً : هل هناك توجه للنظر في رواتب وامتيازات أصحاب الخبرة الكبيرة لأنهم يتساوون في الرواتب ، وأيضاً طبق نظام الترقية على بعض المعلمين دون سواهم ، مع العلم بأنهم متساوون بالخبرة والتقييم ، وحينما بررت الوزارة قالت أنهم سقطوا سهواً في الترقية ولكن بعد ثلاث سنوات من المراجعة لم يصلوا إلى نتيجة ، فلماذا لا تتم ترقيتهم ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للعضو على هذا السؤال ، هل يقصد العضو الترقية العادية أم منحة الشيخ خليفة ؟

معالي الرئيس :

تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

أقصد الترقية العادية .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة للترقية العادية يكون الإجراء عادي وإذا كان هناك شاغر وظيفي فيتم ترقية المدير عليه ، وإذا كان معلم يحصل على دورات وتتم ترقيته إلى نائب مدير ومن ثم مدير .

معالي الرئيس :

تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

سؤالي عن المكرمة يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة للمكرمة فقد ذكرت ذلك سابقاً أن المكرمة جاءت بالترقية لدرجة لكل موظف موجود في وزارة التربية والتعليم بدون النظر لسنوات الخبرة أو أي شيء آخر .

معالي الرئيس :

معالي الوزير بالنسبة للذين سقطوا سهواً .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

عفواً لم يسقط أحد سهواً ولكن تمت العملية على دفعات ، حيث يتم اعتماد المخصصات سنوياً في ميزانية الوزارة وكلما جاءت الاعتمادات المالية الإضافية لهذه المكرمة يتم تعميمها على الجميع – وإن شاء الله – في هذه السنة سيتم تغطية جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للسؤال الثاني – معالي الرئيس – دخلت في الآونة الأخيرة مواد جديدة في التدريس لأهميتها كمادة التربية الأمنية ومادة التربية العسكرية فأين منهج التعليم وأهميته ومنهج السلوك والأخلاق والآداب احتذاءاً بالصين واليابان ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن هناك الكثير من العادات الغريبة في سلوكيات أبناءنا ، فما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتنمية السلوك المرتبط بالعادات والتقاليد واحترام الأسرة وغيرها من المفاهيم الاجتماعية التقليدية ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على هذا السؤال ، هذا الموضوع عبارة عن موضوع متكامل ليست المدرسة – فقط – المسؤولة عنه إنما المجتمع بأكمله يتعاون مع بعضه البعض في تحقيق هذه الرؤية ، وكوزارة تربية وتعليم فإن التربية العسكرية أو مشروع البيارق تم إيقافه نظراً لوجود مشروع الخدمة الوطنية ، وقد ذكرت سابقاً وجود مادة جديدة هي مادة الدراسات الاجتماعية التي ستتكامل مع اللغة العربية والتربية الوطنية والحمد لله نحن مسلمين والدين الإسلامي الحنيف فيه أخلاق وعادات مجتمعية ، وفيه صفات معينة يجب زرعها في الطالب ، وليس زرعها كنهج تعليمي في المنهاج وإنما تطبيق عملي لهذه الصفات عن طريق التطوع والعمل المجتمعي والتفاعل مع المجتمع في هذه الأمور ، فهذا كله جزء من خطة جديدة في المناهج التي تطور وهي عبارة عن (16) مهارة يتم إدراجها بطريقة أفقية في المناهج من الصف الأول للصف الثاني عشر - وإن شاء الله – مع التجربة والتطوير في هذه النماذج يمكن للإنسان أن يعدل ويطور ، لأنه – الحمد لله – بوجود التكنولوجيا الحديثة ووجود المحتوى الالكتروني ووجود أدوات قياس حديثة يمكن أن نطور سنوياً ونقيس الأثر في الميدان ومن ثم يتم تعديل هذه المناهج وطرق التدريس وأساليب المعلمين في التعامل مع هذه الأدوات ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ سالم العامري تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، معالي الوزير ، طبعاً نحن سمعنا من الإخوان الأعضاء أعداد المدرسين وأعداد المدرسات وأقصد المدرسين بشكل مباشر فهي أعداد ضعيفة جداً ، وقد ذكرها الأخ سلطان وأعتقد أن الدكتورة منى ذكرت أن الأعداد تتناقص في جامعة الإمارات وفي

كثير من الإمارات ، لذلك ما هو الحل لإيجاد مدرسين ؟ مع احترامي للاقتراحات التي تتعلق باحترام المدرس وزيادة الرواتب – وكما ذكر معالي الوزير – ربما ندخل في منافسات أخرى والترقيات كلها ستصب في زيادة أعداد المدرسين لكن أعتقد أنها لن تكون هي الحل ، والدليل أن الوزارة منذ سنوات وهي تبحث عن مدرسين ، فعلى ما أذكر أنه في سنة 1980 كانت هناك كلية لتأهيل المعلمين في مدينة العين ، وهذه الكلية خرجت – تقريباً – عدداً معيناً من المعلمات ولازلن يعملن في المجال التربوي والآن وصلن إلى مدراء مدارس ووكيلات وأعرفهن ، لكن – مع الأسف – هذه الكلية استمرت عدة سنوات ثم توقفت في الثمانينات ، وأعتقد أنها لو استمرت هذه الكلية إلى يومنا هذا لكان لدينا وفرة من المعلمين خاصة في منطقة أبوظبي والعين ، ولا أدري إذا كان في الإمارات الأخرى كليات أم لا ، وأعتقد أن نموذج كليات التمريض حالياً مثل كلية فاطمة للتمريض حيث بدأت بتخريج أعداد من الممرضات مع أنه كان هناك نقص في الممرضات المواطنات علماً بأن هذه المهنة لم يكن عليها إقبال لكن بوجود كلية متخصصة بهذا الجانب تخدم هذه المهنة وجدت الممرضات وحالياً يتخرجن سنوياً ، أيضاً مثل كلية الطيران والمعاهد البترولية تخرج الطالب بشهادة البكالوريوس ويعمل مباشرة لأنه يخدم هذا العمل ، فأعتقد أن المدرسين لدينا أعداد كبيرة منهم ولدينا المدارس موجودة في المناطق بمعدل خمس أو ست مدارس ، لذا نحن بحاجة لكلية تخرج المعلمين لكافة التخصصات في كل إمارة إذا لم تكن في كل مدينة بحيث تخلق بيئة من التعليم ، وأنا أعتقد أنه بهذا العمل سيكون المعلم متخصص بشكل أكبر ، ولو رأينا المساقات المطروحة في بعض الجامعات نجد أن هذا المدرس يأخذ في السنة الرابعة التخصص المحدد أما باقي السنوات فهي متطلبات عامة قد لا تخدم الجانب التعليمي ، لذلك أعتقد أن وجود كليات خاصة بالمعلمين ستخدم الموضوع من ناحيتين : الأولى هي توفير معلمين وتشجيعهم على الالتحاق بالتعليم ، والناحية الثانية إيجاد معلم متميز ومتخصص بحيث تكون هذه الكليات تحت إشراف الوزارة والجهات المحلية ، وأعتقد أن هذا الأمر يريد استراتيجية وتوجه قيادي ، فأعتقد إذا تكاتفت جهود الوزارة مع مجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي واتفقوا على اقتراح إيجاد مثل هذه الكليات سواء حكومية أو خاصة لتحقيق المطلوب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير سعادة الأخ سالم يطرح مسألة الكليات التربوية المتخصصة تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو ، وقد ذكرت سابقاً أن النقص الذي نعاني منه هو في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، فمواصفات المعلم في هذه الحلقات تختلف عن مواصفات معلم الحلقة

الأولى ، المعلم في الحلقة الأولى حيث يكون معلم عام ويدرس عدة مواد ، بينما في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة يبدأ التخصص ، فالمدرس الذي يدرس العلوم أو الرياضيات يجب أن يكون قد حصل على جرعة كافية من التخصص على الأقل لمدة ثلاث سنوات تؤهله لتدريس هذه المادة في الثانوية وفي الحلقة الثانية ، فنحن نتكلم عن مستوى علمي أعلى من الحلقة الأولى ، وكما أشرت سابقاً أن هناك تعاون بين الوزارة ومجلس أبوظبي للتعليم على إنشاء فرع لكلية الإمارات للتطوير التربوي في الإمارات الشمالية وهي عبارة عن تدريب استمراري لتطوير المعلمين .

وبالنسبة لتخريج المعلمين بشهادة البكالوريوس التي نريدها فهناك تنسيق مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وجامعة الإمارات وجامعة خليفة وجامعة السوربون ويمكن أن نضيف لها جامعة الشارقة ويمكن أن تشترك جامعات أخرى بهذه المنظومة وهناك جامعة رأس الخيمة كذلك ، وفي النهاية فهذه الجامعات كلها تخدم البلد والتعليم فيها مجاني للمواطنين ونحن عن طريق استعمال "نظام المسار" في رعاية هؤلاء الطلبة وتشجيعهم على الالتحاق بهذا البرنامج ولكن المعضلة الأساسية هي أن خريجي الثانوية العامة الذين لديهم رغبة فهذه الرغبة شيء والكفاءة والقدرة على الالتحاق بهذه التخصصات شيء آخر ، فمع وجود نظام التعليم الجديد " المسار العام والمسار المتقدم " سيزيد لنا الأعداد التي تنهي الثانوية العامة وتكون قادرة على الالتحاق بهذه البرامج ، وهذه البرامج هي برامج علمية بحتة مثل اللغة العربية ، وهذه اللغة العربية وإن كانت صحيح أنها لغة عربية ولكن فيها علم وتحتاج إلى مهارات وقدرات أكثر للتمكن من هذه اللغة وتدريسها بطريقة حديثة وعلمية ، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة التي تدخل في التعليم وهذه تتطلب مهارات في البرمجة وقدرات أخرى لدى المعلم لكي يواكب التطوير الذي صار في التعليم ، وإذا كنا نريد أن نقارن أنفسنا بسنغافورة أو فنلندا أو كوريا الجنوبية فيجب أن يكون مدرسنا بنفس الإمكانيات والقدرات لتحقيق الهدف المرجو من التعليم العام والتعليم العالي وهو خلق بيئة جديدة ، بيئة معرفية واقتصاد معرفي جديد ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو على السؤال .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ سالم .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد أن كليات التعليم العام تخدم أكثر من جهة وأكثر من تخصص وأكثر من وزارة لكن الكلية التي طرحت فكرتها تخدم – فقط – مجال التعليم وأعتقد أنها حل ، مثل مهنة التمريض الذي كان فيه مشكلة ، وهذه الكلية تخرج خريجين بدرجة بكالوريوس مثل كلية التقنية

التي تخرج بدرجة بكالوريوس وهي نفسها التي تخرج من جامعة الإمارات ، ونجد الدول المتقدمة فيها مثل هذه الكليات المتخصصة وفي الدول العربية كذلك وقد حققت وفرة من المعلمين ، فأنا أتمنى أن ينظر لها بعين الاعتبار مستقبلاً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ مروان أحمد بن غليطة تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير والإخوة الأعضاء على مداخلاتهم ، وأسأل الله – تعالى – أن يعين معالي الوزير على مهامه ، يقال – معالي الرئيس – أن التواصل هو أهم صفة بالقائد وما سمعناه ولمسناه أن معالي الوزير متواصل مع من هم في الميدان والتطوير قادم لا محالة .

معالي الرئيس ، يقال أنه سئل امبراطور اليابان عن تطور دولتهم فقال : " دولتنا تقدمت في الوقت القصير لأننا بدأنا من حيث انتهى الآخرون وتعلمنا من أخطائهم وأعطينا المعلم حصانة الدبلوماسي وراتب الوزير " ، فجميع المداخلات كانت تتكلم عن ضعف الراتب المادي ، وكما تفضل معالي الوزير إذا كنا سنقارن وضع المعلم في اليابان فإنه يعطى منافع مادية مثل الرواتب ومنافع رفاهية وتأمينات وبدلات ومنافع مهنية وهي التدريب ، ويغرس في نفس الطالب تبجيل المعلم منذ الصغر ، وفي سنغافورة - وأتوقع أن معالي الوزير أعلم مني في المقارنات المعيارية - يقال أن المعلم يحدد مسار المستقبل ، والمعلم يحدد مسار الوطن ، ويعطى حوافز مجدية من بدلات وغيرها ، وفي أمريكا يعطى امتيازات كثيرة منها 50% على المسكن الذي سيسكنه ، وهذه الآن هي تمنياتي لمعالي الوزير في أن يطالب – كونه وزير جديد وإن شاء الله كلمته مسموعة والكل يدعمه في مجلس الوزراء – بتطبيق العروض والمميزات المطبقة في مبادرة أبشر للمعلمين .

معالي الرئيس ، أنت تعلم أن مبادرة أبشر فيها أكثر من 32 ميزة للعاملين في القطاع الخاص ، فلو أخذنا هذه الميزات وطبقناها على كادر المعلمين فسيحصلون على مميزات إضافية على الراتب لدرجة أن بعض هذه المميزات تصل إلى خصم بنسبة 50% على خدمات معينة ، مثل التقديم على برنامج زايد للإسكان ، فلديهم أكثر من ميزة وأتمنى من معالي الوزير أن يأخذ هذه الميزات ويطبقها على كادر المعلم المحترف لدرجة أن شركة إينوك تعطيهم مبلغ خمسمائة درهم شهرياً مصاريف بترول ، فهذه كلها مميزات عينية ولكن نستطيع ترجمتها إلى حوافز مالية لنجعل هذه المهنة جاذبة للمواطنين .

ومداخلتي الثانية نقلتها من معلمة من الميدان حيث تقول : " الكثير من المعلمين همهم الأعلى أصبح الجوائز والمبادرات للحصول على تقييم 4 في ملف الأداء ، وتم إهمال الطالب " ، هذه رسالة أنقلها من الميدان ، ملف الأداء لا ينصف المعلمة حيث تساوت معظم المعلمات في الدرجات رغم الفروقات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير بالنسبة لتطبيق العروض والمميزات في مبادرة أبشر وهي (32) ميزة للمدرسين المواطنين ، والشيء الثاني بالنسبة لنفس النقطة التي ذكرها الأخ راشد الشريقي وهي ترشيد الجوائز التعليمية وعدم ربطها بشكل تعسفي بملف الأداء ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على المداخلة ، وإن شاء الله سنأخذ بهذه التوصية والإخوان القائمين على مبادرة أبشر لا أظن أنهم سيقصرون معنا وهناك تعاون قوي بيننا وبينهم واستطعنا أن نوطن أعداداً كبيرةً – والحمد لله – في الوزارة ، وإن شاء الله سنرفع لهم هذا الطلب - وإن شاء الله - ينال موافقتهم .

وبالنسبة لربط الجوائز بتقييم الأداء فقد ناقشناه من قبل ، وكما أشرنا أننا نريد أن نفصل هذه الجوائز عن تقييم الأداء لأن فيها ظلم وليست هدف للعملية ولكن – كما قلت – أن نظام تقييم الأداء كان عبارة عن تجربة مر بمرحلة أولى وهذه هي المرحلة الثانية وسيتطور ، والتوصيات التي سمعناها منكم اليوم والتي سمعناها من الميدان سواء عن طريق التواصل المباشر أو سواء عن طريق مجلس مدراء المدارس أو سواء عن طريق الربط المباشر مع المعلمين سنطور فيها نظام تقييم الأداء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، والآن ننتقل إلى الدكتور محمد مسلم بن حم العامري تفضل .

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

شكراً معالي الرئيس ، كما أشكر معالي الوزير على إجاباته التي – حقيقة – أعطتنا تفاؤل – إن شاء الله – أن وزارة التربية ماضية في الطريق الصحيح والسليم ، لكن تساؤلي اليوم هو : ما هي الآلية التي تتخذها الوزارة – خاصة وأنه لاشك أن المعلم هو الحلقة الأقوى في مجال التربية – في تدريب وتأهيل المعلمين بإعطائهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من أداء رسالتهم على أكمل وجه وخصوصاً ونحن في عام الابتكار ؟ أود أن أسمع ردا على ذلك من معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، التدريب في معظم أو في كل المؤسسات التربوية المتقدمة في العالم يلعب دوراً كبيراً في تطوير المدرس ، فما هو دور الوزارة في هذا المجال بالنسبة للمدرسين المواطنين؟ تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على المداخلة ، وبالنسبة للتدريب الاستمراري وتطوير المهارات – فكما أشرت سابقاً – أن الوزارة هذه السنة حددت بأقل تقدير 40 ساعة تدريب استمراري وتم وضع خطة تدريبية أولية لهذه السنة ، وبالطبع هذه الخطة التدريبية ستتطور سنة بعد سنة ، والهدف أن نصل إلى 100 ساعة تدريبية سنوياً مقارنة بالدول المتقدمة وستكون على مراحل - إن شاء الله - وبدون أن نزيد على المدرس أية أعباء إضافية بحيث نحافظ على العام الدراسي كما هو ونزيد الأوقات المخصصة للتدريب ، وكما أشرت - سابقاً - أن التدريب والتعليم الاستمراري هو علم قائم بذاته ويجب على الإنسان أن يقوم بالتدريب ويجب أن يقيس مدى كفاءة ونقاط الضعف والقوة لكل معلم وتكون هناك خطة تخصصية لعلاج كل معلم أو مجموعة معلمين حسب المادة والتدخل يكون صحيح وقوي حتى يكون الأثر عالٍ ومردود الاستثمار أكبر وبالتالي تعود الفائدة على الطالب ، فهناك طرق مختلفة وعديدة تستخدم في التدريب الاستمراري ، وكلية الإمارات للتطوير التربوي لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال والتعاون بيننا وبينهم قوي ، بالإضافة إلى أن الوزارة لديها إمكانيات ذاتية ويتم حالياً تطوير الموجهين والعاملين في التدريب في مهارات كثيرة ، وقبل ثلاثة أيام كنا في الأردن حيث عقد مؤتمر كبير وهو أول مؤتمر في الشرق الأوسط تحت رعاية جلالة الملكة رانيا لتطوير المعلمين والمهارات ، وكان هناك وفد من وزارة التربية والتعليم حاضراً لهذا المؤتمر لنقل الخبرة والتجربة لدولة الإمارات ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو على السؤال .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل دكتور .

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

شكراً معالي الرئيس ، هناك – الحقيقة – كثير من المؤسسات المختصة في الدولة ، فهل هذه المؤسسات التي تقوم بهذه التدريبات معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم أم أن التعاون يأتينا من خارج الدولة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

بالنسبة للتدريب هل يعتمد على المؤسسات الموجودة أم يأتي من الخارج ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو ، بالنسبة للتدريب – فكما أشرت سابقاً – أنه يجب أن يكون مبنياً على خطة تدريبية ومنهاج معتمد ، والجهة المخولة في دولة الإمارات لاعتماد أي حقيبة تعليمية هي الهيئة الوطنية للمؤهلات ، فمنذ استلامي لمنصبي قمنا بإعلام جميع الجهات التدريبية الموجودة في الدولة والتي ترغب بتقديم دورات تدريبية تخصصية للعاملين في وزارة التربية والتعليم سواء معلمين أو إداريين فإنه يجب عليه أن يذهب إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات ليحصل على الاعتماد على البرامج الدراسية المطروحة واعتمادها في نظام تعليمي حتى لا نفقد الفائدة من هذه الدورات ، وبالتالي يكون عبارة عن تعليم تكاملي تصاعدي تربط هذه الشهادات ويمكن للمعلم أن يحصل – بعد عدد من الشهادات – على شهادة دبلوم أو دبلوم عالي في تخصصات معينة ، ونحن نبحث عن الجودة في التدريب والتطوير ويجب أن نستغل جهة اعتماد أكاديمية متخصصة وهي الهيئة الوطنية للمؤهلات ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو.

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ العضو أحمد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، لدي بعض الأسئلة سأحاول أن أطرحها عبر مداخلتين .

سؤالي الأول : من خلال تدارس اللجنة مع الميدان ومع المعلمين كانت بعض الملاحظات من فئة المعلمين أنه لم تكن هناك مشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهم وتمس المعلمين من قبل الوزارة، فما هي الآليات واللوائح والنظم أو الاستراتيجية لضمان مشاركة الميدان ؟ الآن نريد سدّ الفجوة بين الميدان والقيادة في الوزارة ونضمن أن القرارات التي تصدر لا تتغير بعد فترة بل يكون هناك نوع من الاستقرار والديمومة ، فهناك بعض القرارات تصدر ثم تتغير لأنه لم تكن هناك متابعة أو تشاور مع المعلمين من جهة ومع أولياء الأمور من جهة أخرى ، هذا جانب .

الجانب الآخر : سؤالي لمعالي الوزير من خلالك يا معالي الرئيس هو : هل يوجد استراتيجية لضمان ديمومة أو شمولية مستوى التعليم وعدم التفاوت ما بين المدارس في جميع الإمارات ، فنحن نسمع أن بعض الإمارات تركز على جانب معين ، وإمارات أخرى تركز على جوانب مختلفة ، فنحن نريد أن نعرف أن التعليم بالنسبة لأي طالب سواء كان مواطن أو غير مواطن في أي إمارة أن لا يهضم حقه وأن يكون مثله مثل أي طالب آخر سواء كان في أبوظبي أو في

الفجيرة أو في دبي أو رأس الخيمة ، أي أن كل الإمارات سواسية ، فكيف نضمن شمولية واستدامة هذا الشيء ؟

السؤال الثالث : هل يوجد نظام للتكامل فيما بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص ، وكذلك مع الحكومي بحيث يكون جزء من مخرجات التعليم لسوق العمل ولكن الجزء الآخر أن يستطيع كل طالب تحقيق الطموح الذي يريده ؟ ولي مداخلة أخرى فيما بعد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد يقول أن هناك بعض القرارات في الماضي كانت تطرح بدون مشاركة مع الميدان ومع أولياء الأمور ، وبالتالي لا تصمد لاختبار الزمن فتتغير بسرعة ، فما هي الخطوات التي تتخذونها الآن لمشاركة الميدان في دراسة الأوضاع التربوية لوضع الحلول الأفضل لها ؟

النقطة الثانية : مسألة الحفاظ على مستويات متقاربة في العملية التربوية والتعليمية وأدائها في مختلف الإمارات .

النقطة الثالثة : التكامل بين القطاع الخاص والعام في العملية التربوية والتعليمية ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر سعادة العضو على هذا السؤال .

بالنسبة لمشاركة العاملين في الميدان التربوي في أي قرارات جديدة تتخذها وزارة التربية والتعليم مبني على عدة مراحل :

المرحلة الأولى : هي أنه يكون هناك عصف ذهني لكل قرار يتم اتخاذه .

المرحلة الثانية : المشاركة عن طريق التواصل الاجتماعي بحيث يكون هناك نقاش أو عن طريق بوابة الوزارة .

وكذلك وجود مجلس القيادات التربوية الذي تعرض عليه هذه الأفكار ويتم مناقشته فيها .

وأيضا ما أشرت إليه سابقا بالتوجه إلى إنشاء مجلس المعلمين الذي يشمل معلمين من جميع إمارات الدولة للتباحث وأخذ رأيهم في القرارات ، لذلك هناك منظومة متكاملة لاتخاذ أي قرار قبل الوصول لمرحلة التوقيع عليه ، فهو يمر في مراحل كثيرة للتأكد من وجود العملية التربوية متكاملة ، وكذلك مجلس أولياء الأمور حسب الطرح الجديد الذي سيتم تطبيقه – إن شاء الله – في السنة القادمة سيكون له دور فعال في هذه المسألة .

بالنسبة لمخرجات التعليم – طبعا – حسب موافقة مجلس الوزراء على الخطة الجديدة والمواد التعليمية والمخرجات لكل مادة قامت الوزارة حاليا بالعمل مع مجلس أبوظبي للتعليم والجامعات

وجميع الجهات بوضع إطار وطني لكل مادة ، ومخرج لكل مرحلة ، والمخرج النهائي للثانوية العامة سواء كان ذلك في المسار العام أو المسار المتقدم ، وهذا تحت الإجراءات النهائية الآن ، وهناك تنسيق مع جميع الجهات لاعتماده قريبا ، وبعد الاعتماد سوف يذهب إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات ليكون معيارا لأي ثانوية عامة ، ففي دولة الإمارات ستكون أي جهة تريد أن تدرس أو تفتح لها فرع في الدولة سيكون هذا هو الحد الأدنى من المخرجات المطلوبة سواء كان في المدارس الخاصة أو المعاهد الحكومية .

بالنسبة للتنقل من إمارة إلى إمارة فحسب الخطة الجديدة الكفاءات والمهارات موجودة في كل صف ، ويمكن للطالب أن ينتقل بسهولة من مدرسة إلى مدرسة ، لكن - فقط - هناك اختلاف بسيط قليلا بالنسبة لمجلس أبوظبي للتعليم حيث ينتهج اللغة الانجليزية كلغة أساسية في التعليم ، والوزارة تنتهج اللغة العربية كأساس في التعليم ، ولكن مع تطور البرنامج في التعليم الجديد سوف يكون للطلاب – إن شاء الله – في الوزارة إمكانيات وقدرات في اللغة الإنجليزية في حالة انتقالهم للدراسة في إمارة أبوظبي ، فيكون لديهم الكفاءة العلمية والقدرة على مواصلة التعليم .

بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص : هذه فرصة أنتهزها لتوجيه الشكر للعديد من الشركات التي تدير القطاع الخاص وبالأخص " السادس والجيمس " اللذين أبدوا استعدادا كبيرا للتعاون مع الوزارة وتبادل الخبرات سواء كان في المناهج أو في تدريب المعلمين ، فبصراحة توجد مشاركة فعلية بيننا وبينهم ، ولهم دور كبير في وضع خططنا المستقبلية ، فالتعليم عبارة عن شراكة من جميع الأطراف سواء من التعليم العالي أو من التعليم الخاص والتعليم العام وحتى أفراد المجتمع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على جهوده ورده الوافي الكافي .

لو سمحت لي - معالي الرئيس - باختصار : كانت هناك دراسة للمقارنة ما بين مخرجات التعليم في أمريكا وفي ألمانيا وفي اليابان في كل المعايير التي وضعوها سواء عدد الطلبة بالنسبة للمدرسين ، وكذلك الأنشطة اللاصفية وغيرها ، فكانت ألمانيا وأمريكا لديهما تفوق في المعايير الموضوعة ، ولكن اليابان مخرجات التعليم عندها متفوقة أكثر ، والسبب الرئيسي باختصار هو أن كل طالب له هدف وله طموح ، فهذا مثال ولكن أنا أتكلم سواء كان الهدف الهوية الوطنية أو القيم التي من الممكن أن تحافظ على المكتسبات الوطنية أو الطالب نفسه سواء كان مواطن أو غير

مواطن يكون له طموح أن يقدم شيء وأن تكون له بصمة إيجابية ، فما هو دور الوزارة في الحفاظ على زرع هذه القيم باستخدام كل وسائل التعليم المختلفة بجانب تدريب المعلم ودوره القيادي والمنهج ، فهذه كلها مهمة ولكنها كلها وسائل ، فإذا لم يكن هناك هدف وطموح بالنسبة للطالب فكيف يستطيع تحقيق هذا الشيء ؟ فمثلاً إذا جاءني ابني للبيت فلو سألته تجد أنه شاطر في الدراسة ومتمكن ، فكما يقولون أن العملية نجحت لكن المريض مات في النهاية ، فما هو الهدف في النهاية ؟ فلماذا درس الطالب مثلا رياضيات أو أي مادة أخرى ؟ فما هو الهدف في النهاية الذي يريده ، لذلك أريد أن أعرف دور الوزارة للتأكيد على تحقيق هذا الشيء بحيث يكون هناك نوع من التوافق ما بين القيم وزرعها سواء كانت قيم طموحية بالنسبة للشخص لينمي ذاته كطالب، وكل واحد حسب المرحلة المختلفة وباللغة التي يفهمها ، هذا جانب .

الجانب الآخر : هناك – طبعا – تركيز على تدريب المعلمين ، وتركيز على جانب المخصصات، ولكن هناك جوانب أخرى تتعلق بالوسائل التي تستخدم في التعليم وعندنا الطالب كذلك ، فما هي الآلية الاستراتيجية التي تتبعها الوزارة لتضمن مواكبة المعلم ، فمن الممكن أن تكون هناك خطة تدريبية على المدى القصير ولكن يجب أن يكون هناك مواكبة بحيث لا تكون هناك فجوة بين المعلم بتمكنه كشخص وبين الوسائل الموجودة للتعليم ، وبين الطالب واستقباله بحيث لا يفوت القطار الطالب ، ففي نفس اللحظة يكون التطور مستمر على النواحي الثلاثة مع القيم الموجودة .

السؤال الأخير : وزارة الداخلية مشكورة في موضوع الهوية الوطنية والبعد الأمني وحماية الأشخاص من الأفكار المتطرفة والأفكار الانغلاقية وغيرها لها دور كذلك ، ونحن نحافظ على المكتسبات الوطنية ، والإمارات لها دور كبير في ذلك أيضا ، وأنا أود أن أعرف الجانب التعليمي في ضمان استمرارية ثقافة الانفتاح ، ثقافة دولة الإمارات التي أعطتنا مكانة مرموقة على مستوى المنطقة والعالم .

بالنسبة لوزارة الداخلية فدورها الأمني معروف والكل يتعاون معها ، والوزارة تتعاون مع الجهات الثانية ، لكن أنا أريد معرفة الاستراتيجية التعليمية في هذا الجانب ، فأصحاب السعادة الإخوة والأخوات ذكروا موضوع الهوية الوطنية ، وهذا جزء ، ولكن أنا لا أتكلم عن التلقين ، فالطالب إذا لم يكن هناك شيء مشوق بالنسبة له من خلال ممارساته يستطيع ترجمته للهوية الوطنية في حياته وفي مستواه التعليمي ينمي هذا الشيء مستحيل أن يصل لشيء ، فما هو الدور التعليمي لبناء الثقافة والحفاظ عليها بحيث ننتهي بالحفاظ على المكتسبات الوطنية ، فهذا هو الجانب المهم ، فالجانب الأمني سمعنا عنه ونعرف عنه كل شيء ، ولذلك نحن نتكلم عن الجانب التعليمي كاستراتيجية تعليمية في هذا الجانب ، وأتمنى أن يكون هناك اهتمام لجميع الطلبة ولا يكون

التركيز فقط على المتفوقين لأن كل طالب له موهبة معينة ، فالمتفوقين نحن نوفر لهم وسائل لتفوقهم ولكن غير المتفوقين لا يتوفر لهم هذا الشيء ، لذلك أتمنى أن تكون هناك شمولية في طرح هذا الشيء ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، بالنسبة لتشجيع الطموح الفردي للطلبة ، والتكامل بين أسس العملية التربوية من الوسائل والمدرس والطالب .

ثالثا : مسألة ترسيخ الهوية ، والشيء الرابع مسألة تشجيع جميع الطلبة وليس فقط التركيز على المتفوقين ، تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر سعادة العضو على هذا السؤال .

انا أشرت سابقا أن الخطة الجديدة التي ستعرضها وزارة التربية والتعليم وستطبقها في العام القادم فيها مهارات كثيرة لا تظهر كمادة لكنها ستدخل أفقيا في هذه المواد ومنها ما ذكره سعادة العضو ، وهناك مهارات أخرى ستدخل في جميع المواد وسيكون لها تطبيق عملي ، ففكرة التلقين أثبتت فشلها في التعليم ، فيجب أن يطبق الطالب هذه الأشياء على أرض الواقع ، والتطبيق يكون إما بالتطوع أو في التجارب المدرسية أو في المشاريع والدراسات التي يقوم بها الطالب ، أو بالنقاش أو بحلقات حوار يشارك فيها الطالب ، كذلك يوجد في المنظومة التعليمية الجديدة حصص اختيارية بمعدل حصتين اختياريتين أسبوعيا في الحلقة الأولى وتزداد في الحلقة الثانية والحلقة الثالثة ، والهدف منها هي تغطية وإثراء الجوانب التي تكلم عنها سعادة العضو .

بالنسبة للوسائل المستخدمة الحديثة وتطوير المعلمين في استخدامها فهذه الوسائل تتطور وتتغير ، فمن الممكن أن يكون لديك حاليا " موبايل " وبعد سنة أو سنتين أو ستة أشهر يتغير وينزل موديل جديد ببرامج جديدة ، فتطوير وتدريب مهارات المعلمين والقائمين بالعملية التربوية أصبح إلزاميا وليس اختيارياً ، لذلك فالوزارة انتهجت التركيز على هذا الجانب .

بالنسبة للأندية الطلابية : يجب أن نشرك جميع الطلاب ما دام الطالب موجود ويدرس في دولة الإمارات ، صحيح أن هناك طلاب متفوقين ، وطلاب لديهم مهارات في الشعر أو في الفن أو في الرياضة ، فالوزارة تفكر بطريقة جديدة بإنشاء أندية ورعاية الطلاب حسب تخصصاتهم وميولهم، فالوزارة حاليا عن طريق التعاون مع جهات مجتمعية كثيرة سواء في دبي أو في الشارقة أو رأس الخيمة تسعى إلى إنشاء أندية تخصصية لمهارات معينة بالتركيز عليها وزيادة الكفاءة فيها ، فحتى في الأولمبياد – مثلا – نحن نحتاج إلى عشرين أو ثلاثين بطل أولمبي في رياضة معينة

ورياضات أخرى ، فلا نتكلم عن الأعداد الكبيرة ولا نتكلم عن الجودة والتركيز في هذه المهارات والاستغلال الأمثل للساعات المتوفرة في اليوم الدراسي للتركيز على هذه المهارات وتطويرها ، وأشكر سعادة العضو على إثارة هذه النقطة لأنها نقطة حساسة ، فلا نريد أن نترك طالب لديه مهارة يفقدها مع الوقت ، فنريد أن نركز عليها ونطورها ونهتم بها ، وهذا يكون عن طريق الأندية العلمية والفعاليات والأنشطة المدرسية .

بالنسبة للهوية الوطنية كما ذكرت هناك مادة جديدة هي مادة الدراسات الاجتماعية تركز على هذا الأمر ، لكن أيضا الهوية الوطنية يجب أن يتم تكريسها في جميع المواد سواء في اللغة العربية والتربية الاسلامية وغيرها ، وحتى نفكر بها كيف تكون في مشاريعنا كمشاريع الطلاب في الثانوية العامة بحيث يقوم الطالب بعمل مشروع لكيفية إيجاد حل لمشكلة موجودة في الدولة ، فهنا أنت بطريقة غير مباشرة تربط هذا الأمر مع البيئة المحلية وحلول المشاكل القائمة في المجتمع المحلي ، بالإضافة للزيارات الطلابية لبعض الأشياء ، فعندنا في هذه السنة معسكر أسميناه " المعسكر التراثي في الغربية " يستوعب تقريبا في حدود خمسة آلاف طالب يذهبون في "المزاينة" ويعيشون الحياة البرية في مخيم شامل كامل ، فهناك أنشطة كثيرة إن شاء الله تتكامل مع بعضها في منهاج علمي متكامل وواضح لأهداف معينة لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظومة التعليمية المتكاملة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، أتمنى التوفيق لمعالي الدكتور حسين – وزير التربية .

أنا مداخلتي لها دور كبير في المعلم وهي إدارة المدارس ، فهل لمدير المدرسة صلاحية في إدارة المدرسة من الناحية المالية والناحية الإدارية بحيث يستطيع أن يعرف التكلفة الفعلية للمدرسة وصيانة المدرسة والأعباء المالية التي يتكبدها بحيث تكون لديه المسؤولية مع المدارس الأخرى ، وهل لديه المسؤولية في اتخاذ القرار في تعيين مدرسين لصالح المدرسة ، فهل يشارك في التعيين ويتحمل مسؤولية ذلك ، وهل لديه المسؤولية الكافية في اتخاذ القرار لإعفاء المدرس ، وهل لديه المعرفة بتكلفة الطالب ؟ هذا من جانب .

الجانب الثاني أو السؤال الثاني : ما هو الدعم الذي يتلقاه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ العضو يسأل عن الجانب الإداري من إشراك المعلم في العملية التربوية .

النقطة الثانية بخصوص ما توفره الوزارة لأبنائنا أصحاب الاحتياجات الخاصة من الطلبة ، تفضل.

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو على هذه المداخلة مع أن هذا السؤال سألته منذ أول يوم دخلت الوزارة فيه ، فعندما أزور المدارس أسأل نفس هذا السؤال بما يخص صلاحيات المدير، لذلك بدأنا حاليا نفكر – ومن الممكن أن أستعمل هذا اللفظ الذي ربما يكون غير لائق – بأن نعتبر المدرسة كمؤسسة أو شركة صغيرة ، ولذلك يجب أن يكون المدير ملم بجميع الأمور التي تدور في هذه المدرسة ، لذلك قام الإخوان في الشؤون المالية مشكورين بعمل دراسة لتكلفة الطالب في كل مدرسة ، وقد تم حصر (60) مدير مدرسة لبداية التباحث معهم وعرض الحقائق عليهم لأخذ آرائهم وأفكارهم حول كيفية تطوير هذه العملية ، وكانت المفاجأة كبيرة من تكلفة الطالب ، فبعض المدرسين استغربوا أن هذا الكم من المال يصرف على الطالب ، فهذه فكرة رائعة جدا ، ومع وجود مجلس أولياء الأمور حيث يمثل كمجلس إدارة في المدرسة ، والمدير يقدم تقارير مالية وتعليمية وإدارية ، وبالعكس فإن هذا ينمي قدرات المدير ومهاراته بحيث يكون مترابط مع المجتمع ويصرف الأموال حسب الميزانية التشغيلية المخصصة له بطريقة يركز فيها على الأمور التعليمية أكثر من الأمور الكمالية والجمالية المعتادين عليها ، فهذه فكرة وتوصية رائعة جدا ، ونحن الآن نطبقها على مراحل ، لكن في نفس الوقت نحتاج لنؤهل وندرب مدراء المدارس لامتلاك هذه المهارات الجديدة التي لم تكن مطلوبة منهم سابقا ، لكن الحمد لله توجد كفاءات وقدرات لدى المدراء المواطنين لاستيعاب هذه المهارات بسهولة عالية ، وبدورات مكثفة وبسيطة إن شاء الله ستمكنهم من هذا الأمر .

بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة من الطلاب فقد تم اتخاذ قرار بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام على مستوى دولة الإمارات بشكل عام ، والوزارة استعانت ببيت خبرة في تطوير بطاقة تقييم وتدريب وتأهيل كوادر مواطنة لتحديد نوعية واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وقدراتهم وإمكانياتهم ثم دمجهم في المدارس ، وهذه التجربة تمر في مرحلتها الأولى ولها إيجابيات وسلبيات ، وحاليا نحن نقوم بعمل دراسة مستفيضة على هذه التجربة لأنها تؤثر كثيرا في التحصيل العلمي لهؤلاء الطلاب ، وكذلك نوعية الامتحانات التي من المفروض أن يقدموها ونوع المنهاج ، وهل يتم دمجهم في الصف العادي أم أن بعض الحالات تكون في صفوف خاصة والتعليم فيها واحد لواحد ؟ فهذا هو العمل الذي نقوم به حاليا ، لكن أنا أقول أن التجربة تم تنفيذها ولها إيجابيات ولها سلبيات ، وإن شاء الله نحن في طور القضاء على السلبيات وتطوير

الإيجابيات، وهذا التوجه يتطلب من الحكومة إيجاد نظام تعليمي له خصوصيته لتطوير مهارات وقدرات هذه الفئة ، وفي النهاية هذا مواطن يستحق أن يتعلم ويتطور ويحصل على وظيفة في المستقبل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بإضافة شيء يا أخ عبدالعزيز ؟ تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

أشكر معالي الوزير ، وأتمنى له التوفيق ، فما دام لديه هذه النظرة المستقبلية فأدعو له بالتوفيق ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أتمنى التوفيق لمعالي الوزير في تنفيذ مهامه وعمله كوزير للتربية والتعليم ، وأني كل ثقة في نجاحه – إن شاء الله – لأن المسؤولية كبيرة في هذا المجال .

معالي الرئيس ، التعليم هو مسؤولية المجتمع ككل وليس مسؤولية وزارة التربية والتعليم فقط ، فهو مسؤوليتنا نحن كأعضاء ومسؤولية الطلبة ومسؤولية الحكومة ومسؤولية القيادة ، فهي إذاً مسؤولية متكاملة للمجتمع بصفة عامة ، والتعليم هو عنصر أساسي في تنمية المجتمعات والشعوب ، فالتعليم ذا صفة تراكمية واستمرارية ، ولا يمكن أن يكون التعليم مجزأ ، أي أن يأتي كل وزير وكل مسؤول وينسف البرامج والخطط والاستراتيجيات المعمول بها سابقا ، وأنا أرى أن المسؤولية تقع على الوزارة في المحافظة على ما تم إنجازه والبناء عليه ، ونحن نلاحظ أن هناك تغيرات سريعة تحدث في عملية التعليم ، فمثلا نوعية المدارس انتقلت من صفة ذكية إلى صفة نموذجية إلى شراكة ، ونحن نسير بهذا الموضوع بسرعة بدون أي استراتيجية واضحة في هذا الموضوع .

معالي الرئيس ، أيضا الكادر التعليمي يحتاج إلى وضع خطة استراتيجية لتنمية هذا الكادر التعليمي لتحقيق المطالب المجتمعية ، ووزارة التربية والتعليم هي الجهة التنفيذية لهذه الاستراتيجية ، ولا يمكن للوزارة أن تضع الاستراتيجية وتضع البرامج والخطط في نفس الوقت وتشرف على التنفيذ ، لذلك – معالي الرئيس – أقترح انشاء مجلس اتحادي أعلى للتعليم يعنى هذا المجلس الاتحادي بوضع الاستراتيجيات للتعليم بحيث تكون موحدة على مستوى الدولة ، فلا تكون هناك استراتيجية تعليم خاصة في أبوظبي يشرف عليها مجلس أبوظبي للتعليم ، ولا تكون هناك

استراتيجية تعليم خاصة في دبي تشرف عليها دائرة المعرفة في دبي ، وكذلك الإمارات الشمالية لها استراتيجية خاصة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ، فأقترح تبني فكرة إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتعليم لوضع الاستراتيجية ، هذه النقطة الأولى .

معالي الرئيس ، الحقيقة عندي مجموعة من النقاط لكن سأحاول اختصارها ، فالموضوع مهم جدا. لقد وضعت وزارة التربية والتعليم خطط واستراتيجية طموحة خلال الفترة الماضية من تولي معالي الوزير المنصب ، وعملوا مسارات متقدمة ومسارات عامة وغير ذلك ، لكن هل هناك خطط مصاحبة لذلك لتأهيل الكادر المواطن من المدرسين لتنفيذ هذه الخطط ؟ أنا أقصد كمدرسين، فهذا طبعا لابد أن ينعكس على عدد المدرسين في الحلقة الثالثة مثلا في التعليم الثانوي ، فنحن نتكلم عن هذه المسارات أن معظمها في التعليم الثانوي ، فكم نسبة المواطنين المؤهلين الذين يمكن لهم تنفيذ هذه الخطط ، وهل توجد خطط واقعية في هذا الموضوع ؟

الحقيقة هناك مجموعة من النقاط ، ولكن سأتكلم عن نقطة واحدة وبقية النقاط سأتكلم فيها في الجزء الثاني من المداخلة اختصارا للوقت .

الوزارة تستقطب معلمين من الخارج ، وهذا شيء عالمي وكل دول العالم تستقطب في هذا المجال، لكن أن نستقطب معلمين من دول أقل منا في تصنيف التعليم وأقل منا مستوى في الإمكانيات التعليمية ! فهذا أمر – في الحقيقة – مثير للاستغراب ، فنستقطب من دول ليس لها تصنيف في التعليم ، وهناك مؤشر موجود على الانترنت يعطيك مؤشر اسمه " global teach index" يعطيك التصنيف للدول التي فيها مدرسين وتقييم هؤلاء المدرسين ورواتبهم وكل شيء ، ومعظم المدرسين الموجودين عندنا من الدول التي جاؤوا منها لم يذكروا في هذا التقييم ، فدولهم لم تذكر في هذا التقييم ، فإما أنهم ليس لديهم مؤشرات أو أن مستوى التعليم منخفض عندهم ، فهذا الموضوع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بحيث نستقطب كفاءات حتى لو كلفتنا أكثر من أجل أن تكون مخرجات التعليم تلبي حاجة المجتمع واقتصاد المعرفة وتعليم المعرفة ، فيجب أن نحقق هذه الاهداف ، فالشعارات الكبيرة المرفوعة يجب أن تكون قابلة للتحقيق من خلال برامج وآليات ووسائل تنفيذ هذه البرامج ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد طرح فكرة إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتعليم بحيث يضع استراتيجية شاملة للتعليم تنفذها الوزارة والهيئات التعليمية في مختلف الإمارات .

وقد تساءل – كذلك - عن مسألة هل يعد المعلمين إعداداً مناسباً لتطبيق الخطط الطموحة التي تتبناها الوزارة ؟

النقطة الثالثة : لماذا يتم استقطاب مدرسين وافدين من مناطق غير موجودة في التصنيف العالمي أو مستوياتها التدريسية متدنية ؟ تفضل .

معالي / حسين ابراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو على هذا السؤال .

بالنسبة لخطط التطوير التي عرضتها الوزارة وطبعا مرتبط بها خطة تنفيذية لتطوير كفاءة المعلمين الموجودين في الميدان ، والفرق ما بين الخطة القديمة والحديثة هو مسألة إلغاء التشعيب إلى علمي وأدبي في الصف الحادي عشر والثاني عشر ، والمواد التي ستعتمد بحيث تكون قليلة ، وتم التركيز في ذلك على العلوم والرياضيات والكيمياء والفيزياء وتطوير اللغة الانجليزية ، وكذلك إضافة مادة جديدة في الدراسات الاجتماعية ، طبعا حين البدء في الخطة حصل هناك دراسة مستفيضة بالنسبة لأعداد المعلمين الموجودين في الميدان وما هو النقص الموجود ، وكيف نعالج النقص وكيف ندرب ونعيد تأهيل المعلمين الموجودين في الميدان ، وطبعاً توجد خطة لتطوير وتأهيل المعلمين وهذه ستنفذ على ثلاث سنوات ، ففي السنة القادمة سنبدأ بها على الصف الأول والصف الرابع والصف العاشر وتدخل بسيط في الصف الحادي عشر حيث سيبقى فيه الأدبي والعلمي ، فنحن نتكلم عن أربع مراحل دراسية سنركز عليها في السنة القادمة وفي كل سنة نضيف أربع مراحل جديدة ليكون النظام مطبق بالكامل خلال ثلاث سنوات من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر .

وبالنسبة لاستقطاب المدرسين الوافدين - طبعاً - حالياً عندنا أولوية أولى هي استقطاب وتعيين المواطنين ، وبعد ذلك نبحث عن وافدين يكونون معظمهم قد عاشوا ودرسوا في جامعات وكليات دولة الإمارات العربية المتحدة ، وإذا لم نحصل عليهم نبدأ بالبحث عن مدرسين وافدين من الدول العربية أو الدول الأجنبية ، ولكن هناك معايير لذلك ، فمصر - مثلاً - تدخل فيها المواضيع السياسية وكذلك الأردن ، فهذه الدول التي نستقطب منها وليس غيرها ، وأيضا المغرب بدأنا الآن نبحث فيها ، لكن في النهاية هؤلاء يجب أن يجتازوا اختبارات ومعايير موجودة في الوزارة ، وأشرنا سابقا أن هذا المدرس الوافد يتم تدريبه وتأهيله عن طريق نظام يتعرّف فيه على ثقافة وتقاليد وعادات الإمارات .

بالنسبة لمدرسي اللغة الانجليزية يوجد استقطاب من الدول التي فيها اللغة الانجليزية هي اللغة الأم مثل بريطانيا وأمريكا واستراليا ، لكن صراحة هؤلاء المدرسين يوجد عليهم صراع عالمي وتنافس شديد ، لذلك يجب - كما تفضلتم على الدولة - أن تبدأ بخلق قاعدة وطنية من المعلمين يتم الاعتماد عليهم ، فكل سنة يحصل شح عالمي في المعلمين ، فمهنة المعلمين عالميا فيها نقص

شديد خاصة في الثانوية العامة ، فهناك صعوبة في الحصول على معلمين مؤهلين بكفاءة عالية لهذه المرحلة ، لذلك يجب التركيز على إعداد الكوادر الوطنية ، وإذا وجدنا صعوبة في الكوادر الوطنية أعتقد أن الناس الذين يعيشون على أرض الإمارات كفاءاتهم أفضل وأحسن من أن تستقطب من بعض الدول التي ذكرها سعادة العضو ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

نعم معالي الرئيس ، معالي الوزير لم يتطرق إلى المجلس الأعلى الاتحادي للتعليم الذي تكلمت عنه ، لكن سأكمل مداخلتي ...

معالي الرئيس :

هذه طبعا أمنية ، تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

في رأيي أن هذا مقترح من الممكن عرضه على أصحاب الرأي والخبرة وهو يضع استراتيجية شاملة للتعليم وهو يعمل على تطويرها ، والوزارة تعنى بتنفيذ هذه الاستراتيجية ، فهذا هو رأيي في هذا الأمر .

وعندي – كذلك - مجموعة من الاستفسارات – معالي الرئيس – لمعالي الوزير باختصار هي :

أولا : هل يوجد ميثاق أو معيار للسلوك العام للمعلم في القطاع العام والقطاع الخاص ؟

ثانيا : هناك نظام مياومة للمعلم ، فهل يمكن لمعالي الوزير الحديث عن هذا النظام وكيف يمكن للمعلم أن ينتج إذا كان راتبه بالمياومة ؟

ثالثاً : توجد مهنة مطبقة في منطقة أو في مجلس أبوظبي للتعليم وهي مهنة " مساعد معلم " و " مساعد للصف " ، هاتان المهنتين موجودتين ، وهم يستقطبون – حسبما أعرف – ليس شرطاً أن يكون من خريجي الجامعة بل من حملة الثانوية العامة ويدخلونهم في دورات تأهيلية ويعملون في هذا المجال ليساعدوا المعلمين في أداء مهامهم ، وهذا يزيح عبء كبير عن المعلم وتتركه يتفرغ للعملية التعليمية بشكل أكبر ويسد بعض الفراغات الموجودة .

والسؤال الثالث والأخير وهو سؤال لنا كلنا كمجتمع وكوزير : لماذا أولادنا كلهم يدرسون في مدارس خاصة ؟ ولماذا أبناء الموظفين الحكوميين يدرسون في مدارس خاصة ؟ ولماذا أبناء أعضاء المجلس الوطني يدرسون في مدارس خاصة ؟ ولماذا أبناء موظفي وزارة التربية والتعليم يدرسون في مدارس خاصة ؟ أبناء المدرسين أنفسهم لماذا يدرسون في المدارس الخاصة ؟ هذا ما

نريد معرفته ، هذا يعكس عدم ثقتنا في التعليم الحكومي وهذه ليست حرية شخصية ، لابد أن نعمل على زرع هذه الثقة في المعلم وفي التعليم ، نحن درسنا ، ومعاليك درست ، ومعالي الرئيس درس في المدارس الحكومية ، ومعظم من درس في المدارس الحكومية كان أداؤهم متميز في الفترة الماضية ، وأصبحوا وزراء ناجحين وأدباء ومهندسين وأطباء ، وكان – ما شاء الله – هناك نخبة من هذا الجيل ، خاصة هذا الجيل الذي وصل ما بين (35-60) سنة طبعاً إذا استثنينا بعض الأشخاص ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، حقيقة النقطة الأخيرة التي أثارها الأخ أحمد تحتاج لدراسة لمعرفة ما يسمى بالاتجاهات العامة للمجتمع ، فهناك الكثير من الظواهر خلال العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة طرأت على مجتمعنا ، علماء الاجتماع وعلماء التربية يجب أن يدرسوا هذه الظواهر ، مثلاً – النقطة التي ذكرها الأخ أحمد – وهي تحول العديد من القطاعات المجتمعية لإدخال أولادها في القطاع الأهلي، ولماذا سادت سلوكيات استهلاكية معينة في مجتمعنا وهي سلبية ؟ حقيقة هناك الكثير من الأمور التي ليست – بالطبع – من صلاحية وزارة التربية ولكن من صلاحية مراكز البحوث في الجامعات أو في مركز الدراسات الاستراتيجية والعديد من الجهات التي يجب أن تدرس هذه الظواهر، ونحن نستطيع أن نعطي ملاحظات عامة ولكن الباحث والدارس الأكاديمي يستطيع أن يذهب إلى نواحي تفصيلية – كما ذكر الأخ أحمد – مثل كيف هو مستوى التعليم العام وما هي المواد التي جذبت أولياء الأمور ؟ أعتقد هذه الأمور تحتاج لدراسة ومجالها ليس هنا ، على كل النقاط التي أراد الأخ أحمد أن يسأل معالي الوزير عنها هي ميثاق سلوك للمعلم والنقطة الثانية هي نظام المياومة للمعلم والنقطة الثالثة هي مسألة مساعد المعلم ومساعد الصف ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على الأسئلة ، أولاً بالنسبة لميثاق المعلم فهو موجود في الوزارة والآن هناك تطوير جديد حيث سيرتبط ربطاً مباشراً مع رخصة المعلم وهو يشمل التعليم العام والتعليم الخاص ولكن نحن نطور فيه بشكل أكبر لإضافة أمور جديدة استجدت حسب التغيير الذي حصل في المجتمع .

وبالنسبة لمعلمي المياومة فهم عبارة عن معلمين يتم استخدامهم في حالات طارئة معينة مثل قيام معلم بإجازة طارئة أو إجازة وضع ، وهناك شيء آخر وهو المعلم الاحتياط وهم يغطون هذه المسألة ولكن في حالة عدم وجودهم يتم استخدام مدرس المياومة وهذه مهنة مؤقتة .

وبالنسبة لمهنة مساعد المعلم أو مساعد الصف فهي موجودة في بعض المدارس في الوزارة والتجربة جارية على أرض الواقع الآن ، وكذلك مجلس أبوظبي للتعليم يعتمد هذا النظام .

وبالنسبة لدراسة الأولاد فإن أولادي يدرسون في المدارس الحكومية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً أنك تقود المثالية في هذا الموضوع وهذا شيء طيب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، والآن ننتقل لآخر المتحدثين وهو سعادة الأخ سلطان سيف السماحي تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً الإخوة الأعضاء غطوا بعض الاستفسارات التي كنت أنوي طرحها على وزير التربية ومن ضمنها أحببت أن أثني على كلام الأخ سلطان بن جمعة لأن اقتراح المدرس أو المعلم المواطن خاصة في التربية الإسلامية واللغة العربية في المدارس الخاصة كان مقترحاً سابقاً ونوقش بشكل ودي مع الوزير الأسبق لكنه طلب أن يتم تبني ذلك في القانون الجديد لهيئة التوطين أو الموارد البشرية التي كان رئيسها لكن لم يحصل شيء – للأسف – في الموضوع ، لذلك نتمنى من معالي الوزير أن يركز على هذا الموضوع ، فأولاً سيكون الدور الرقابي على المدارس الخاصة أقوى خاصة على هاتين اللغتين التي نتمنى أن تقوى في المدارس الخاصة التي أهملتها كثيراً وأصبح هناك ضعف في مستوى الطالب في المدارس الخاصة للغة العربية والتربية الإسلامية .

أما الاقتراح الثاني – معاليك - : كنت أحب أن أستفسر عن دور الوزارة في تنشيط أو عودة التربية البدنية بالمدارس خاصة في السنوات الأخيرة فقد رأينا أن هناك ازدياد في مسألة السمنة ومشاكل الأمراض العصرية التي منها السكري والتي تكلف الدولة مبالغ طائلة في العلاج ، أو عدم الاهتمام في الناحية الصحية وكانت – كما يعلم الجميع في المجلس – بأن دور التربية البدنية في المدارس مهم جداً فهو أولاً لتقوية المجتمع – مجتمع صحي ثقافي علمي - ، وكذلك – أيضاً – محاربة السمنة والأمراض التي أصبحت تسبب قلقاً للمجتمع ، وكما يقال " العقل السليم في الجسم السليم " ، هذه الجملة نرددها لكن – للأسف – لا نرى العمل بها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير حيث طرح الأخ سلطان وركز على مسألة اللغة العربية والتربية الإسلامية في المدارس الخاصة وكذلك الاهتمام بالتربية البدنية والرياضية في المدارس الحكومية والخاصة ، تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على هذه المداخلة الطيبة ، بالنسبة للمدارس الخاصة والمواد الأساسية التي تكلم عنها وهي اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية ، فهناك قرار وزاري تم استصداره بإجبار هذه المدارس الخاصة على تطبيق منهاج وزارة التربية والتعليم كاملاً ، وهذه المدارس – إن شاء الله – ابتداءً من السنة القادمة ستطبق الامتحانات الموحدة عن طريق الوزارة ، وأي تقصير أو تكاسل في تطبيق المادة وتدريسها بالطريقة الصحيحة ستتم محاسبتها وهذا يتضح لنا من خلال الامتحانات الدورية أو الامتحانات الوطنية التي تعدها الوزارة وهذا سيكون على مستوى الدولة بالكامل وليس على مستوى أبوظبي أو دبي أو الإمارات الشمالية بل على مستوى دولة الإمارات شاملة ، وهذا سيعزز وسيقوي هذه النقطة وأتوقع مع وجود هذه الامتحانات وهذا المستوى العالي سيجبر المدارس الخاصة على أن تبحث عن مدرسين ذوو كفاءة وجودة عالية لتحسين نتائج الطلاب في هذه الامتحانات ، وحالياً اللغة العربية والتربية الوطنية والتربية الوطنية عبارة عن مأساة ، فقد قمت بزيارات كثيرة للمدارس الخاصة وكان المواطنون يشكلون نسبة 20 أو 25% في هذه المدارس وفي بعضها 70% ووجدت أن إمكانياتهم وقدراتهم في اللغة العربية ضعيفة جداً ، وإن شاء الله هذا الحل سيطبق في السنة القادمة .

المداخلة الثانية وهي المداخلة الطيبة وهي عن الصحة والسلامة ، وهذا شيء أساسي ويجب على وزارة التربية والتعليم أن تقوم بدورها فيه بفعالية وقوة – كما ذكر سعادة العضو – " العقل السليم في الجسم السليم " ، فالوزارة بدأت منذ أشهر قليلة بإنشاء برنامج صحي رياضي ثقافي متكامل ، ونظرة شاملة لمادة التربية الرياضية ، وإدخال - بشكل أفقي - الثقافة الصحية من ناحية التغذية وما هي الأكلات المناسبة والسعرات الحرارية في المناهج الدراسية ، كذلك عمل ورش تطبيقية في المدارس ، والتوجه إلى إعادة مادة جديدة بالأخص للبنات وهي مادة التربية المنزلية وهي اختيارية ، ومادة التثقيف الصحي وهي إجبارية للصفوف الثانوية لتؤهلهم ليكون لديهم وعي صحي وقدرات صحية للتدخل السريع مثل الإسعافات الأولية في المنزل أو حتى عمل نهج غذائي صحي للأسرة ، وكذلك لدينا أندية رياضية للصحة والسلامة على مستوى الدولة ، وكذلك لدينا – معالي الرئيس – في شهر فبراير بتاريخ 02/12 شهر الصحة والسلامة تشمل أنشطة وفعاليات على مستوى دولة الإمارات كاملة بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتعليم والتعليم الفني والتقني وهيئة المعرفة ، حيث سيكون لمدة شهر كامل مسابقات وأنشطة وسينتهي بمعرض كبير – إن شاء الله – في إمارة أبوظبي ليغطي هذه الجوانب كاملة ، شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على المداخلة .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك تعقيب أخ سلطان ؟ تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

نعم معاليك ، أحب أن أشكر وأثمن جهود الوزارة وتطلع معالي الوزير ونتمنى – أيضاً – أن يكون هذا البرنامج والمشروع الوطني مطبق على أرض الواقع ونراه مستقبلاً ، ونتمنى -معاليك- أن لا يكون الموضوع وليد اللحظة بل يكون مشروع وطني للمستقبل ومستمر ، لذلك نتمنى من معاليك – أيضاً – أن تكون المدارس النواة الأساسية والرئيسية للرياضة وأسلوب حياة وانطلاق للمجتمع وأن يكون لديه تثقيف صحي وتثقيف رياضي وعملي في الميدان ، ونتمنى – أيضاً – وجود برنامج والتعاون عليه من المدارس والجامعات بعودة التربية الرياضية وتأهيل كوادر وطنية في المستقبل نراهم مدربين ومدرسين للرياضة البدنية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / حسين إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على المداخلة ، وأنا هنا أمثل الحكومة ولا توجد كلمة تصدر عنا إلا وتنفذ وهذه أمانة ونحن في اجتماع معكم ، وأتوجه بالشكر الجزيل للمجلس الموقر على المناقشات والأطروحات التي أثرونا بها ، وبصراحة الجلسة كانت عبارة عن كنز من المعلومات والأفكار ، وجميعكم – ما شاء الله – لديه مجالس للتواصل مع الميدان وأنتم عيوننا في الميدان أكثر منا ، فالرجاء دائماً التواصل معنا وأرقامنا والبريد الالكتروني متوفر والوزارة معروفة ، وأنا أستأذن – معالي الرئيس – بأن يكون تواصلنا دائم وليس كلقاءات رسمية – فقط – وفي أي وقت أي عضو لديه ملاحظة أو فكرة يود طرحها فنحن سعداء بالتواصل معه سواء معي شخصياً أو مع أعضاء فريق العمل ، وإن شاء الله ما سمعتموه سينفذ ويطبق على الواقع فنحن جئنا لننفذ وليس للكلام – فقط - ، وإن شاء الله سترون النتائج في القريب العاجل ، وشكراً معالي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة الطيبة في هذا اللقاء .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، كما ذكر الإخوان وكما ذكر معالي الوزير ، التربية والتعليم مسؤولية اجتماعية وهي ليست مسؤولية الوزارة وحدها وإن كانت هي اللاعب الأساسي والفاعل الهام ، وإنما المسؤولية الاجتماعية الكبرى هي لكل فئات المجتمع ، الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات في القطاعين الأهلي والخاص ، وأنا أضم صوتي – أيضاً – إلى صوت

الإخوة الأعضاء في تمنياتنا لمعاليك بالتوفيق في هذه المهمة ولاشك أن أصحاب السعادة الإخوة والأخوات الأعضاء كلهم في صفك وفي صف التطوير وفي صف تنمية هذه العملية التربوية الهامة لتنمية مجتمعنا بشكل حضاري .

ختاماً ، نتمنى للكل التوفيق والنجاح – إن شاء الله – في قادم الأيام ، وشكراً معالي الوزير .

والآن ننتقل إلى التوصية ، يا إخوان بالنسبة لتوصية الأخ حمد فكما تعرفون أنه بعد أن طرح الموضوع والوزير أجاب عليه اقترح الأخ حمد إصدار توصية ... تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

لو سمحت يا معالي الرئيس ، أنا أطلب تأجيل التوصية وتحويلها إلى الموضوع العام لتكون ضمن توصياته ، وأعتقد أنها - هكذا - ستكون أكثر فعالية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ حمد ، والآن أشكركم يا إخوان وإن شاء الله نلتقي يوم الثلاثاء القادم وسوف يكون الموضوع العام حول الجمعيات التعاونية مع معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية .

والآن وبعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال ، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

اذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 14:15 من بعد الظهر)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

القرارات التي تم عرضها من قبل

سعادة / حمد أحمد الرحومي

في شأن السؤال الأول

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ENVIRONMENT & WATER
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة البيئة والمياه
مكتب الوزير

قرار وزاري رقم (372) لسنة 2013م
بشأن وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا

وزير البيئة والمياه،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م في شان استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الامارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2009م بشان الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة والمياه وتعديلاته،

وفي إطار حرص الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بحماية وتنمية الثروات المائية الحية من خلال تنظيم استغلال المخزون السمكي وتحديد جهد الصيد،

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة،

قـــرر:

المادة الأولى

وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا.

المادة الثانية

يستثنى من حكم المادة الاولى ما يلي :-

أولاً: البيع والتنازل عن قوارب الصيد المقيدة في السجل العام بالوزارة، ويشترط فيمن يقيد اسمه في السجل ما يأتي :-

1. ان يكون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. ان يكون مرخصا له بمزاولة حرفة الصيد من السلطة المختصة.
3. ألا يقل عمره عن (18) ثماني عشرة سنة ميلادية.
4. ان يكون حسن السيرة والسلوك.
5. ألا يكون مقيدا في سجل مزاولي حرفة الصيد بالوزارة.
6. ان يكون لديه خبرة في مهنة الصيد وارتياد البحر.

ثانياً: القوارب البديلة (في حالة تلف القارب أو استبداله).

ثالثا: انتقال رخصة قوارب الصيد المقيدة في السجل بالوزارة في حال وفاة مالكها الى ورثته اللذين يعتمدون على مهنة الصيد كمصدر رزق اساسي لهم.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض معه من قرارات سابقة، وعلى كل من يعينهم الأمر عمل ما يلزم لتنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

د. راشد احمد بن فهد
وزير البيئة والمياه

صدر في: 13 رجب 1434هـ
الموافق: 23 مايو 2013 م
(قفلة)

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ ◆ فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ ◆ ص ب ١٥٠٩ ◆ دبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 ◆ FACSIMILE: +971 4 265 5997 ◆ PO BOX 1509 ◆ DUBAI ◆ UNITED ARAB EMIRATES

أنظمة صلاح الجاسم +965 246 7712 O saljas.com

قرار وزاري رقم (٢٦١) لسنة ٢٠٠٣م
بشأن وقف تسجيل قوارب ولنشات جديدة

وزير الزراعة والثروة السمكية،

بعد الإطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في الدولة،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩م في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة والثروة السمكية،

وعلى قرارنا رقم (٣٠٢) لسنة٢٠٠١م باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩، في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى نتائج الدراسة المسحية التي قامت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في أبوظبي بالتعاون مع الوزارة والتي أعطت مؤشراً أن هناك تدهوراً حاداً في المخزون السمكي.

وبناءً على المراسلات المتبادلة مع السلطات المختصة بشأن وقف إصدار رخص الصيد للمحافظة على المخزون السمكي.

وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر ما يلي:

المادة الأولى

وقف إصدار تراخيص جديدة للقوارب واللنشات حتى أشعار آخر.

المادة الثانية

يستثنى من ذلك:

١ ــ العجزة بشرط أن يعمل على القارب أو اللنش أحد أقاربه.

٢ ــ الورثة.

٣ ــ البيع أو التنازل عن القارب أو اللنش المسجل.

٤ ــ القوارب البديلة: (في حال خروج قارب أو لنش من الخدمة نتيجة تعرضه لحادث أو تلف بشكل لا يصلح معه للاستخدام).

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

سعيد بن محمد الرقباني
وزير الزراعة والثروة السمكية

صدر في : ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ
الموافق : ٢٠ يوليو ٢٠٠٣م

أنظمة صلاح الجاسم +965 246 7712 O saljas.com

قرار وزاري رقم (372) لسنة 2013م
بشأن وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا

وزيـر البيئـة والميـاه،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م في شان استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الامارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2009م بشان الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة والمياه وتعديلاته،

وفي إطار حرص الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بحماية وتنمية الثروات المائية الحية من خلال تنظيم استغلال المخزون السمكي وتحديد جهد الصيد،

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة،

قـــرر:

المـادة الأولـى

وقف اصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا.

المـادة الثانيـة

يستثنى من حكم المادة الاولى ما يلي :-

أولاً: البيع والتنازل عن قوارب الصيد المقيدة في السجل العام بالوزارة، ويشترط فيمن يقيد اسمه في السجل ما يأتي :-

1. ان يكون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. ان يكون مرخصا له بمزاولة حرفة الصيد من السلطة المختصة.
3. ألا يقل عمره عن (18) ثماني عشرة سنة ميلادية.
4. ان يكون حسن السيرة والسلوك.
5. ألا يكون مقيدا في سجل مزاولي حرفة الصيد بالوزارة.
6. ان يكون لديه خبرة في مهنة الصيد وارتياد البحر.

ثانياً: القوارب البديلة (في حالة تلف القارب أو استبداله).

ثالثاً: انتقال رخصة قوارب الصيد المقيدة في السجل بالوزارة في حال وفاة مالكها الى ورثته اللذين يعتمدون على مهنة الصيد كمصدر رزق اساسي لهم.

المـادة الثالثـة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض معه من قرارات سابقة، وعلى كل من يعنيهم الأمر عمل ما يلزم لتنفيذه، وينشر في الجريدة الرسمية.

د. راشـد أحـمـد بن فـهـد
وزير البيئة والمياه

صدر في: 13 رجب 1434هـ
الموافـق: 23 مايو 2013 م

ملحق رقم (2)

تقرير

لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة

في شأن موضوع

" سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

منى جمعة البحر

2014 /3/30

تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة

حول موضوع (سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين)

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	**2**
الملخص التنفيذي	**3**
التقرير المفصل	**6**
المحور الأول :شروط استقطاب المعلمين المواطنين	**6**
المحور الثاني : معايير تقييم الكادر التعليمي الخاصة بالمعلم المواطن والأجنبي	**10**
المحور الثالث : الكادر المالي للمعلمين المواطنين كوسيلة لاستقطاب المعلمين الذكور	**12**
المحور الرابع:خطة الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين	**13**
النتائج	**16**
التوصيات	**17**

ملخص التقرير

أحال المجلس بجلسته الثالثة في دور الانعقاد العادي الثاني المعقودة بتاريخ 2012\12\11 موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول : شروط استقطاب المعلمين المواطنين

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

1. انخفاض نسب التوطين في الوزارة وخاصة الذكور وعزوف المواطنين عن العمل في سلك التعليم ، مما سيترتب عليه عدم نجاح خطة الوزارة في تنفيذ ما هو مستهدف منها لاستقطاب الكوادر الوطنية ، ورفع نسبة التوطين وهذا ما يتعارض مع رؤى واستراتيجيات الحكومة في توطين مهنة التعليم و تنمية الموارد البشرية الوطنية.
2. عزوف الطلبة المواطنين عن الالتحاق بكليات التربية،بسبب غياب خطة واضحة لعمليات الإرشاد والتوجيه المهني في الوزارة،و ضعف أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في تطوير حزمة برامج الإرشاد المهني لطلبة المدارس.
3. عدم كفاية الكادر الإداري في المدارس،وعدم استفادة الوزارة من خريجي مساعدي المعلمين،أدى إلى كثرة الأعباء الوظيفية على المعلمين بحيث لا يقتصر دوره كمعلم،بل يمتد إلى الإشراف الإداري.
4. ضعف مخرجات تطبيق نظام النجاح الآلي أدى إلى عدم قدرة المعلمين على الالتزام بالخطط الزمنية المقررة للمناهج الدراسية ،و ذلك لانشغالهم بإعادة تأهيل المخرجات التعليمية الضعيفة للطلبة،نتيجة لتطبيق نظام النجاح الآلي من المراحل الدراسية (1-5) .
5. عدم تفعيل اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية كالنقل و الجزاءات والإجازات،مما أثر سلبا على الرضا الوظيفي للمعلمين ومخرجات العملية التعليمية.

المحور الثاني : معايير تقييم الكادر التعليمي الخاصة بالمعلم المواطن والأجنبي

انتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور للآتي:-

1. غموض وثيقة أداء المعلم وصعوبة قياس وتقييم أهدافها نظرا لغياب المؤشرات المحددة في هذا الشأن.

2. عدم وجود معايير واضحة بشأن قياس الفجوات بين واقع العملية التعليمية والمستهدف منها، أو تحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لرفع كفاءة المعلمين.

المحور الثالث : الكادر المالي للمعلمين المواطنين كوسيلة لاستقطاب المعلمين الذكور

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

2. انخفاض الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين،أدى إلى ضعف الإقبال على مهنة التعليم ،وخاصة في فئة الذكور،بالإضافة إلى ارتفاع عدد الاستقالات و لجوئهم لوظائف أخرى لضمان حياة أفضل بعد التقاعد.

المحور الرابع : خطة الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين

وانتهت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:-

2. النمطية في نوعية برامج التدريب المقدمة و وجود فجوة بين عمليات التدريب التي تتم و الاحتياجات التدريبية الحقيقية المطلوبة للعاملين بالمدارس،وذلك يعود إلى ضعف أوجه التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم و الهيئة الوطنية للمؤهلات في مجال التعليم والتدريب.

بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلُصت إلى التوصيات التالية :

1. إعادة النظر والدراسة لآليات خطط الوزارة بشأن استقطاب الكوادر الوطنية،ورفع نسبة التوطين على أن يتم تضمين هذه الآليات في خطط مرحلية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
2. إعادة النظر والدراسة للكادر المالي للمعلمين ، والعمل على أن يتضمن هذا الكادر حوافز مالية ومعنوية متميزة تعادل الحوافز في هيئات ومؤسسات الدولة الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز تشجيعية إضافية للمعلمين المتميزين.
3. إعادة تقييم عمليات الإرشاد والتوجيه بالوزارة ،خاصة في البرامج المتعلقة بالنمو المهني للمعلمين ، وتطوير قدراتهم ، ومهاراتهم بما يتلاءم مع خطط تطوير التعليم ، وإعادة النظر في دور التوجيه بصفة عامة.

4. زيادة تعيينات الكوادر الإدارية ، ووضع خطط وبرامج للاستفادة من مساعدي المعلمين في الأعباء الإدارية و العملية التعليمية.
5. إعادة النظر والتقييم لنظام النجاح الآلي،بما يضمن إجراء اختبارات للتأكد من حصول الطلبة على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة.
6. الالتزام بتطبيق اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية ،بما يضمن الالتزام بالترتيب الوارد في لائحة الإجراءات الجزائية ، وما أكدت عليه هذه اللوائح في شأن النقل والإجازات.
7. إعادة النظر والتقييم في معايير تقييم الكادر التعليمي وما ورد في نموذج وثيقة الأداء السنوي، بشأن معايير قياس الفجوة بين واقع العملية التعليمية و المستهدف منها ، أو معايير ومؤشرات قياس الأهداف الواردة في نموذج الوثيقة.
8. إشراك المعلمين في السياسات والخطط المقترحة لتطوير العملية التعليمية ودور المعلمين فيها ،من خلال استطلاعات الرأي والتعامل بجدية مع مقترحاتهم ، أو شكواهم.
9. توفير الوسائل و الأدوات التعليمية اللازمة لبيئة التدريس ،وتحقيق الاستفادة الفعلية من المبالغ المالية المرصودة في ميزانية الوزارة لهذا الجانب.
10. إعداد برامج تدريبية تتفق مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي ، والتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات و قطاعات التدريب المختلفة،لتلافي إشكاليات التدريب القائمة حاليا ، والتركيز على الجوانب التطبيقية في البرامج التدريبية ، بالإضافة إلى وضع مؤشرات واضحة لقياس مدى تأثير البرامج التدريبية على تطوير أداء المعلم وزيادة قدراته المهنية.
11. إعادة دور التوجيه بحيث لا يقتصر على زيارات فقط ،وإنما يكون بنظام الموجه المقيم بالمدرسة.
12. دراسة منح المعلمة التقاعد المبكر أسوة بباقي دول الخليج ،وخاصة للأمهات اللواتي لديهن أطفال تحت سن العاشرة.

أحال المجلس بجلسته الثالثة في دور الانعقاد العادي الثاني المعقودة بتاريخ 2012\12\11 موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض (3) اجتماعات بتاريخ 2013/3/25 ، 2013/12/15 ، 2014/3/30 لدراسة الموضوع ،كما تفحصت العديد من الدراسات والأوراق البرلمانية المعدة ، و استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة الاتحادية من وزارة التربية والتعليم ، بالإضافة إلى ذلك فقد عقدت لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حلقات نقاشية تحاورت فيها مع كل من :

1. الهيئة التعليمية في إمارة الفجيرة الموافق 2013\4\21 .
2. الهيئة التعليمية في إمارة أم القيوين الموافق 2013\4\28 .
3. الهيئة التعليمية في إمارة دبي الموافق 2013/5/5 .

وذلك بهدف الاطلاع على أسباب تراجع أعداد المعلمين المواطنين في السنوات الأربع الماضية ، و عزوفهم عن امتهان مهنة التدريس والمشكلات التي تواجه الكادر التعليمي ، بالإضافة إلى التعرف على الواقع الوظيفي من حيث بيئة العمل،والرضا العام عن المهنة التربوية،والآثار المترتبة على ذلك،والتوصيات التي من شأنها تشجيع المواطنين على الالتحاق بمهنة التعليم.

وفي ضوء هذه الملاحظات ارتأت اللجنة إعداد تقريرها وفق المحاور الآتية:

المحور الأول : شروط استقطاب المعلمين المواطنين

ملاحظات اللجنة:-

على الرغم من إعداد الوزارة لخطة تضمنت برامج عدة لاستقطاب كوادر وطنية ورفع نسبة التوطين في مهنة التعليم وخاصة فئة الذكور، وتوفير مسارات متعددة للنمو والتقدّم الوظيفي للمعلم، من خلال خطة محددة تعتمد على إعطاء الأولوية للمواطنين في التعيين ، وتأنيث مدارس الطلاب الذكور (1-5) ، و استثناء شرط الخبرة من التعيين ، بالإضافة إلى مشروع التدرج الوظيفي للكادر التعليمي ، و كذلك مبادرة أبشر لإعداد وتوظيف المواطنين الذكور ،**إلا أنه تلاحظ للجنة الآتي:-**

الفئة	2011	2012	النسبة
التخصصية	10074	9375	%6.9
الإشرافية	1016	986	%2.9
التنفيذية	1241	1279	%2.9

1. انخفاض نسبة التوطين في الوظائف التخصصية في عام 2012 مقارنة بعام 2011 بنسبة 6.9% كما هو موضح في الجدول المبين:-
2. على الرغم من أن خطة الوزارة تضمنت عدة برامج لاستقطاب المواطنين،وخاصة الذكور لمهنة التدريس ومن أهمها مبادرة أبشر لإعداد و توظيف المواطنين الذكور ،إلا أنه تبين للجنة أن نسبة المعلمين المواطنين الذكور لا تتجاوز 3,5 % خلال العام الدراسي 2010 / 2011 ، في حين بلغت نسبة المعلمات المواطنات 44.7% ، كما بلغت نسبة المعلمين المواطنين الذكور من مجموع المعلمين الذكور في التعليم الحكومي 10,2 %.
3. تلاحظ للجنة عزوف الطلبة المواطنين عن الالتحاق بكليات التربية،الأمر الذي ينعكس سلبا على نسبة التوطين في الوظائف التخصصية. إذ تبين بحسب إحصائيات وزارة التعليم العالي أنه بلغ عدد الطلبة الذكور الملتحقين بكليات التربية في عام 2012\2011 (7) طلاب ، فيما بلغت عدد الطالبات (1611) طالبة في العام الدراسي 2011 \2012 ، و (1483) طالبة فقط 2012 \ 2013 ، وذلك يعود إلى غياب إطار مرجعي لإدارة عمليات الإرشاد والتوجيه المهني في الوزارة ، بالإضافة إلى ضعف أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية فى تطوير حزمة برامج الإرشاد المهني لطلبة المدارس.
4. نقص أعداد المعلمين الخريجين المؤهلين لتدريس بعض التخصصات المطلوبة في وزارة التربية والتعليم، فعلى سبيل المثال معلمي التربية الخاصة في المدارس بلغ عدد خريجي التربية الخاصة في عام 2011-2012 (27) معلم مقارنة بعام 2010-2011 والذي بلغ (32) معلم،بالإضافة إلى ما أكد عليه مسؤولو في وزارة التربية و التعليم النقص في بعض التخصصات الفنية ، وهذه الأعداد لا تكفي لسد احتياجات هذا النقص، ويوضح الجدول التالي أعداد الخريجين في بعض التخصصات العلمية للفصل 2012\2011 والذي يتضح من خلاله النقص الحاد في أعداد الخريجين مقارنة بالاحتياجات الفعلية لمختلف مدارس الدولة.

الفص الدراسي 2011-2012					
التخصص	بكالوريوس		دبلوم الدراسات العليا		ماجستير	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
لغة عربية و تربية اسلامية	5	72	0	0	0	0
رياضيات و علوم	0	32	0	0	0	0
تربية خاصة	0	10	0	0	1	10
مساعدو الفصول	0	92	0	0	0	0

وترى اللجنة أن العجز المتزايد في أعداد المعلمين المواطنين سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الكوادر التعليمية الوافدة ، مما يتعارض مع السياسات والاستراتيجيات الحكومية في توطين مهنة التعليم و تنمية الموارد البشرية الوطنية.

5. بمراجعة اللجنة لخطط وزارة التربية والتعليم ، و ما تبين لها من نتائج حلقاتها النقاشية ،فأن هناك عدد من المشكلات الأساسية لم يتم التطرق إليها في خطط الوزارة مثل:-

أ. **كثرة الأعباء الوظيفية للهيئة التعليمية**، حيث لا يقتصر دورهم فقط على العملية التعليمية،إنما يمتد إلى الإشراف الإداري ، بالإضافة إلى ارتفاع نصاب الحصص الدراسية للمعلم ، إذ يصل نصاب الحصص الدراسية للمعلم الواحد إلى 24 حصة في الأسبوع ، مما يؤثر على قدرة المعلم وتجاوبه النفسي مع متطلبات مهنة التدريس ، خاصة أنه يتم تكليفه أيضا بالإشراف على انصراف جميع الطلبة من المدارس.

وترى اللجنة أن زيادة هذه الأعباء تعود بصفة أساسية إلى قلة التعيينات البشرية الإدارية في المدارس،وعدم استفادة الوزارة من مساعدي المعلمين و الذي بلغ عددهم في عام 2011-2012 (92) معلما.

ب. ترى اللجنة أن هناك إشكالية أساسية في نظام النجاح الآلي للطلبة من الصف الأول إلى الخامس ، تتمثل في افتقاد الطلبة بعد انتقالهم للمراحل الدراسية الأعلى لمهارات التعليم الأساسية،كالقراءة و الكتابة،مما يترتب عليه انشغال المعلم بإعادة تأهيلهم قبل الالتزام بالخطط الزمنية المقررة للمنهج الدراسي.

ت. عدم التزام الوزارة بالجزاءات المقررة في حق الطلبة الغير منظبطين سلوكيا الواردة في لائحة الانضباط السلوكي للطلبة بالمجتمع المدرسي الصادرة بقرار وزاري رقم (23)

لسنة 2011 ،حيث إن في أغلب الحالات تكتفي الوزارة أما باستدعاء ولي أمر الطالب و إحاطته بمضمون المخالفة ، أو الاعتذار لمن أساء إليهم،مع أخذ تعهد خطي على الطلاب بعدم تكرار المخالفة أو تكليفه بأعمال خدمة مجتمعية لمدة لا تزيد عن خمسة أيام بإحدى الجهات المجتمعية داخل الإمارة.

ث. عدم تفعيل اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية،(النقل ، الجزاءات ، الإجازات)،حيث تبين الآتي:-

- صعوبة الحصول على إجازات دراسية،فعلى الرغم من استكمال الشروط للحصول عليها والتي أقرها القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية،بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2010 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية ، إلا أنه من الصعب عمليا الحصول على مثل هذا النوع من الإجازات.
- صدور حركة تنقلات مفاجئة للمعلمين أثناء الفصل الدراسي بين المدارس،مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الوظيفي،و خاصة أن حركة التنقلات تصدر دون سابق إخطار . وهذا يتعارض مع حركة التنقلات السنوية التي تقوم بها الوزارة في بداية ونهاية العام الدراسي.
- عدم التزام الوزارة بالترتيب الوارد في لائحة الاجراءات الجزائية الموضحة في القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية و قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2010 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية ، حيث تبين للجنة أن هناك العديد من الحالات التي تم توقيع عقوبة الجزاء الأعلى دون الجزاءات الأدنى ، مما يخل بأسس العدالة الجزائية.

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم:-

1. أفاد ممثلو الوزارة أثناء اجتماعهم مع اللجنة بأن عدد الطلاب الملتحقين ضمن برنامج مسار (5) طلاب وانخفض إلى (3) طلاب يستكملون دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين أنه بحسب المعلومات الواردة من الوزارة تبين عدم وجود طلبة ضمن برنامج مسار لرعاية طلبة الثانوية العامة و أن الوزارة تسعى لإقرار هذا النظام،وخاصة في

استقطاب الذكور،وهذا ما يتعارض مع رد ممثلي الحكومة في اجتماعها مع أعضاء اللجنة.

2. أفاد ممثلو وزارة التربية والتعليم أن نصاب الحصص متكافئا مع قدرات المعلمين،وأن الإشكالية الحقيقية في عدم التزام المعلمين بخطة الوزارة المعتمدة هوتسريح المدارس للطلاب قبل انتهاء العام الدراسي،ومع ذلك فإن الوزارة خفضت نصاب الحصص وفق تقديرات واحتياجات نوعية ، وأن عدد الحصص المكلف بها المعلمون تقل عن متوسط المعدل العالمي.
3. أفاد ممثلو الوزارة بقيامهم بتأسيس إدارة للإرشاد الأكاديمي منذ (3) سنوات بالوزارة،وتم عقد ورش عمل لتوجيه الطلاب للجامعات حسب احتياجات سوق العمل.
4. أوضح ممثلو وزار ة التربية والتعليم بشأن عزوف الطلاب عن الالتحاق بمهنة التدريس ،أن الوزارة قامت بعقد العديد من ورش العمل لتوجيه الطلاب إلى كليات التربية ، إلا أنه تبين أن الطلاب في غالبيتهم لديهم توجهات بشأن مستقبلهم المهني ترتبط بالاعتبارات الاقتصادية بالدولة وفرص النمو المتاحة،للحصول على أكبر دخل ممكن من عوائد الوظيفة.
5. أما عن تسرب المعلمين فقد أكد ممثلو الوزارة أنه نظرا للفروقات المالية بين المعلم والمهن الأخرى زاد تسرب المعلمين ؛مثل ما تقرر في وزارة العدل من منح أمناء السر راتب يبلغ 40 ألف درهم ، مما أدى إلى تسرب مدرسي التربية الإسلامية.
6. أوضح ممثلو وزارةالتربية والتعليم بأن هناك دراسة قامت بإعدادها إدارة الموارد البشرية لتحديد الاحتياجات من المعلمين للسنوات القادمة.
7. نفى ممثلو الوزارة أن تكون هناك تنقالات للمدرسين في منتصف العام الدراسي ، وأن هناك حالات محدودة في هذا الشأن تم نقلها بسبب ظروف اجتماعية خاصة ،وأن حركة التنقلات تتم برغبة واختيار المدرسين.

المحور الثاني : معايير تقييم الكادر التعليمي الخاصة بالمعلم المواطن والأجنبي

ملاحظات اللجنة :

تبين للجنة من خلال تدارسها نموذج وثيقة الأداء السنوي لموظفي الكادر التعليمي 2013 - 2014 وبناء على المعلومات الواردة في هذا الشأن الآتي:-

1. عدم وجود معايير واضحة بشأن قياس الفجوات بين واقع العملية التعليمية والمستهدف منها، أو تحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لرفع كفاءة المعلمين.
2. ترى اللجنة أن هناك صعوبات عملية في تقدير وتقييم **الهدف الأول المتمثل في تقديم مواقف تعليمية تعلمية ذات درجة اتقان قادرة على إشغال 80% من المتعلمين**،إذ تبين للجنة من خلال حلقاتها النقاشية كثرة الأعباء الوظيفية و الإدارية على المعلمين،مما يؤدي إلى ضعف المردود في تحقيق درجة إشغال عالية.
3. **صعوبة قياس الهدف الثاني (اكساب 100% من الطلبة قيمةروح الانتماء للوطن والحصول على نسبة نجاح لا تقل عن 80 %)** حيث إن الهدف يحتاج إلى معايير ومؤشرات محددة و أدوات قياس و تجريب ، وهو ما خلت منه الوثائق الدالة على قياس هذا الهدف ، خاصة أن هذا الهدف قيمة مكتسبة لدى المتعلم لا تتعلق فقط بالعملية التعليمية،وإنما يشاركها العديد من النواحي الأسرية ، والاجتماعية الأخرى.
4. **عدم وضوح مؤشر الأداء و المستهدفات الرقمية المطلوب من المعلم تحقيقها بشأن الهدف الثالث المتمثل في توظيف وإشغال البيئة المدرسية المتوفرة،(المسجد، مختبرات، ساحة المدرسة، غرف مصادر)**،حيث لم تتضمن مؤشرات الأداء أو مؤشرات فرعية محددة يمكن الاستناد إليها لقياس مستوى الأداء أو مستوى الإنجاز المتحقق منه.
5. **صعوبة قياس الهدف الرابع،(حضور 3 ورش عمل أو دورات تدريبية لتحقيق التنمية المهنية الذاتية خلال العام الدراسي2013-2014)،حيث إن** تقدير وتقييم هذه الدورات لا يمكن حصره في مؤشرات الأداءالكمية كما وردت في وثيقة الأداء ، ولكن ترى اللجنة ضرورة أن يكون هناك مؤشرات نوعية ترتبط بتحقيق التنمية المهنية.
6. تلاحظ للجنة أن عملية تقييم المعلمين تتم في نطاق إداري محض،بعد إسناد مهمة التقييم للإدارة العليا للمدرسة و الذي يقتصر تقييمه على الجوانب الإدارية ، مثل الحضور والإنصراف ، والتزامه بأداء الحصص الدراسية ، ومشاركته في الإنشطة المدرسية ، إلا أن اللجنة ترى ضرورة إعادة التقييم الفني للتوجيه التربوي،الذي يعنى بصفة أساسية بالتنمية المهنية والتي تعد الأساس في تطور العملية التعليمية.
7. من خلال الحلقات النقاشية للجنة تبين لها أن غالبية المعلمين يرون أن وثيقة الأداء مبهمة ولا توجد بها معايير واضحة للتقييم ، كما لم تقم الوزارة بتفسيرها وتوضيح العديد من البنود المتعلقة بها.

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم :-

1. أوضح ممثلو وزارة التربية والتعليم بأن الوزارة أنشأت إدارتين جديدتين لمتابعة وتقييم الكادر التعليمي هما: إدارة الإعتماد و إدارة الرقابة ، وأن التقييم الحالي للمعلمين يتم من خلال مدير المدرسة وفق أهداف محددة ، وأن إدارة تقييم المعلمين في مراحل عملها الأولى.

المحور الثالث : الكادر المالي للمعلمين المواطنين كوسيلة لاستقطاب المعلمين الذكور

ملاحظات اللجنة:-

بتدارس اللجنة لهذا المحور تبين لها الآتي:-

1. على الرغم من قيام الوزارة باعتماد كادر مالي للمعلمين زادت فيه طبيعة العمل بنسبة 100% ،إلا أن ذلك لم يؤد إلى حل الإشكاليات المتعلقة بتدني رواتب المعلمين مقارنة بالوظائف الأخرى ، كالقوات المسلحة و الاتصالات و قطاع البترول . حيث تبين بالرجوع لرواتب وعلاوات و بدلات أعضاء الهيئة التعليمية بوزارة التربية والتعليم يصل راتب المعلم (20495) درهم مقارنة برواتب الموظفين في الحكومة المحلية،والتي تصل الرواتب فيها إلى (40000) درهم .
2. تبين للجنة أن الراتب التقاعدي الذي يتقاضاه المعلم لا يتجاوز 12000 درهم؛أي بانخفاض ما يقارب 50% من الراتب الذي يتقاضاه وهو على رأس عمله، بالإضافة إلى غياب العديد من المزايا الأخرى، التي يحصل عليها المتقاعدون العاملون في المؤسسات المحلية الأخرى مثل:التأمين الصحي،ودعم أسعار السلع الاستهلاكية،مما يترتب عليه ارتفاع عدد الاستقالات و لجوئهم لوظائف أخرى لضمان حياة أفضل بعد التقاعد.
3. تلاحظ للجنة أن هناك إشكالية تتعلق بعدم الربط بين الترقية المالية والدرجة الوظيفية،مما أدى إلى وجود فئة من مديري المدارس في وزارة التربية والتعليم يعملون بمسمى مدير مدرسة ويقوم بمهام المسمى الوظيفي ولكن بدرجة وظيفية أقل.
4. تبين للجنة بأنه على الرغم من تخصيص الوزارة في ميزانيتها مخصصات مالية لتهيئة بيئة تربوية تتلائم مع احتياجات المعلمين والتي بلغت (140,314,692) درهم،إلا أنه تلاحظ من خلال لقاء اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس بقيامهم بالإنفاق على الوسائل التعليمية من أموالهم الخاصة ، و أن المدارس لا توفر احتياجات المعلمين من الوسائل والموارد التعليمية.

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم:-

1. أ فاد ممثلو وزارة التربية والتعليم بأن راتب المعلم المبتدئ (22.500) ألف درهم ونفس الدرجة في أبوظبي يتسلم راتب قدره (40) ألف درهم على الرغم من تفضيل بعضهم راتب (22.500) ألف بحكم قربه من المنطقة التي يقطن فيها،كونها تحقق له الاستقرار الأسري معتبرين بأن المعاش التقاعدي الذي يحصل عليه موظف وزارة التربية والتعليم أفضل من معلم مجلس أبوظبي للتعليم..
2. أفاد ممثلو وزارة التربية والتعليم بأن لدى الوزارة خطة للترقيات المؤجلة وأن هذه الخطة لا يمكن اعتمادها بصفة نهائية دون التنسيق والتعاون مع وزارة المالية.
3. أشار ممثلو وزارة التربية والتعليم إلى أن عملية الاستقطاب تعاني من إشكالية عدم توفير الحوافز المادية اللازمة.

المحور الرابع : خطة الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين

ملاحظات اللجنة:-

على الرغم من الهدف الاستراتيجي للوزارة في مجال التدريب الذي يهدف إلى تطوير كادر المعلمين من أجل تحسين فرص الطلبة في التعلم والنجاح وضمان تلقيهم نوعية تعليم عالية الجودة،إلا أنه تلاحظ للجنة من خلال تدارسها لهذا المحور وبناء على المعلومات الواردة في هذا الشأن الآتي:-

1. تبين للجنة بالرجوع للمعلومات الوارد من الوزارة انخفاض عدد المعلمين الذين تم تدريبهم خلال عام 2012 والذي بلغ عددهم (10604) معلم مقارنة بعام 2011 والذي بلغ عددهم (12541) معلم ، على الرغم من ارتفاع عدد المعلمين خلال الفترة ذاتها."
2. عدم وضوح أهداف وزارة التربية في إعداد و تدريب المعلمين ، حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية هدف استراتيجي متعلق" ب**تحسين اداء الهيئات التعليمية وتنمية قدرات متخصصة في مجال التعليم**"،والذي تضمن مبادرة " **تحسين مهنية التعليم** " وأخرى متعلقة "**بتدريب المعلمين**"حيث بلغت نسبة الهدف من إجمالي الميزانية فقط (1.6%) تم تخصيص 13,630,493 مليون درهم ، إلا أنه لم توضح المبادرات نوعية برامج التنمية المهنية و البرامج التدريبية والمستويات المستهدفة.
3. تلاحظ للجنة افتقار برامج التدريب للجانب التطبيقي ، والتركيز على الجانب النظري ، وتعزو اللجنة ذلك إلى ضعف التنسيق والتعاون بين الوزارة و الهيئة الوطنية للمؤهلات في

مجال التعليم والتدريب،على الرغم من وجود أهدف استراتيجية تتعلق بتطوير أليات التعاون المشتركة مع قطاعات تدريبية مختلفة.

4. تبين للجنة عدم تزويد برامج إعداد المعلمين بالكفاءات المطلوبة،وخاصة تلك التي تتعلق بتحفيز التفكير للطلبة،بالإضافة إلى غياب آليات تساعد المعلم المتدرب في عملية نقل المعرفة إلى زملائه، إذ تبين تركز برامج التدريب منذ عام 2009 – 2012 على فئة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة و الطلبة الموهبين،مما ترتب عليه ضعف مخرجات الهدف الاستراتجي المتمثل في تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة.
5. الافتقار إلى الكثير من عناصر البنية التأسيسية اللازمة للقيام بعمليات تدريب قوية وفاعلة،خاصة فيما يتعلق بعدم وجود مراكز تدريب متخصصة في مجال التدريب التربوي ، ومصممي ومعدي البرامج التدريبية المتخصصة .
6. تركيز برامج إعداد المعلمين في مناهجها على مادة التخصص، وطرق تدريسها فقط، و لم تتضمن أنشطة مختلفة تهدف إلى تنمية مهارات التحليل والتقويم وحل المشكلات والتفكير والإبداع والتنبؤ، والتكيف الناجح مع ظروف البيئة التعليمية المختلفة.
7. خلت برامج إعداد المعلمين من إتاحة الفرص للمعلم للتدريب على إجراء البحوث، والتجارب الفردية في صفه وعلى طلابه،وذلك لتجريب الطرق التي تتناسب مع واقعه، وطلابه.
8. غياب معايير لقياس مدى تأثير تطبيق برامج التدريب والتطوير على الأداء الفردي و أداء المدرسة .
9. ضعف التنسيق مع مقدمي خدمات التدريب الخارجي لإعداد أو تطوير محتوى البرامج أو الدورات التدريبية المخطط تقديمها للهيئة التعليمية على ضوء احتياجات الوزارة ووفق خطتها التطويرية.
10. اتضح للجنة من خلال تدارسها للعديد من الدراسات المعاصرة في تدريب المعلم وتنميته مهنيا الآتي:-

- النمطية في برامج إعداد وتدريب المعلمين التي لا تقيس الاحتياجات التدريبية للمعلمين ، بل تعتمد صياغة برامج متشابهة في مضمونها ومحتوياتها لكل المعلمين،على الرغم من الاختلافات المهنية والفردية فيما بينهم.

- وجود فجوة كبيرة بين عمليات التدريب التي تتم وبين الاحتياجات التدريبية الحقيقية المطلوبة للعاملين بالمدارس ، إذ تبين عدم ربط أهداف البرامج التدريبية بالمشكلات التي تواجه الكادر التعليمي في مجال عملهم .
- افتقار مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين إلى البحث و التجريب التربوي كعنصر أساسي عند إعداد برامج التدريب وتأهيل المعلم في التوجيه والبحث.

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم:-

- أشار ممثلو وزارة التربية والتعليم أنه على الرغم من أن الوزارة نفذت العديد من البرامج التدريبية ، وأنه في عام 2012 -2013 نفذت 330 برنامجا تدريبيا استفاد منها 15000 ألف شخص ، إلا أن هناك العديد من البرامج التدريبية الأخرى لم يتم تنفيذها نظرا لعدم صدور الموافقات الأمنية لها.
- أكد ممثلو الوزارة أن التدريب في الميدان التربوي والتعليمي يرتبط بالعديد من الاعتبارات مثل:المناهج التعليمية و المشروعات والمبادرات والخطط الاستراتيجية ، بالإضافة إلى مراعاة واقع العلمية التعليمية، والحصص الدراسية ، ما إذا كان في الإمكان أن يكون التدريب مسائيا.
- أشار ممثلو الوزارة إلى أنهم قاموا بإنشاء لجنة مشتركة مع وزارة الداخلية لإنشاء مركز للتدريب ، وأن وزارة الداخلية ستقدم كل أوجه الدعم اللازمة لهذا المركز.

باستعراض اللجنة لملاحظاتها التي وردت في المحاور السابقة، وردود الحكومة على بعض ملاحظاتها فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. انخفاض نسب التوطين في الوزارة وخاصة الذكور وعزوف المواطنين عن العمل في سلك التعليم ، مما سيترتب عليه عدم نجاح خطة الوزارة في تنفيذ ما هو مستهدف منها لاستقطاب الكوادر الوطنية ، ورفع نسبة التوطين وهذا ما يتعارض مع رؤى واستراتيجيات الحكومة في توطين مهنة التعليم و تنمية الموارد البشرية الوطنية.
2. عزوف الطلبة المواطنين عن الالتحاق بكليات التربية،بسبب غياب خطة واضحة لعمليات الارشاد والتوجيه المهني في الوزارة،و ضعف أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في تطوير حزمة برامج الإرشاد المهني لطلبة المدارس.
3. عدم كفاية الكادر الإداري في المدارس،وعدم استفادة الوزارة من خريجي مساعدي المعلمين،أدى إلى كثرة الأعباء الوظيفية على المعلمين بحيث لا يقتصر دوره كمعلم بل،يمتد إلى الإشراف الإداري.
4. ضعف مخرجات تطبيق نظام النجاح الآلي أدى إلى عدم قدرة المعلمين على الالتزام بالخطط الزمنية المقررة للمناهج الدراسية،و ذلك لانشغالهم بإعادة تأهيل المخرجات التعليمية الضعيفة للطلبة نتيجة لتطبيق نظام النجاح الآلي من المراحل الدراسية (1-5) .
5. عدم تفعيل اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية كالنقل و الجزاءات والإجازات،مما أثر سلبا على الرضا الوظيفي للمعلمين ومخرجات العملية التعليمية.
6. غموض وثيقة أداء المعلم وصعوبة قياس وتقييم أهدافها نظرا لغياب المؤشرات المحددة في هذا الشأن.
7. عدم وجود معايير واضحة بشأن قياس الفجوات بين واقع العملية التعليمية والمستهدف منها، أو تحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لرفع كفاءة المعلمين.
8. انخفاض الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين،أدى إلى ضعف الإقبال على مهنة التعليم ،وخاصة في فئة الذكور،بالإضافة إلى ارتفاع عدد الاستقالات و لجوئهم لوظائف أخرى لضمان حياة أفضل بعد التقاعد.

9. النمطية في نوعية برامج التدريب المقدمة و وجود فجوة بين عمليات التدريب التى تتم و الاحتياجات التدريبية الحقيقية المطلوبة للعاملين بالمدارس،وذلك يعود إلى ضعف أوجه التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم و الهيئة الوطنية للمؤهلات في مجال التعليم والتدريب.

التوصيات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج في الحلقات النقاشية وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :-

1. إعادة النظر والدراسة لآليات خطط الوزارة بشأن استقطاب الكوادر الوطنية،ورفع نسبة التوطين على أن يتم تضمين هذه الآليات في خطط مرحلية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
2. إعادة النظر والدراسة للكادر المالي للمعلمين ، والعمل على أن يتضمن هذا الكادر حوافز مالية ومعنوية متميزة تعادل الحوافز في هيئات ومؤسسات الدولة الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز تشجيعية إضافية للمعلمين المتميزين.
3. إعادة تقييم عمليات الإرشاد والتوجيه بالوزارة خاصة في البرامج المتعلقة بالنمو المهني للمعلمين ، وتطوير قدراتهم ، ومهاراتهم بما يتلاءم مع خطط تطوير التعليم ، وإعادة النظر في دور التوجيه بصفة عامة.
4. زيادة تعيينات الكوادر الإدارية ، ووضع خطط وبرامج للاستفادة من مساعدي المعلمين في الأعباء الإدارية و العملية التعليمية.
5. إعادة النظر والتقييم لنظام النجاح الآلي،بما يضمن إجراء اختبارات للتأكد من حصول الطلبة على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة.
6. الالتزام بتطبيق اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية،بما يضمن الالتزام بالترتيب الوارد في لائحة الإجراءات الجزائية ، وما أكدت عليه هذه اللوائح في شأن النقل والإجازات.
7. إعادة النظر والتقييم في معايير تقييم الكادر التعليمي وما ورد في نموذج وثيقة الأداء السنوي بشأن معايير قياس الفجوة بين واقع العملية التعليمية و المستهدف منها ، أو معايير ومؤشرات قياس الأهداف الواردة في نموذج الوثيقة.
8. إشراك المعلمين في السياسات والخطط المقترحة لتطوير العملية التعليمية ودور المعلمين فيها،من خلال استطلاعات الرأي والتعامل بجدية مع مقترحاتهم ، أو شكواهم.

9. توفير الوسائل و الأدوات التعليمية اللازمة لبيئة التدريس وتحقيق الاستفادة الفعلية من المبالغ المالية المرصودة في ميزانية الوزارة لهذا الجانب.

10. إعداد برامج تدريبية تتفق مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي ، والتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات و قطاعات التدريب المختلفة،لتلافي إشكاليات التدريب القائمة حاليا ، والتركيز على الجوانب التطبيقية في البرامج التدريبية ، بالإضافة إلى وضع مؤشرات واضحة لقياس مدى تأثير البرامج التدريبية على تطوير أداء المعلم وزيادة قدراته المهنية.

11. إعادة دور التوجيه بحيث لا يقتصر على زيارات فقط ،وإنما يكون بنظام الموجه المقيم بالمدرسة.

12. دراسة منح المعلمة التقاعد المبكر أسوة بباقي دول الخليج ،وخاصة للأمهات اللواتي لديهن أطفال تحت سن العاشرة.

واللجنة إذ تقدم تقريرها و توصياتها ،وتأمل من المجلس الموافقة عليها

مقرر اللجنة

حمد أحمد الرحومي

ملحق رقم (3)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته

الرابعة المعقودة بتاريخ 2014/12/9م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25م .

البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس :

- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة ".

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .
2. سؤال موجه إلى معالي / سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تحرير التجارة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة من سعادة العضوة / عائشة أحمد اليماحي حول " التعقيم في المستشفيات " .
4. سؤال موجه إلى معالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين " .
5. سؤال موجه إلى معالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الإنجليزية " .
6. سؤال موجه إلى معالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / سلطان جمعة الشامسي حول " رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة" .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين.

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال .

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة **ستة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " تصنيف الصيادين المواطنين " حيث أكد معالي وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على حرص الوزارة على تنظيم صيد الأسماك والحد من الصيد الجائر الذي يستهدف الربح السريع على حساب البيئة، نظراً لانخفاض الكتلة الحية للأسماك القاعية في مياه الخليج العربي بنسبة تدهور تبلغ (88%) وفي بحر عمان (94%)، مما أدى إلى تراجع موقع الدولة في مقياس الصيد الجائر من المركز 51 في عام 2012 إلى المركز 69 في عام 2014م.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإعادة دراسة قرار تصنيف الصيادين حسب طريقة الصيد نظراً لتضرر الصيادين المواطنين من هذا القرار، وذلك لعدم قدرتهم على تغطية تكاليف الصيد وأجور العمال من خلال الصيد بطريقة واحدة.

- وبعدها انتقل المجلس لمناقشة **السؤال الثاني** الذي كان حول " تحرير التجارة "، حيث تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود رسالة اعتذار من معالي/ وزير البيئة والمياه عن عدم حضور الجلسة.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الثالث** الذي كان حول " التعقيم في المستشفيات " فقد تم تأجيل مناقشته أيضاً نظراً لاعتذار سعادة العضو مقدمة السؤال عن عدم حضور الجلسة.

- وبخصوص **السؤال الرابع** الذي كان حول " **جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين** " فقد أكد معالي/ وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن الوزارة تقوم بوضع دراسة جديدة لرعاية المتفوقين وتنقسم إلى قسمين القسم الأول منها هو:عمل صفوف للمتفوقين أكاديمياً ويتم اختيارهم من الصف الثامن مع وضع مناهج متطورة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم لتمكنهم من الإبداع بالتعاون مع الجامعات الوطنية أو الابتعاث إلى خارج الدولة، أما القسم الثاني منها: فيتضمن إضافة مواد مقننه لرعاية الطلبة المتفوقين في المدارس.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوضع آلية لرعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين في التعليم الخاص بعد الانتهاء من الدراسة .

- أما **السؤال الخامس** الذي كان حول " **جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الانجليزية** " فقد أكد معالي/ وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن الوزارة ستقوم بوضع امتحانات وطنية للاستغناء عن امتحانات التوفل والأيلتس وسيتم التنسيق مع الجامعات في حال نجاح هذه الامتحانات .

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه عن وجود برنامج زمني للامتحانات الوطنية،وهي مطبقة في التعليم العام والتعليم الخاص .

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة **السؤال السادس** الذي كان حول " رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة " حيث أكد معالي وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن الوزارة ستغطي مسألة رواتب أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية في المدارس الخاصة من خلال تطوير قانون التعليم الخاص.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على ضرورة أن تشتمل اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص على حد أدنى لرواتب أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بما يتناسب مع مكانة المعلم والحياة المعيشية في الدولة.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين" وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها: التساؤل عن خطة الوزارة لتعزيز مكانة المعلم في المجتمع ودعم دوره وتوفير كل السبل التي تساعده على الوفاء بواجباته والقيام بمسؤولياته على الوجه المنشود.

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على أن الوزارة ستقوم في الأشهر القادمة بإعادة هيكلة للمدارس، وذلك بتعيين إداريين للقيام بالأعباء الإدارية من أجل تفريغ المعلم لمهنة التدريس فقط ، وخلق نائب مدير أكاديمي لدعم وتطوير العملية التعليمية، وكذلك عودة الموجهين إلى الميدان التربوي للمساهمة في العملية التعليمية والارتقاء بأداء المعلمين.

- **وفي نهاية النقاش** وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الرابعة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وعشر دقائق صباحاً بتاريخ 17 صفر سنة 1436هـ الموافق 09 ديسمبر 2014م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، ومعالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول" تصنيف الصيادين المواطنين " المقدم من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- حرص الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بتعزيز سلامة الغذاء واستدامة الإنتاج المحلي، وأيضا تنفيذا لتوصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع استراتيجية الأمن الغذائي.

- الإشارة إلى نمو قطاع الصيد في الدولة وارتفاع عدد العاملين في قطاع الصيد من (5593) صياد، عام 1976 إلى حوالي (25,000) صياد في الوقت الحالي، كما أن هناك ارتفاعاً في عدد قوارب الصيد أيضاً.

- التأكيد على انخفاض الكتلة الحية للأسماك القاعية في مياه الخليج العربي بنسبة تدهور تبلغ (88%) وفي بحر عمان بنسبة (94%).

- الإشارة إلى تراجع موقع الدولة في مقياس الصيد الجائر من المركز 51 في عام 2012م إلى المركز 69 في عام 2014م وذلك ضمن تقرير التنافسية العالمي لمؤشر الأداء البيئي المتعلق بالثروة السمكية.

- التأكيد على تأييد جمعيات الصيادين لقرار تنظيم صيد الأسماك وذلك لوقف استنزاف المخزون السمكي في الدولة.

- الإشارة إلى أن قوارب الصيد تصطاد في المناطق البعيدة عن السواحل ويبلغ عددها (727) قارباً، في حين أن قوارب الصيد يبلغ عددها (5600) قارب ويعمل عليها نواب نوخذه.

- المطالبة بأن يساهم الصيادين ويكون لهم دور في دعم مثل هذه القرار الذي يسهم في تعزيز وحماية الثروة السمكية في الدولة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التأكيد على أهمية إصدار قرارات للمحافظة على الثروة السمكية ولكن بما لا يضر المواطنين العاملين في صيد الأسماك بأنفسهم.

- الإشارة إلى أن قرار تحديد نوع أو طريقة واحدة لصيد الأسماك سيسهم في استنزاف المخزون السمكي في الدولة وذلك من خلال ارتفاع جهد الصيد وخصوصاً لأصحاب القوارب التي تستخدم آلاف القراقير.

- المطالبة بإعادة دراسة قرار تصنيف الصيادين حسب طريقة الصيد نظراً لتضرر الصيادين المواطنين من هذا القرار بسبب عدم قدرتهم على تغطية تكاليف الصيد وأجور العمال من خلال الصيد بطريقة واحدة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول" جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين " المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- قيام الوزارة بوضع دراسة جديدة لرعاية المتفوقين وتنقسم إلى قسمين القسم الأول منها هو:عمل صفوف للمتفوقين أكاديمياً ويتم اختيارهم من الصف الثامن مع وضع مناهج متطورة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم لتمكنهم من الإبداع بالتعاون مع الجامعات الوطنية أو الابتعاث إلى خارج الدولة، أما القسم الثاني منها: فيتضمن إضافة مواد مقننه لرعاية الطلبة المتفوقين في المدارس.

- هناك تعاون بين الوزارة ومجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي لتوحيد المعايير في الرقابة والتفتيش على المدارس الخاصة واعتمادها ، وكذلك الوزارة بصدد إصدار قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص في الدولة للنظر في الموهوبين سواء في التعليم العام أوالخاص لأن تنمية الاقتصاد المعرفي في الدولة يعتمد على القوة البشرية.

- حالياً في المدارس الحكومية تعقد ورش خاصة بالإرشاد المهني للطلاب ، وتتم دعوة المدارس الخاصة لحضور هذه الورش، وكذلك هناك جامعات تقوم بعمل الورش التثقيفية والتعليمية لطلابها .

- هناك توجه لدى الوزارة لإصدار قانون جديد لرعاية المتفوقين والموهوبين في الدولة وسيتم عرض القانون على المجلس الوطني الاتحادي .

- من نتائج اللقاء المشترك بين الوزارة ووزارة التعليم العالي بحضور ممثلين من الجامعات وممثلين من قسم المناهج في الوزارة أنه تم وضع المسار العام والمسار المتقدم لتشجيع الطلبة على الالتحاق بالمسار المتقدم.

- تقوم الوزارة بوضع امتحانات وطنية جديدة لتسريع عملية اكتشاف الطلبة المتميزين والمتفوقين وهذه الامتحانات تعتمد على قياس الكفاءات والقدرات العلمية للطلبة وليس على الحفظ والتلقين وسيتم تطبيقها في السنة القادمة .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين دراسياً وخصوصاً من المواطنين.

- التساؤل عن مدى إمكانية حصول الطلبة المتفوقين على المنح الدراسية لاستكمال دراستهم خارج الدولة .

- الاستفهام عن جهود الوزارة في رعاية الطلبة المتفوقين من المواطنين في التعليم الخاص بعد الانتهاء من الدراسة .

- الإشارة إلى أن خطة الوزارة الجديدة غير واضحة بالنسبة لإعفاء الطلبة المتفوقين والمتميزين من الساعات الدراسية في السنة الأولى من الدراسة الجامعية .

- التنويه إلى أن الدول المجاورة قامت باستحداث نظام خاص للطلبة المتفوقين حيث يتم تقديم اختبارات نظام التسريع، وفي حال اجتياز الطالب للاختبار يتم رفعه من صف إلى صف أعلى لتشجيع الطلبة .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- وناقش المجلس بعد ذلك السؤال الخامس الذي كان حول" جهود الوزارة في تأهيل طلبة الثانوية العامة لاجتياز الاختبارات الدولية في اللغة الإنجليزية " المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي / حسين إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- قامت الوزارة بعمل برامج مكثفة لتقوية طلبة الثانوية العامة في المواد المختلفة وخاصة في اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات وهو حل مؤقت ، وقد تم وضع خطة ستطبق من السنة القادمة للتركيز على مهارات الطلبة من الصف العاشر، وهي تهدف إلى اجتياز الطلبة السنة التأسيسية في الجامعات .

- تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برامج تدريبية ومناهج دراسية تتناسب مع مدخلات التعليم العالي ، وكذلك سيكون هناك تدريب للمعلمين من أجل تطوير قدراتهم وإمكانياتهم لأداء التعليم المتميز.

- تقوم الوزارة حالياً بوضع امتحانات وطنية للاستغناء عن امتحانات التوفل والأيلتس، وسيتم التنسيق مع الجامعات في حال نجاح هذه الامتحانات .

- بعد إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات،بدأت الهيئة في وضع معايير خاصة للدورات، وحالياً يتم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي لاعتماد هذه البرامج التدريبية بطريقة علمية تحقق مخرجات تعليمية بمستوى عال .

- الامتحانات الوطنية تجريبية لهذه السنة وسيتم تطبيقها في السنة القادمة وتشمل جميع الطلاب الدارسين في الدولة ،والهدف منها ضمان جودة المخرجات التعليمية سواء في التعليم العام أو الخاص وسيتم التنسيق مع الجامعات لتحديد معايير نسبة قبول الطلبة .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التساؤل عن الدور الذي تقوم به الوزارة في الرقابة على المراكز الخاصة بتعلم اللغة الإنجليزية للتحقق من عدم قيامها باستغلال الطلبة المواطنين.

- الاستفهام عن وجود مراكز خاصة بتعلم اللغة الإنجليزية تابعة لوزارة التربية والتعليم .

- الاستفسار عن وجود برنامج زمني للامتحانات الوطنية وإمكانية شمولها للتعليم العام والتعليم الخاص.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السادس الذي كان حول "رواتب أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة" المقدم من سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي إلى معالي/ حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن الوزارة قبل ترخيص المدارس الخاصة تقوم بالتنسيق مع مجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي لمراجعة رواتب أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في المدارس الخاصة بالدولة.

- الإشارة إلى أن الوزارة ستغطي مسألة رواتب أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في المدارس الخاصة وذلك من خلال تطوير قانون التعليم الخاص.

- التنويه إلى أنه سيتم إطلاق نظام جديد في الدولة وهو ترخيص المعلمين وفق مجموعة من المعايير وتحويل وظيفة التعليم إلى مهنة.

- التأكيد على أنه يتم التنسيق مع كافة قطاعات التعليم في الدولة من أجل جودة التعليم وذلك من خلال توحيد معايير الرقابة والاعتماد لديها.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى أن تدني رواتب أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية في المدارس الخاصة يؤدي إلى عدم وجود رضا وظيفي وبالتالي ينعكس ذلك على مردود المعلمين ومستوى التعليم لدى الطلبة.

- المطالبة بإعداد دراسة ميدانية لتحديد الرواتب في مدارس التعليم الخاص والخبرة لدى المعلمين فيها.

- المطالبة بأن تشمل اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص على حد أدنى لرواتب أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بما يتناسب مع مكانة المعلم والحياة المعيشية في الدولة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سلطان جمعة الشامسي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين"، وقد كانت أهم الملاحظات والاستفسارات والأفكار التي طرحت من قبل السادة الأعضاء في شأن هذا الموضوع هي:

- التساؤل عن مدى اهتمام الوزارة بمعلمي اللغة العربية .

- الاستفهام عن وضع معلمي العلوم والرياضيات في ظل عزوف الطلبة عن دخول هذه التخصصات .

- الاستفسار عن الحوافز المادية والرواتب للمعلمين الذكور .

- الإشارة إلى العنف الذي يتعرض له الطلاب من قبل المدرسين .

- الاستفهام عن دور الوزارة في حل مشكلة إلقاء الأعباء الإدارية على المعلم .

- التساؤل عن خطة الوزارة لتعزيز مكانة المعلم في المجتمع ودعم دوره وتوفير كل السبل التي تساعده على الوفاء بواجباته والقيام بمسؤولياته على الوجه المنشود .

- الاستفهام عن عدم وجود أسلوب عقاب رادع للطلبة حين يتم التعدي على المعلم لفظياً والاكتفاء بالعقاب الكتابي لحفظ هيبة المعلم .

- الاستفسار عن خطط وبرامج الوزارة في التعلم الإلكتروني سواء للطلاب أو المعلمين .

- التساؤل عن برامج الوزارة في رفع القدرات والكفايات التعليمية أو المهنية للمعلم،وذلك لتمكينه من التفاعل المبدع مع متطلبات تخصصه ومستجدات العصر التقنية .

- الاستفهام عن الحوافز التي تقدمها الوزارة لأبناء الوطن للالتحاق بمهنة التعليم مقابل التحديات التي تقدمها المحليات والقطاع الخاص مع قلتهم في هذا المجال .

- الاستفسار عن إجراءات الحصول على الإجازات الدراسية للمعلمين .

- التساؤل عن عدم تعيين مشرفيين مختصين للإشراف على الأطفال خارج نطاق الفصول الدراسية .

- الاستفسار عن خطة الوزارة المستقبلية في تطوير برامج إعداد المعلمين تتفق مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي وما هو المدى الزمني لتنفيذها.

- الاقتراح بخفض سن التقاعد للمعلمة المواطنة وعدم ربطه ببلوغ سن الخمسين كي يكون هذا الموضوع دافعاً لدى المواطنات للالتحاق بسلك التعليم.

- التساؤل عن جهود الوزارة في خلق بيئة عمل مريحة للمعلم تحقق له الاستقرار النفسي والمهني على الرغم من ضغوطات العمل التي يتعرض لها.

- الاستفهام عن جهود الوزارة في تحديد عدد الطلبة في الفصل الدراسي الواحد بالمدارس الخاصة وفق أفضل الممارسات العالمية المعمول بها.

- الاستفسار عن دور الوزارة في التأكد من كفاءة المعلم الوافد الذي يستقطب للعمل في مدارس الدولة.

- الاقتراح بوضع استراتيجية للوزارة بحيث تحقق المخرجات التعليمية لأهدافها الطموحات التنموية المستقبلية للدولة أسوة بما قامت به بعض دول العالم كفلندا وكوريا الجنوبية.

- المطالبة بجعل هدف تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة عند الطلبة، وكذلك هدف تقديم أنشطة تعزز المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية هدفين أساسيين وإلزاميين يجب على المعلم الالتزام بهما في وثيقة أداء المعلم وليسا هدفين اختياريين كما هو مطبق في الوقت الحالي.

- المطالبة بجعل سلوك الطلبة أحد معايير تقييم المعلم لأن هذا الأمر يركز على الجانب التربوي الذي تقوم به الوزارة.

- الاقتراح بصرف مكافآت مالية للطلبة الذين يرغبون في دراسة التخصصات التربوية لتشجيعهم على الالتحاق بسلك التعليم.

- التنويه إلى ضرورة توطين القطاع الخاص في مجال التعليم لخلق فرص عمل للمواطنين وخاصة بين فئة الإناث في بعض التخصصات كالتربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية.

- المطالبة بضرورة الرقابة على المدارس الخاصة التي تدرس فيها أعداد كبيرة من الطلبة المواطنين.

- الاستفسار عن خطة الوزارة في تنمية وتحسين سلوك الطلبة بالمدارس.

- المطالبة بتطبيق العروض والمميزات التي تشملها مبادرة أبشر على الكوادر العاملة في الميدان التربوي.

- الاستفسار عن الجوائز المخصصة للعاملين في الميدان التربوي وربطها بملف الأداء وحرص المعلمين للحصول عليها الأمر الذي أدى إلى إهمال الطالب.

- التساؤل عن الآلية التي تتبعها الوزارة في تدريب وتأهيل المعلمين وتطوير قدراتهم وإكسابهم المهارات اللازمة لأداء مهامهم على أكمل وجه.

- الاستفهام عن الخطوات التي تضعها الوزارة لمشاركة الميدان التربوي في القرارات التي تصدرها الوزارة من أجل استدامتها وفعاليتها لتطوير العملية التعليمية.

- التساؤل عن دور الوزارة في ترسيخ الهوية الوطنية لدى الطلاب وتعزيز الانتماء لديهم للمحافظة على مكتسبات الدولة.

- الاستفهام عن الصلاحيات المتاحة لمدراء المدارس في إدارة شؤون المدرسة من النواحي المالية والتوظيفية.

- الاستفسار عن الدور الذي تقوم به الوزارة في دعم الطلبة المعاقين.

- الاقتراح بإنشاء مجلس أعلى اتحادي للتعليم لوضع سياسة واستراتيجية عامة وموحدة للتعليم في الدولة.

- التساؤل عن الخطط التي تم وضعها لتأهيل العاملين في الميدان التربوي لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لوزارة التربية والتعليم.

- الاستفهام عن آلية استقطاب المعلمين من الخارج ومدى مراعاة مؤشر الكفاءة لديهم وفق التصنيف العالمي.

- الاستفسار عن نظام المياومة للمعلم الذي تطبقه الوزارة ومدى مردود وإنتاج المعلم الذي يعمل بهذا النظام.

- التساؤل عن مهنة مساعد معلم التي تم تطبيقها في مجلس أبوظبي للتعليم وإمكانية تطبيقها في وزارة التربية والتعليم لمساعدة المعلمين على أداء واجباتهم.

- الاستفهام عن سبب انعدام الثقة لدى أغلب أولياء الأمور في التعليم العام والتوجه إلى التعليم الخاص.

- المطالبة بضرورة التركيز على مادتي التربية الإسلامية واللغة العربية في المدارس وتعزيز مكانتهما نظراً لضعف مستوى الطلبة فيهما.

- التساؤل عن دور الوزارة في تفعيل حصة التربية الرياضية وأهميتها في مواجهة السمنة لدى الطلبة في مدارس الدولة وجعل الرياضة أسلوب حياة.

- وقد جاء رد معالي/ حسين ابراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالآتي :

- نسبة التوطين في الهيئة التعليمية بشكل عام (60%) ، ونسبة التوطين بين مديري المدارس للذكور والإناث بلغت (100%)، ونسبة التوطين في الهيئة التعليمية للإناث (80%) ،وفي الهيئة التعليمية للذكور (9%).

- ستقوم الوزارة بتطوير أساليب تعليم اللغة العربية وتحديثها ،والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في تطوير مناهج اللغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة .

- قامت الوزارة بدراسة مستفيضة للإسراع في تطوير مناهج الثانوية العامة،وإلغاء نظام التشعيب في التعليم الثانوي لتمكين الطلبة من الدخول في التعليم الجامعي بسهولة ويسر .

- التنويه إلى وجود رخصة قيادة للمعلم تنقل المهنة من وظيفة عادية إلى مهنة حرفية .

- تم عقد اجتماع مع جامعة الإمارات لإدراج برامج تربوية جديدة وتأهيل خريجين للعمل كمعلمين في الحلقتين الثانية والثالثة في المدارس ابتداءً من العام القادم.

- يوجد لدى الوزارة سياسة خاصة مطبقة فيما يتعلق بموضوع العنف الطلابي سواء في التعليم العام أو التعليم الخاص،وقد قامت بوضع قوانين رادعة لهذا الموضوع .

- ستقوم الوزارة في الأشهر القادمة بإعادة هيكلة للمدارس، وذلك بتعيين إداريين للقيام بالأعباء الإدارية من أجل تفريغ المعلم لمهنة التدريس فقط ، وخلق نائب مدير أكاديمي لدعم وتطوير العملية التعليمية، وكذلك عودة الموجهين إلى الميدان التربوي للمساهمة في العملية التعليمية .

- تتخذ الوزارة إجراءات معينة لرفع مكانة المعلم مثل عمل يوم خاص للمعلم،يتم فيه تكريم المعلمين المتميزين ، وإعطاء رخصة المعلم لرفع مقدار المعلم ، كذلك قامت الوزارة بعملية الربط الإلكتروني بين 125 مدرسة للتواصل بين المعلم والطالب وولي الأمر .

- يتم حالياً تطوير لائحة السلوك الطلابي بهدف إعطاء المعلم والمدرسة الوسائل الإيجابية في التعامل مع الطلبة والحفاظ على مكانة المدرسة والمعلم في المجتمع .

- التعليم الإلكتروني عبارة عن تكنولوجيا دخلت التعليم منذ (10) سنوات ، وقد تم إطلاق مشروع التعلم الذكي المطبق في الوزارة لجعل البيئة التعليمية بمختلف عناصرها بيئة إلكترونية ذكية.

- التنويه إلى عدم وجود نظام تعليمي يخرج معلمين مؤهلين للحلقتين الثانية والثالثة وقد تم التعاون مع جامعة الإمارات لإيجاد كلية لتخريج معلمين مواطنين للحلقتين الثانية والثالثة نظراً لأن الحلقة الأولى مقتصرة على الإناث .

- الإشارة إلى تسهيل إجراءات الإداريين والمعلمين الراغبين في استكمال دراستهم العليا من أجل تطوير كفاءتهم المهنية ،ففي عام 2013م تمت الموافقة على (38) مواطناً ومواطنة لاستكمال دراستهم العليا بشرط أن تكون الدراسة تخدم الميدان التربوي .

- الوزارة في توجه إلى تقنيين عمل معلمات الاحتياط بإيجاد من لديهن قدرات ومؤهلات ويتم ذلك بوضع معايير خاصة من قبل الوزارة للموافقة عليهن .

- هناك خطة تتم دراستها للتنسيق مع الجامعات والكليات في الدولة لتعديل برامجها التعليمية كي تتناسب مع المؤهلات التي تطلبها الوزارة في المعلم منذ تأسيسه في المرحلة الجامعية،وسيكون هناك تعاون أيضاً بين الوزارة والهيئة الوطنية للمؤهلات في هذا الجانب.

- الوزارة تقوم بتنفيذ دورات وورش للمعلمين بصورة مستمرة لرفع كفاءتهم المهنية والارتقاء بمستوى أدائهم بما يخدم العملية التعليمية.

- التقاعد المبكر مطبق في بعض الدول وفق شروط ومعايير وستقوم الوزارة بدراسة هذا الموضوع لمعرفة إمكانية تطبيقه.

- خطة الوزارة للأعوام (2015-2020) لن تزيد فيها الأعباء على المعلم، لكن الوزارة فيما يخص التنمية المهنية للمعلم اشترطت أن ينجز المعلم كل عام دراسي (40) ساعة تدريبية متفرقة للارتقاء بمستواه المهني.

- التأكيد على أن قانون التعليم الخاص يشتمل على الشروط التي تحدد حجم الفصل الدراسي والعدد الملائم للطلبة فيه، وإذا تخطت أي مدرسة خاصة هذه الشروط تتعرض للمخالفة من الوزارة.

- هناك شروط واختبارات خاصة تجريها الوزارة لأي معلم وافد يستقطب للعمل في مدارس الدولة.

- التأكيد على أن مخرجات التعليم العام و التعليم العالي تتجه إلى تحقيق اقتصاد المعرفة الذي تسعى الدولة لتحقيقه كما تم الإعلان عنه في وسائل الإعلام المختلفة.

- الوزارة حريصة على تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة في جميع المراحل التعليمية من خلال مادة "الدراسات الاجتماعية" التي تدرس بواقع ثلاث حصص دراسية في جميع المراحل لتحقيق هذا الأمر.

- هناك معايير لتقييم المعلم سيتم تطويرها بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية خلال الفترة القادمة على أن يأخذ معيار سلوك الطلبة بعين الاعتبار.

- برنامج "مسار" الذي تطبقه الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية يسعى لاستقطاب الطلبة خريجي الثانوية العامة للتخصص في بعض التخصصات التي تحتاجها الجهات الاتحادية مقابل مكافأة مالية تصرف للطالب طوال فترة دراسته.

- التأكيد على أن توجه الوزارة في إلزام المدارس الخاصة بتدريس المناهج الدراسية التي تطبقها للطلبة في مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية قد يدعو هذه المدارس لاستقطاب المواطنات للعمل لديها.

- قيام الوزارة بالتنسيق مع مجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي لتوحيد المعايير المطبقة في الرقابة على المدارس الخاصة.

- التأكيد على أن تنمية سلوك الطلبة لا تستطيع الوزارة القيام به لوحدها من خلال المناهج الدراسية إنما يحتاج لجهود كافة الأطراف ابتداءً بالأسرة وانتهاءً بالبيئة المجتمعية التي يعيش فيها الطالب وتؤثر فيه.

- التأكيد على أنه سيتم إنشاء فرع لكلية الإمارات للتطوير التربوي في الإمارات الشمالية، وسيتم كذلك التنسيق مع جامعات الدولة المختلفة من أجل فتح كليات للتربية بمختلف تخصصاتها لرفد الميدان التربوي بالكوادر الوطنية المتميزة.

- الإشارة إلى أن تهيئة معلمين مواطنين ذوي مهارات وقدرات عالية يتطلب برامج علمية وخلق بيئة ذات اقتصاد معرفي.

- التأكيد على أنه سيتم فصل الحصول على الجوائز التربوية عن تقييم الأداء الخاص بالمعلم وذلك لما له من تأثير على العملية التعليمية.

- التنويه إلى أنه سيتم التواصل مع القائمين على مبادرة أبشر من أجل حصول المعلمين على المميزات التي تقدمها المبادرة.

- الإشارة إلى أن الوزارة حددت 40 ساعة تدريبية للمعلمين هذا العام، وقد تم وضع خطة تدريبية للوصول إلى 100 ساعة تدريبية مستقبلاً.

- التأكيد على القرارات التي تتخذها الوزارة تتم من خلال منظومة متكاملة وتمر بمراحل عديدة ومنها العصف الذهني ومشاركة مجلس القيادات التربوية ومجلس أولياء الأمور ومجلس المعلمين ووسائل التواصل الاجتماعي أيضاً.

- الإشارة إلى أن الوزارة ستعمل على تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلاب من خلال المناهج الدراسية في مختلف المواد والأنشطة التي تدعم ذلك.

- التأكيد على أن الوزارة قامت بتقديم دراسة للتكلفة المالية للطالب وقد تم إطلاع مدراء المدارس عليها من أجل تدريبهم على كيفية صرف الميزانية التشغيلية للمدراس بالشكل الأمثل وتقديم التقارير المالية عنها.

- التنويه إلى أنه تم اتخاذ قرار بدمج الطلاب المعاقين في مدارس التعليم العام في الدولة والوزارة تقوم بدراسة وتقييم هذه التجربة للوقوف على نتائجها لمعرفة سلبياتها وإيجابياتها وأثرها على العملية التعليمة.

- الإشارة إلى أنه تم وضع خطة لتأهيل المعلمين من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للوزارة.

- التأكيد على حرص الوزارة على استقطاب الكفاءات الوطنية ثم يتم بعد ذلك البحث عن معلمين من خارج الدولة وفق معايير وأسس محددة.

- الإشارة إلى أن نظام المياومة يتم تطبيقه في الحالات الطارئة وبشكل مؤقت.

- التأكيد على أن الوزارة تقوم بتجربة مهنة مساعد المعلم كما هو الحال في مجلس أبوظبي للتعليم.

- التنويه إلى أنه تم إصدار قرار يلزم المدارس الخاصة بتدريس مناهج وزارة التربية والتعليم لمادتي التربية الإسلامية واللغة العربية على أن تكون الامتحانات موحدة للتعليمين العام والخاص.

- التأكيد على أنه تم إنشاء برنامج صحي رياضي متكامل في مادة التربية الرياضية يركز على التثقيف والتغذية الصحية بالإضافة إلى الأنشطة الداعمة لذلك.

- **وفي نهاية النقاش** وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:15) ظهراً.

- **نتائج الجلسة :**

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع **" سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين "** إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .

- **البيان الإجرائي :**

- **اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لمهمة رسمية كل من :**

1. سعادة / أحمد محمد الجروان.
2. سعادة / سالم محمد بن هويدن.
3. سعادة / د. شيخة عيسى العري.
4. سعادة/مصبح بالعجيد الكتبي

- **كما اعتذر عنها كل من:**

1. سعادة/ د.شيخة علي العويس
2. سعادة/ عائشة أحمد اليماحي
3. سعادة/ د.عبدالله حمد الشامسي
4. سعادة/ عفراء راشد البسطي

- **صدق المجلس على مضبطة** الجلسة الثالثة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/11/25م دون أن يبدي السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- **أحيط المجلس علماً** برسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن تنسيق جلسات المجلس الوطني الاتحادي القادمة "

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **السؤال الثاني** الذي كان حول " تحرير التجارة " الموجه إلى معالي/ سلطان سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور هذه الجلسة .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **السؤال الثالث** الذي كان حول " التعقيم في المستشفيات " الموجه إلى معالي/ عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة إلى جلسة قادمة لاعتذار سعادة العضو/عائشة اليماحي مقدمة السؤال عن عدم حضور الجلسة.

- **البيان الإحصائي للجلسة الرابعة:**

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(36) دقيقة و(55) ثانية	(30) دقيقة و(16) ثانية	(76) دقيقة و(46) ثانية	% 48	% 39.4
موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين	(95) دقيقة و(11) ثانية	(68) دقيقة و(56) ثانية	(183) دقيقة و(44) ثانية	% 51.8	% 37.5

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .